وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

الأمن الغذائي السوري



منذر خدام

دراسات اقتصادية ٨

الأمن الغذائي السوري

منـذر خـدام

الأمن الغذائي السوري

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٠

تقـديـم

لقد مرت فكرة الكتاب، قبل أن تنضج، بمراحل عديدة، وفي نهاية كل مرحلة، كانت الحصيلة، التردد، وعدم اليقين بإمكانية تحقيقها، رغم وجاهة الموضوع، وأهميته. وفي إحدى مراحل التفكير، كادت الفكرة ذاتها، أن تهرب، إلى غير رجعة، حتى جاءت صرخة ولدي "يا ماما أنا جوعان" لتبعث فيها الحياة، من جديد.

الصعوبة الرئيسة الباعثة على التردد، جاءت، من كون المعطيات الضرورية لتأليف الكتاب، تتوزعها مصادر مختلفة، وهي، بالإجمال، تفتقر إلى الدقة، بل هناك معطيات، لا يرصدها الإحصاء السوري، على سبيل المثال لا الحصر، ما هي النسبة، التي يتم تسويقها، من إجمالي المتاح، من مختلف المواد الغذائية.

الصعوبة الثانية، جاءت من كون الموضوع، غير مطروق قبلا، بصورة منهجية شاملة، فالمعالجات المتوفرة، لا تزيد، عن بضع تقارير جزئية، أعدت في فترات متباعدة.

الصعوبة الثالثة، جاءت من حساسية الموضوع، لكونه على تماس مباشر مع المسائل السياسية، التي يشكل الاقتراب منها، نوعاً من المخاطرة.

غير أن صرخة ولدي:" يا ماما أنا جوعان"، التي وصلت إلى مسمعي، مكثفة لصرخات مئات الآلاف، من الفقراء في بلدي، الذين لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء، جعلتني أحسم أمري، وأخوض تجربة تأليف هذا الكتاب، ليكون

تنبيهاً، وتبصيراً، لصناع القرار، أن هناك مشكلة، آخذة في التفاقم، عرفت باسم "ظاهرة الفقر والجوع"، أو كما عرفتها هيئة تخطيط الدولة، باسم "ظاهرة الفقر"، ينبغي إيجاد حل دائم لها.

ومن جهة ثالثة، ليقدم نوعاً من الثقافة العامة، للجمهور، حول قضايا الأمن الغذائي، أليس هو المستهلك النهائي للغذاء؟ وكم من مواد غذائية، يتم هدرها؟ في بيوتنا،عند إعدادها للغذاء،أو لا تراعى القواعد الصحية، عند تناوله؟

الموضوع وطني شامل بامتياز، وعلى الجميع، كل من موقعه، أن يؤدي دوره، للمحافظة على مستوى جيد، من الأمان، في أمننا الغذائي، حاضراً ومستقبلاً.

لقد توزعت، مادة الكتاب، في سبعة فصول، تكمل بعضها بصورة منطقية:

في الفصل الأول، درست الموضوعات الضرورية، الممهدة، للدخول في صلب موضوع الأمن الغذائي، فبحثنا في مفهوم الأمن الغذائي، ومؤشرات قياسه، وعلاقة أنماط العيش به.

في الفصل الثاني، بحثت، بتكثيف شديد، الموارد الزراعية في السورية، لكونها العوامل المنتجة للغذاء، فبحثنا في الموارد الأرضية، وفي كيفية الانتفاع منها، كما بحثنا في الموارد الحيوانية، على اختلافها، وما تقدمه، من منتجات غذائية، وتطرقنا أيضا إلى الموارد البشرية. وإلى جانب الموارد الطبيعية، السابقة الذكر، توقفنا عند ما يسمى بالموارد الصناعية، مثل، واقع التكنولوجيا الزراعية، والمخصبات، والمبيدات، وغيرها، وهي ضرورية جدا، في الزراعة الحديثة، وكذلك، بحثنا في أشكال تنظيم الزراعة السورية.

ونظراً لأهمية المياه للزراعة، فقد شمل الفصل الثالث، دراسة الموارد المائية المتاحة في سورية، على اختلافها، وكيفية تنميتها، وترشيد استعمالها. وشمل الفصل أيضاً، تفاصيل الطلب على المياه، بحسب مصادره، وكيفية تغيره، مستقبلاً، في ضوء تغير العوامل ذات الصلة به، لينتهي الفصل، برسم عدد، من المشاهد الاستشرافية، لوضع المياه في سورية، حتى عام ٢٠٣٠.

واحتوى الفصل الرابع، على دراسة واقع مصادر إنتاج الغذاء، النباتية والحيوانية، في سورية، والسياسات الحكومية، المتبعة في مجال إنتاج الغذاء.

وفي الفصل الخامس، بحثت القضايا، ذات الصلة باستقرار الأمن الغذائي، وديمومته، في سورية. فتم التطرق إلى تطور القدرة على استيراد الغذاء، وعلى التسويق، ودور الأخير، في استقرار الأمن الغذائي.

وفي الفصل السادس، عولجت الموضوعات، ذات الصلة بمستقبل الأمن الغذائي، فشملت تطور الحاجة إلى الغذاء مستقبلاً، في ضوء واقعها الراهن، وتطور القدرة، على تأمين الغذاء في المستقبل، والاحتمالات الممكنة، للاكتفاء الذاتي، من مختلف المواد الغذائية.

أما الفصل الأخير، فخصص، للبحث في السياسات، والبرامج، والخطط المستقبلية، لتحقيق الأمن الغذائي، واستقراره وديمومته في سورية.

وبعد، هذا هو الكتاب، الذي نأمل، أن يشكل إضافة إلى المكتبة العامة، وأن يحقق الفائدة المتوقعة منه. وكما هو حال الكتاب، ما إن يأخذ وضعه في غلافه، حتى يحجز، في داخله، جميع نواقصه أيضا، لذلك نأمل من ملاحظات القراء، التي سوف نوليها كل الاهتمام والاحترام، أن تشكل عونا لنا في تطوير الكتاب مستقبلاً.

اللاذقية في ٢٠٠٩/٢/٢٣

د.منذر خدام

الفصل الأول

أهمية الأمن الغذائي

١ - مقدمة:

تجري، بين الإنسان والطبيعة، عمليات تبادل عضوي معقدة، يحصل الإنسان بنتيجتها، على مقومات وجوده، ككائن حي. من الناحية التاريخية، كانت هذه العمليات تجري باتجاه واحد، من الطبيعة نحو الإنسان، لتتحول مع الزمن، إلى ثنائية الاتجاه، وذلك عندما تعلم الإنسان، كيف يتدخل، في الطبيعة، ويعيد تكييفها، بما يخدم مصالحه، وفي المقدمة منها، مصلحته في تأمين غذائه، كي يستمر في حياته.

في قديم الزمن، عندما كان الإنسان، بلا ثقافة عارفة، كانت الطبيعة، تتحكم به، مثله في ذلك، مثل بقية الكائنات الحية، يعيش على ما تقدمه له، من ثمار النباتات، وأوراقها، وجذورها، إذ يعدّ الإنسان، في الأصل والمنشأ، نباتياً، تحول، مع الزمن، إلى نباتي لاحم. خلال تلك المرحلة الطويلة، من زمن وجود، هذا الكائن الواقف منتصبا على قدميه، كان يعيش متنقلاً، بحثاً عن طعامه، وعن ملجأ، يحميه من الكوارث الطبيعية، والوحوش المفترسة. لقد كان عدده قليلا، يعيش في مجموعات صغيرة، وكانت الطبيعة وفيرةً، بما تتيحه له من مواد غذائية مقارنة بحاجاته البسيطة، لذلك كان مستوى الأمن الغذائي لديه، مرتفعا بصورة عامة.

غير أنه، مع تغير الزمن، أخذ البشري يتعلم من تجاربه، ومن خلال الصدف، التي كانت تتكرر أمامه، مرات كثيرة، وأخذ يراكم ما تعلمه، على شكل

معارف، وخبرات. فتعلم، مثلا، كيف يزرع، وكيف يصيد، وكيف يدجن الطيور والحيوانات البرية، ويربيها، ولهذا أصبح ينتج غذاءه، بدلا من البحث عنه في الطبيعة. ولقد استغرقت، هذه العملية التطورية المعقدة، زمناً طويلاً، حتى وصلت، إلى ما هي عليه اليوم، فإنها تبقى، مع ذلك، بعيدةً عن الكمال، ومن المستبعد، أن تصل إلى نهاية معينة، في المستقبل. فما دام الإنسان يتطور، مع الزمن، وتتنوع حاجاته، وتتغير أذواقه الاستهلاكية، سوف تظل عملية إنتاج مقومات وجوده، وفي مقدمتها المقومات الغذائية، في تطور مستمر.

من جهة أخرى، أخذت أعداد الناس تزداد كثيرا، وتتعقد كثيرا تنظيماتهم الاجتماعية، وتتنوع مفاهيمهم الثقافية، وأذواقهم الاستهلاكية، ولهذا أخذت تتعاظم حاجاتهم إلى الغذاء. كل ذلك شرع يشكل ضغطا كبيرا، على مصادر الغذاء المتاحة، يدفعها نحو مزيد من الندرة. وفي سباق الإنسان المحموم، نحو التميز، والسيطرة، أساء كثيرا إلى الطبيعة، مصدر كل الخيرات المادية، فخرب البيئة، ولوث الهواء، ودمر مساحات شاسعة من الغطاء النباتي الطبيعي، فأخذ المناخ العام يتغير، باتجاهات غير ملائمة، تهدد وجود الإنسان في المستقبل. لقد أصبح انحباس الأمطار، في مناطق شاسعة من الكرة الأرضة، ظاهرةً ملموسةً، كما أصبحت العواصف المطرية، والفيضانات المدمرة، ظاهرة متكررة، في مناطق أخرى من العالم.

في الاتجاه المعاكس، سواء بدوافع قوى التميز (الرفاهية) أو الخوف، من حصول نقص كبير بالموارد الغذائية، أو تحت ضغط قوى السوق، أخذ الإنسان، يرد على جميع المتغيرات السابقة الذكر، التي تهدده، في غذائه، وفي وجوده، بتطوير معارفه، وأدواته، للحد من الاتجاهات السلبية، الناجمة عن المتغيرات، التي أحدثها في الطبيعة. وهكذا، أخذ الإنسان يطور العلوم الزراعية، والفنون الإنتاجية، من أجل تأمين مصادر جديدة، لإنتاج الغذاء. ولتحقيق هذا الهدف، استخدم منجزات العلوم الوراثية، لاستنباط أصناف نباتية جديدة، وسلالات حيوانية عالية الإنتاجية، وابتكر المخصبات الصناعية، ونجح في إنتاج محاصيل زراعية، في

غير أوقاتها، بعد أن استطاع تكييف ظروف نموها، وتكاثرها، وإنتاجها (الزراعة المحمية)، وطور كثيرا، وسائل إنتاج الغذاء، وتصنيعه، وحفظه.. الخ. ورغم النجاحات الكبيرة، التي حققها الإنسان، على هذه الصعد كافة، إلا أن نقص الغذاء، وحتى الجوع، لا يزالان يهددان، وجود أناس كثيرين، في دول عديدة، بسبب الأنظمة الاقتصادية، الاجتماعية السائدة فيها، أو على الصعيد العالمي، وخصوصا، بسبب السياسات التنموية المعتمدة. إن ما يصرف سنويا على التسلح لوحده، يكفي للقضاء على التخلف، والفقر، في دول الجنوب، وتأمين الغذاء لشعوبها، وتأمين ظروف ملائمة لحياة صحية دائمة، لا يهددها الجوع، أو المرض.

تشير تقارير التنمية المختلفة، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في السنوات الأخيرة، إلى أن أعداد من يعانون الجوع المزمن، لم ينقص منذ القرن الماضي، بل هو في ازدياد. فحسب تقرير عام ٢٠٠٤، لا يزال هناك نحو ٨٠٠ مليون شخص، في العالم، يعيشون بأقل من دولار في اليوم، وحسب التقرير ذاته، فإن نحو ٣٤ مليون شخص، في الوطن العربي، يعانون من سوء التغذية، فضلاً عن نحو ١١ مليون طفل في العالم، ممن هم دون سن الخامسة، يموتون سنوياً، يوجد منهم، في الوطن العربي، نحو مليون طفل[١].

وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة الدولية، إلى أن أعداد، من يعانون من نقص التغذية في سورية، استنادا إلى مؤشر السعرات الحرارية، تتراوح نسبتهم بين ٢,٥ و٤% من عدد السكان. ومع أن هذا المؤشر لوحده غير كاف، لتحديد مستوى نقص التغذية في سورية، إلا أنه يقاربه، بصورة عامة. وإذا كانت سورية، لا تزال في وضع أفضل، مقارنة مع العديد، من دول العالم النامي، إلا أنها، سوف تواجه، في المستقبل، تحديات كبيرة، على صعيد أمنها الغذائي، وخصوصا بين سكان الريف، حيث ينتج الغذاء. فحسب برنامج الأمم المتحدة

---

(١) سميرة الزغبي، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، (المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم ١٧، ٢٠٠٦). أنظر أيضا تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. انظر أيضا (الفاو ٢٠٠٤).

الإنمائي لعام ٢٠٠٥، فإن نحو ٦١% من الفقراء في سورية، يعيشون في الريف، وإن عدد، الذين لا يحصلون على الأغذية الأساسية، وغير الغذائية، بلغ في عام ٢٠٠٤ نحو ٢,٠٢ مليون فرد، أي ما يساوي نحو ١١,٤ % من عدد السكان[١].

مشكلة نقص التغذية، في سورية، لا تعود، من حيث الأساس، إلى نقص المتاح، من المواد الغذائية الضرورية، بل إلى عدم القدرة للوصول إليه، من جراء ضعف القوة الشرائية، وارتفاع أسعاره، وانتشار البطالة في أوساط الذين هم في سن العمل. بحسب المصادر الرسمية، بلغ عدد العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٤، نحو ١٠,٤%، من عدد القوى العاملة في القطر[٢]. في حين، تبين المصادر غير الرسمية، أرقاما أكبر من ذلك. هذا لا يعني، أن الزراعة السورية، لا تواجه تحديات كبيرة، لتأمين الغذاء للسكان، الذين يزداد عددهم، من سنة إلى أخرى، بل على العكس، فالمشكلات التي تعاني منها الزراعة السورية كثيرة، مثل ضعف الإنتاجية، ونقص المياه، وتفكك الحيازات.. الخ.

٢ - مفهوم الأمن الغذائي:

إن مصطلح "أمن"[٣]، هو من أكثر المصطلحات شيوعا، في الوقت الراهن، فهو يستخدم في البحوث والدراسات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وغيرها. ويبدو، للوهلة الأولى، أن شيوع المصطلح، واستخداماته الواسعة، يدل على بساطته، ووضوحه، لكن واقع الأمر غير ذلك، فهو مفهوم مركب، ومعقد، مع ذلك، يظل مفهوما ملائما، من الناحية العلمية،

---

(١) المرجع السابق ص:١.

(٢) تقرير "حالة الفقر في سورية" (هيئة تخطيط الدول، دمشق، ٢٠٠٥). انظر أيضاً المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٦، (المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٦).

(٣) أمن: ١ - أمِن: أمْناً وأمَناً وأمَنَةً: اطمأن فهو أمن وآمن. ٢ - أمْن، امناً: وثق به وأركن إليه. ٣ - الأمن: ضد الخوف. أنظر المنجد في اللغة والأعلام ط ٢٨ (بيروت، دار المشرق، ١٩٨٦) ص: ١٨. أنظر أيضاً: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ١٥ج (بيروت، دار صادر، ١٩٩٧) ج ١، ص ١١٣.

لإنتاج المعرفة، في العديد من الميادين البحثية، خصوصا، في تلك، التي تسترشد بالمصالح الوطنية العليا.

وما قد يبديه، مفهوم "الأمن"، من وضوح، ويسر، في الاقتراب من مدلوله الاصطلاحي، في المجال السياسي، أو المجال العسكري، على خلاف المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية الأخرى، ليس سوى مطب، قد يقع فيه، غير الحذرين. فالأمن العسكري مثلاً، يصعب تحقيقه، من دون الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي. والأمن الاقتصادي، هو الآخر، لا يمكن تحقيقه، إلا في ظروف الأمن السياسي، والعسكري، والاجتماعي، وغيره. يقول كمال أبو المجد: "لا أمن عسكرياً لأمة من الأمم، خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي، هو الأمن الغذائي، ولب الأمن الغذائي ومنتجه، هو المياه"(١).

وبناءً عليه، فإن مفهوم "الأمن الغذائي" هو من المفاهيم، غير المستقرة، ويشكل موضوع خلاف، في الأدبيات، التي تعالج موضوع الأمن الغذائي، بحسب المصالح التي تتلطى خلفه. المنتجون، مثلا، يركزون على إنتاج الغذاء، بالكميات الكافية، ولا يأخذون بالحسبان، وصول هذه الكميات المنتجة إلى السوق، وإتاحتها للمستهلكين. غير أن المسوقين، من جهتهم، يركزون على كميات الغذاء المتاحة، في السوق، ويتجاهلون قدرة المستهلكين، على شرائها. المستهلكون، من جهتهم، يهتمون أكثر، بأسعار المنتجات الغذائية المتاحة، مقيسة بقوتهم الشرائية.

ومن أجل توحيد الرؤية العالمية، تجاه الأمن الغذائي، فقد تقدمت منظمة الأغذية والزراعية العالمية، بتعريف له، على الشكل الآتي: "الأمن الغذائي، هو توفر، الإمكانية الفيزيائية، والاقتصادية - الاجتماعية، للبشر كافة، للحصول على الغذاء الكافي، والصحي، الذي يؤمن العناصر الغذائية الضرورية، للقيام بفعاليات الحياة الصحية"(٢).

---

(١) أحمد كمال أبو المجد،" الأساس الاقتصادي لمشكلة المياه في الشرق الوسط"، مجلة "صامد الاقتصادي"، السنة ١٤، العدد ٨٩، تموز/يوليو - أيلول/ سبتمبر، ١٩٩٢، ص ٥١.

(٢) "مسح للمفاهيم والمقاربات" (تقرير المدير العام، منظمة الأغذية والزراعة - الفاو، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة الثامنة، روما، إيطاليا، ٢٠٠٣، ص١٣ -٢٠).

يجمع هذا التعريف، العناصر الثلاث، المكونة للأمن الغذائي، وهي:

- توافر الغذاء، بكميات كافية، والنوعية جيدة.
- توافر إمكانيات الحصول على الغذاء، بالكميات الكافية، والنوعية الجيدة.
- توافر شروط التغذية الصحية.

يتعلق العنصر الأول، بحقل الإنتاج والتسويق، أي بقطاع الزراعة، وتسويق الحاصلات الزراعية، على نحو يضمن وصولها إلى السوق بأسعار مناسبة، وبشكل مناسب، وفي الزمن المناسب، وبكميات كافية، بحسب الذوق الاستهلاكي السائد، وفي ضوء القوة الشرائية المتاحة.

يركز العنصر الثاني، على القوة الشرائية للمستهلكين، في ضوء أسعار المواد الغذائية المتاحة. ينقل هذا العنصر المشكلة، إلى مجمل الاقتصاد الوطني، حيث يحصل المستهلكون على دخولهم. فانتشار البطالة، يؤثر على مستوى الأمن الغذائي، من خلال ضعف القوة الشرائية، كذلك فإن الأسعار العالية للمواد الغذائية، بالقياس إلى القوة الشرائية المتاحة، يخفض من مستوى الأمن الغذائي.

أما العنصر الثالث، فينقل المشكلة، إلى أنماط العيش السائدة، وإلى طرائق العيش، وشروطه. لكن، مهما اختلفت أنماط العيش، لا يكون الحصول على الغذاء صحيا، إلا إذا كان منتظما، يقدم من خلال وجبات كافية، وصحية، وبوسائل مناسبة. قد يكون الغذاء، في بعض الحالات، متاحا بكميات كافية، لكن لا يتم تناوله بطرق صحية، فقد لا تراعى فيه، على سبيل المثال، قواعد النظافة، والإعداد المناسب، فينجم عنه سوء تغذية، وتدهور في الصحة، وانتشار الأمراض. تشير التقارير الدولية، إلى أن عدم توفر الماء النظيف للشرب، في الكثير من الدول، يتسبب بانتشار الأمراض، وخصوصا، الجائح منها، كالملاريا، والسل، والتهاب السحايا، وغيرها.

وإذا كانت شرعة حقوق الإنسان (المبدأ ١١ من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية)، اعتبرت حق الحصول على الغذاء، من الحقوق الإنسانية، ونصت على ضرورة ضمان، أن يحصل كل فرد وأسرته، على

المستوى المقبول، من وسائل العيش: من الغذاء، والملبس، والمسكن، غير إنه، في الحياة الواقعية، يصعب تحقيق ذلك. فالتخلف الذي يعصف، بأغلب دول الجنوب، وتعثر برامج وخطط التنمية فيها، إلى جانب الاستغلال الوحشي، الذي تتعرض له، من دول الشمال، وخصوصا من الدول الامبريالية الكبرى، يحول دون تحقيق، مستوى مقبول، من الأمن الغذائي، على الصعيد العالمي. فضلا عن امتناع الدول المنتجة للغذاء، من إتاحته، في الأسواق العالمية، بل في أسواقها المحلية، (تتلفه، أو تحوله، إلى علف، حفاظا على مستويات الأسعار)، إلى جانب التوجهات الجديدة، في العديد من الدول الرئيسية المنتجة للغذاء (أمريكا، والبرازيل على وجه الخصوص)، نحو استخدام المنتجات الزراعية، لإنتاج الوقود الحيوي، مما أخذ يفاقم مشكلة الغذاء، على الصعيد العالمي، إن لجهة انخفاض كميات الغذاء المتاحة عالميا، أو لجهة ارتفاع أسعارها(1).

وإذا كانت الأشياء تعرف بضدها، في كثير من الحالات، فإن مفهوم الأمن الغذائي، يمكن أن يعرف من خلال مفهوم "انعدام الأمن الغذائي". يحيل المفهوم الأخير، المشكلة إلى ظاهرة معقدة جدا، تخضع لتأثير عوامل عديدة مختلفة، سواء من حيث منشئها، أو من حيث اتجاه تأثيرها، أو من حيث أهميتها. بعض هذه العوامل من منشأ محلي، وهي تشمل، في الغالب الأعم، العوامل ذات الطابع الاجتماعي، الاقتصادي، والتنظيمي الإداري، والعوامل التي لها علاقة بالصحة العامة، وإجراءات الرقابة. وبعضها من منشأ إقليمي، ودولي، يشمل السياسات البيئية، والعلاقات الدولية، والتوجهات التنموية، والتجارية.. الخ.

ورغم تعقيد ظاهرة انعدام الأمن الغذائي، وصعوبة تعريفها، إلا أنه يمكن الاستدلال عليها، وقياساها، من خلال جملة من المؤشرات، مثل: نقص التغذية، الناجم عن عدم توفر الغذاء، بالكميات الكافية، والنوعية الجيدة، أو صعوبة

---

(1) "مساهمة في تنمية الموارد المائية العالمية" [منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)، وبرنامج المياه العالمي، ٢٠٠٣، روما، ايطاليا]، أنظر أيضا(سميرة الزغبي، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص:٣).

الوصول إلى الغذاء، بسبب تدني مستوى دخل المستهلكين، أو ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، أو عدم كفاءة شبكة التوزيع. ويمكن قياسه أيضاً، عن طريق السعرات الحرارية اليومية، أو ظهور علامات فيزيائية، تدل على نقص الغذاء، مثل النحول، أو المرض. في بعض الحالات، قد يكون الغذاء متوفراً، لكن لا تكون الوجبات صحية، ومنتظمة، ومتوازنة، مما تجعل الجسم عاجزاً، عن الاستفادة بها على نحو سليم.

بين الأمن الغذائي، وانعدامه، حالة حرجة، هي الأخرى، تخضع لتأثير مجموعة من العوامل، التي تجعل الناس في وضع الخطر، والخوف، من انعدام الأمن الغذائي. مثلا عدم استقرار إنتاج الغذاء وديمومته، الذي يحصل في حال اعتماد الزراعة، على مياه الأمطار، أو عدم استقرار الدخل، بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة، غير المستقرة، أو بسبب عدم قدرة الاقتصاد على التشغيل الكامل لقوة العمل، بسبب طبيعة العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية السائدة، ومستوى تطور العلوم والتكنولوجيا، والتغيرات الحادة، في أسعار المواد الغذائية، أو بسبب الكوارث الطبيعة، أو الحروب، وغيرها.

وإذا كان مصطلح "أمن" يوحي دائما، ومباشرة بضده، أي بالخوف والقلق. وهنا تكمن وظيفة أخرى للمصطلح، غير الوظيفة العلمية المعرفية، تتمثل في الشحنة النفسية العصبية، التي يحملها، وتؤثر في السلوك، فتجعله مستنفرا دائما، لإيجاد الحل للمشكلة المسببة للخوف. ففي موضوع المياه مثلا، يتوجه الخوف مباشرة إلى ندرة الموارد المائية، أو توقع حدوثها، بسبب العوامل الخارجية، أو الداخلية.

وإذ يأخذ الخوف، من العوامل الخارجية، المسببة لندرة الموارد المائية، أم المهددة بحدوثها، في العادة، طابعا قانونيا، أو سياسيا، أو اقتصاديا، وقد يرتدي لبوسا عسكريا، في الحالات الحادة.

أما الخوف الناجم، عن العوامل الداخلية، فإنه يتوجه مباشرة إلى السلوك الاجتماعي، تجاه المشكلة المعنية، ويكتسب طابعاً إدارياً واقتصادياً وثقافياً، أي يرتبط بأنماط العيش.

لا يخفى على احد أن الماء يعني الحياة، فندرته تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي، وتهدد وجود الإنسان ككائن حي. ومن الواضح، أن الموارد المائية في سورية، تصبح نادرة، أكثر فأكثر، بسبب محدوديتها من جهة، وتنامي الطلب عليها، من جهة ثانية. وما هو متاح منها، ليس مستقراً، بل تهدده المتغيرات المناخية، والطبيعية، التي يصعب التحكم بها، وتهدده، أيضا، سلوكيات البشر، سواء في الداخل، أم في الخارج، ويختلف الموقف منها، ومعالجتها، بحسب طبيعتها.

فيما يخص المهددات الداخلية، يمكن معالجتها، عن طريق تنمية الوعي الجماهيري، بضرورة المحافظة على المياه، وإعداد برامج، وطرق، لترشيد استعمالات المياه، واستخدام الأساليب الإدارية، والاقتصادية، والقانونية، لحماية الموارد المائية.

أما فيما يخص المهددات الخارجية، فإن تلافيها، يكون برسم سياسة مائية وطنية، تأخذ بالحسبان، أهمية التعاون الإقليمي، في إدارة واستخدام الموارد المائية الدولية.

يتضح مما سبق، أن موضوع الأمن المائي معقد جداً، تؤثر فيه عوامل عديدة مختلفة، تدور حول محورين اثنين، يمكن التعبير عنهما، بلغة الاقتصاد، كما يأتي: من جهة، العرض المائي، ومن جهة ثانية، الطلب على المياه، ولا بد من العمل على إيجاد التوازن النسبي بينهما. في ضوء ذلك، يمكن تعريف المقصود من مصطلح "الأمن المائي" كما يأتي: "الأمن المائي، هو تعبير عن وضعية مستقرة، لموارد المياه، يمكن الاطمئنان إليها، يستجيب فيها، عرض المياه، للطلب عليها"[(١)]. إن الوضعية المقصودة بالتعريف، تمثل حالة حدية. وفي حال لا يستطيع عرض المياه، أن يستجيب للطلب عليها، بصورة كاملة، يحصل عندئذ ما يسمى

---

(١) منذر خدام، الأمن المائي العربي، ٢٠٠١ (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان)، ص ٢١.

بالعجز المائي، فينخفض، عندئذ، مستوى الأمن المائي. أما في حال زاد المتاح من الموارد المائية، عن الطلب عليها، يرتفع مستوى الأمن المائي. في ضوء ما تقدم، يجري الحديث، عن مستويات مختلفة للأمن المائي، في البلدان المختلفة، وفي مراحل مختلفة، من تطور البلد الواحد. مع ذلك، تعتمد برامج الأمم المتحدة للتنمية، خطا للأمن المائي، يتحدد عند مستوى ١٠٠٠م٣ في السنة، لمختلف الاستخدامات، وهذا يكفي لتأمين ٢٧٠٠ حرية، في اليوم، للشخص الواحد. فالبلدان التي تقع أسفل الخط، هي البلدان التي تعاني من انخفاض مستوى الأمن المائي فيها، أما البلدان التي تقع فوق الخط، فهي البلدان التي يرتفع فيها مستوى الأمن المائي.

٣ - أنماط العيش وعلاقتها بالأمن الغذائي:

يعبر نمط العيش، عن منظومة القيم، والنظرات الجمالية، والمفاهيم، والسلوكيات، ومقومات التمكين الأخرى، التي تحدد تصرف الإنسان، في حياته اليومية. بهذا المعنى، فهو وثيق الصلة، بثقافة البلد، الذي ينتمي إليه، وبالمقومات المادية المتاحة، لكل فئة اجتماعية فيه، وبتوفر وسائل العيش المختلفة. نمط العيش، من أكثر المفاهيم اقتراباً، من مفهوم "الحضارة"، أو من مفهوم "التقدم"، أو من مفهوم "العدالة والتمكين".

لكل مجتمع منهجه، في العيش، ولكل بيئة اجتماعية، داخل المجتمع طريقة معينة، يتبعها الناس في عيشهم، وقد تصبح طريقة العيش دليلا على الجماعة البشرية. في سورية، كثيرا ما نسمع؛ عن الأكلة الحلبية الفلانية، أو الأكلة الدمشقية، أو أن سكان الساحل مشهورون بالمكدوس، أو أن أكلة السرود في دير الزور، مميزة.. الخ. حتى أن بعض الأكلات، تأخذ اسمها من الفئة الاجتماعية التي تنسب إليها، مثلاً، الفول لحم الفقراء، والكشك شوربة الفقراء، وهكذا دواليك.

ومع إن الكثير من المفاهيم، والنظرات الجمالية، المحددة لأنماط العيش، تأخذ وضعيات مستقرة، بعض الشيء، لأنها نتاج لتاريخ طويل، من الاعتياد، إلا أنها كثيرا، ما تتأثر بالواقع المادي للناس. فهناك أنواع من المأكولات لا يعرفها

الفقراء، كما أن هناك مأكولات، تكاد تكون خاصة بالفقراء. فضلاً عن إن إجراءات النظافة، وانتظام الوجبات، في مواعيد محددة، والأدوات المستخدمة في تناولها، تختلف كثيرا، بحسب الواقع المادي للناس، ومستوى ثقافتهم. وحين يتغير الواقع المادي للناس، تتغير مأكولاتهم، وتتغير معها طريقة تقديمها، وتناولها. غير أن بعض المأكولات، قد تكون مرتبطة بالذوق الاستهلاكي، وبالعادة، لهذا فهي أقل تأثراً بالواقع المادي للمستهلك. وهناك أنواع، من المواد الغذائية، قد تكون ضارة في المدى الطويل، مع ذلك، يتناولها بعض الناس، لمجرد أنه تعود عليها، مثل زيت الخريج، الذي يفضله بعض الناس في ريف جبلة.

ومع أنه قلما يفكر المرء بالقيمة الغذائية لوجباته، ومدى توازنها، فإن وجبات الأغنياء، تكون في العادة، أكثر غناً بالدهون، والبروتينات، والفيتامينات، في حين تكون وجبات الفقراء أكثر غنا بالنشويات، والألياف.

ما نود قوله، هو أن الأمن الغذائي للأفراد، أم للجماعات، يتأثر تأثراً شديداً، ليس بكميات المواد الغذائية المتاحة فقط، وبمدى تمكن الناس من الوصول إليها، بل بطرق، ووسائل، استهلاكها، وبمدى توازن الوجبات، وانتظامها، ونظافتها، وبالأذواق الاستهلاكية للمستهلكين. من الناحية العملية، يتم استقصاء علاقات أنماط العيش، بمستوى الأمن الغذائي، من خلال دراسة وضعية حالة الفقر في المجتمع، لأن الفقر، كثيرا، ما يعرف بدلالة مؤشرات مستوى المعيشة، وأنماطها، التي من بينها مؤشر نقص الغذاء، أو عدم توازنه، وانتظامه، وضعف، أو عدم توفر، الخدمات الأساسية.

وإذا كان الفقر، بالمعنى المادي، واضح التأثير في مستوى الأمن الغذائي، لجهة عدم القدرة، على الوصول إلى الغذاء، فإن الفقر الثقافي، هو الآخر، شديد الارتباط بالأمن الغذائي، لجهة طريقة تناول الغذاء، وتوازنه، ونظافته.

إن اجتماع الفقر المادي، بالفقر الثقافي، بضعف الموارد المتاحة لإنتاج الغذاء، وإتاحته، تشكل، جميعها، الأساس الذي يقوم عليه انعدام الأمن الغذائي، بالمعنى الشامل. لهذا فإن المداخل لتأمين مستوى جيد للأمن الغذائي، على

المستوى الوطني، أم على مستوى كل فئة اجتماعية، لا تقتصر، على إنتاج الغذاء، وإتاحته، بل تشمل، أيضا، تلك المداخل المؤدية إلى القضاء على الفقر، والجهل.

يختلف تقدير حالة الفقر، من مجتمع إلى آخر، فلكل بلد خط فقره الخاص. مع ذلك، هناك جملة من المؤشرات، التي يتم استقصاؤها، من اجل تقدير حالة الفقر، من هذه المؤشرات نذكر ما يأتي:

- حصة الفئات الاجتماعية المختلفة، من الدخل الوطني، أي التناسب بين الأجور، والأرباح، والريوع، والفوائد.
- مدى التمكن، من الوصول، إلى الخدمات، والأسواق، والمؤسسات الحكومية.
- قلة فرص العمل، وانتشار البطالة، وعدم الحصول على مصدر مستقر للدخل.
- مدى وجود الممتلكات الخاصة، التي تساعد في مواجهة الأزمات.
- كمية الغذاء، وتوازنه، وانتظامه.
- انعدام الأمن بصورة عامة.
- عدم وجود الرعاية الصحية، أو عدم التمكن من الوصول إليها.
- انتشار الأمراض الجسدية، والنفسية.
- العزلة، وعدم الانخراط في الحياة الاجتماعية، وضعف القدرة، على المشاركة في صنع القرارات.
- انتشار الأمية، وتدني المستوى الثقافي العام.

من المعلوم أن كل بلد، من البلدان، يتبنى خطاً للفقر، يوجه خطط التنمية فيه لمحاربته، ويعتمد برنامج الأمم المتحدة للتنمية، خطاً للفقر، لكل مجموعة من الدول المتقاربة، في مستوى تقدمها. في سورية يتم اعتماد مؤشر دولارين، (أو نحو ١٠٠ل.س) في اليوم، للشخص الواحد، كخط للفقر. قياساً إلى هذا الخط للفقر، يتحدد الفقراء في سورية، بأنهم أولئك الذين، لاينفقون مائة ليرة في اليوم، على مختلف الحاجات، وإن عدد هؤلاء، للأسف،

في تزايد مستمر. في عام ٢٠٠٠ كان عددهم في سورية يقارب ٢٥% من عدد السكان، صار في عام ٢٠٠٨ نحو ٣٣%.

وتبدو صلة الأمن المائي وثيقةً، بالثقافة المائية الجماهيرية. فغياب الوعي الجماهيري، بأهمية المياه كمورد نادر، وغياب الحرص عليه، من الهدر والتلوث، من الأسباب الرئيسة، لتدني مستوى الأمن المائي، في سورية. هنا أيضا تبرز العادة عاملاً محدداً في كثير من الحالات، لكيفية استخدام المياه، في المنازل والزراعة. في الصناعة، تبدو العادة أقل تأثيراً لأن المعطيات التقنية الفنية، هي التي تحدد الحاجة، إلى المياه، وطريقة استخدامها. بطبيعة الحال، لا يمكن تجاهل، دور العوامل التقنية الفنية، في ترشيد استخدام المياه، في المنازل والزراعة، إلا أن هدر المياه، يحصل فيها، على نطاق واسع، بسبب عدم التقيد بمتطلبات الحاجة للمياه، وعدم استخدام الطرق الحديثة، ومنظوماتها، في الري.

٤ - مؤشرات قياس مستوى الأمن الغذائي:

ثمة مؤشرات كثيرة لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه، نذكر منها ما يأتي:

أ- مستوى المتاح من الغذاء. يتعلق، هذا المستوى، أساسا، بتطور الزراعة، بشقيها؛ النباتي، والحيواني، وبالميزان السلعي للمنتجات الغذائية (الفرق بين التصدير، والاستيراد)، وبمدى حفظه من التلف (نظام التخزين).

ب- مدى تطور نظام التسويق. يكشف هذا المؤشر، عن القدرة على تامين احتياطات كافية، من المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها، على نحو منتظم، بالكميات، والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين.

ت- مستوى إنتاج الغذاء، بالعلاقة مع تزايد السكان. يكشف هذا المؤشر، عن مدى استقرار الأمن الغذائي، وديمومته.

ث- الاحتياجات الغذائية اليومية. يكشف هذا المؤشر، عن كمية الطاقة، التي يحصل عليها الفرد يوميا، ونسبة مساهمة المصادر النباتية، والحيوانية فيها. وتعرف الاحتياجات الغذائية اليومية، بأنها "كمية الطاقة اليومية الضرورية، لكل

فئة من الأفراد، لعيش حياتها الطبيعية، وهي بحالة صحية جيدة"[١]. وتختلف، كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فرد، بحسب العمر، والجنس، والوزن، والنشاط الفيزيائي، الذي يزاوله. تستخدم في هذا المجال، المؤشرات المعيارية، المكيفة بحسب هامش الفروق الفردية، بين السكان. ويتم حساب المؤشرات المعيارية، كمتوسطات لمعاينات كثيرة، للطاقة، التي يحصل عليها الفرد، وتبقيه في حالة صحية جيدة، بإضافة حد الانحراف المعياري إليه، وطرحه منه.

ج - توزيع الدخل الوطن. يكشف هذا المؤشر، عن حصة الفئات الاجتماعية المنتجة له فيه، أي حصة أصحاب الأجور، وأصحاب الأرباح، وأصحاب الريوع، وأصحاب الفوائد، ولهذا فهو يحدد القوة الشرائية المتاحة، لكل فئة اجتماعية.

ح - نصيب الفرد من الدخل الوطني (الدخل الاسمي). يكشف هذه المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية، المتاحة لكل فرد. ونظراً لأنه، يأخذ قيمة متوسطة، فهو لا يراعي الفروق، بين مختلف الفئات الاجتماعية، من حيث حصتها في الدخل الوطني، فتبدو القوة الشرائية للعمال والفلاحين، وغيرهم، من الفئات الاجتماعية الكادحة،تساوي القوة الشرائية للأغنياء،على اختلاف فئاتهم، وهذا غير صحيح.

خ - مؤشر ميزانية الأسرة. يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الأسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة، ومنها بالطبع الاحتياجات الغذائية.

د - مستوى الأسعار العام، ومستوى أسعار المواد الغذائية. يحدد هذا المؤشر، مستوى الطلب بصورة عامة، ومستوى الطلب، على المنتجات الغذائية بصورة خاصة.

ذ - القدرة الشرائية، أو الدخل الحقيقي. يعبر هذا المؤشر، عن كمية السلع، والخدمات، التي يمكن الحصول عليها، بالدخل الاسمي.

ونظراً لأهمية الأمن المائي، للأمن الغذائي، فإنه يمكن اعتماد المؤشرات الآتية، لقياس مستوى الأمان فيه:

---

(١) سميرة الزغبي، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص:٦.

أ - كمية الهطل المطري السنوي. يكشف هذا المؤشر، عن السقف الأعلى المتاح، محليا للموارد المائية، إذ يعد مصدر المياه السطحية، والجوفية.

ب - كمية الهطل المطري الفعّال، وهو ما يتبقى من الهطل المطري، بعد حذف التبخر.

ت - المعادلة المائية، وهي الفرق، بين كمية الهطل المطري المحلي، مضافا إليه الجريان السطحي، والجوفي، من الدول المجاورة، إلى داخل القطر، مطروحا منه، التبخر، والجريان السطحي، والجوفي، من القطر إلى الخارج. تحدد هذه المعادلة، الكمية الإجمالية للمياه المتاحة في القطر.

ث - مؤشر كمية الموارد المتجددة المتاحة، بحسب مصادرها، ونصيب الفرد منها. يكشف هذا المؤشر عن ديمومة الموارد المائية، للاستخدامات المختلفة.

ب - مؤشر حجم الطلب الكلي على المياه، بحسب أغراضه، واتجاهاته، ونصيب الفرد منه. يكشف هذا المؤشر، عن طبيعة الاحتياجات المائية، في ضوء مستوى الحياة القائمة.

ت - مؤشر الفجوة المائية الكلية، وهو الفرق، بين إجمالي الموارد المائية الكلية، ونصيب الفرد منها، وبين إجمالي الطلب على المياه، ونصيب الفرد منه. يعبر هذا المؤشر، بصورة مباشرة، عن مستوى الأمن المائي في البلد.

ث - مؤشر المقننات المائية الحقلية، بالمقارنة مع المقننات المائية المعيارية. يكشف هذا المؤشر، عن مدى ترشيد استعمالات المياه، في ضوء المعايير العلمية، والتكنولوجية، المستخدمة.

ج- طرق الري المستخدمة. من المعروف أن الطرق الحديثة في الري، توفر المياه، وتزيد في إنتاجية المحاصيل،بالمقارنة مع طرق الري التقليدية (الري بالغمر).

٥ - موضوع "الأمن الغذائي":

يعالج الأمن الغذائي مادة غير مستقرة، لا من حيث الموضوعات التي سوف يشملها، ولا من حيث المناهج، التي سوف يستخدمها، ولهذا فإن الاجتهاد في هذا المجال أمر مشروع، ضمن المدلولات التي يتضمنها عنوانه.

من حيث المبدأ، سوف يشمل كتاب " الأمن الغذائي السوري" الموضوعات، التي لها علاقة بالموارد المنتجة للغذاء، وهي الموارد الزراعية، بصورة عامة، من أراض، ومياه، وقوة بشرية، وثروة حيوانية، وتمويل، وغيرها. وسوف يدرس الموارد المائية بتفصيل أكثر، لعلاقتها المباشرة، والحاسمة، بإنتاج الغذاء.

وسوف يدرس تطور إنتاج الغذاء محليا، بحسب أنواعه، والعمليات التي تجري عليه، ومستوى تأمين الفرد منه، وصولا إلى تحديد حجم الفجوة الغذائية.

وسوف يدرس الميزان السلعي، للمنتجات الغذائية، من حيث التصدير والاستيراد، لتحديد حجم الفجوة فيه.

وسوف يدرس، كفاية، تطور الدخل الوطني، ونصيب الفرد منه، لعلاقته بالقوة الشرائية المتاحة، التي تحدد اتجاهات الطلب، وتساهم بتحديد حجمه الكلي، وحجم المخصص منه، للطلب على المنتجات الغذائية.

وسوف يشمل الكتاب دراسة الأسعار الزراعية، وأسعار المنتجات الغذائية، واتجاهات تغيرها، لأنها تحدد مستوى الدخل الحقيقي، لكل فرد وتحدد مستوى إشباع حاجاته الاستهلاكية، بصورة عامة، ومنها إشباع حاجاته، من المواد الغذائية.

وسوف يتم تكريس جهد خاص في دراسة السياسات الكلية، والجزئية، التي لها علاقة مباشرة بالأمن الغذائي، والمائي.

٦ - علاقة" الأمن الغذائي" بغيره من مجالات الدراسة:

يختلف "الأمن الغذائي "،عن غيره، من مجالات الدراسة والبحث، في كونه، ينتمي، في الوقت ذاته، إلى عدد من الفئات العلمية: فهو من جهة ينتمي إلى فئة العلوم الإستراتيجية، التي تنظر في القضايا التي تتعلق بمصير الإنسان، على المدى البعيد، مثل العلوم؛ السياسية، والعسكرية، الإستراتيجية، وتلك التي تعنى بأمن الجماعة البشرية،من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وهو، من جهة ثانية، ينتمي إلى فئة العلوم الإنتاجية، وخصوصا العلوم الزراعية، التي تعنى بإنتاج الغذاء، والعلوم الاقتصادية، التي تعنى بحفظه، وتوزيعه، وتبادله، أو تلك

المتعلقة بتوزيع، الدخل الوطني، وبدراسة مستويات المعيشة. ومن جهة ثالثة، فهو ينتمي إلى عائلة العلوم، التي لها علاقة، بأنماط العيش، مثل علوم التدبير المنزلي، وعلوم التغذية، ومنها علوم الصحة الغذائية، وحتى علوم الجمال، وخصوصا، تلك المتعلقة بتكوين الأذواق الاستهلاكية.

وفي، مجال أوسع، ينسج "الأمن الغذائي" علاقات متشعبة، مع العلوم المنتجة لوسائل إنتاج الغذاء، وتصنيعه، وحفظه، وتخزينه.

يستخدم البحث في مجال الأمن الغذائي، مناهج عديدة، مركبة، في مقاربته لموضوعاته، تأخذ بعين الاعتبار المبادئ التشاركية، مثل المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج النقدي التاريخي، والمنهج التجريبي، وغيرها من المناهج.

٧ - لغة " الأمن الغذائي ":

إن البحث في "الأمن الغذائي"، مثله مثل أي بحث آخر، له لغته، التي يقرأ بها الموضوعات التي يعالجها. ونظرا للطابع المركب، لهذا المجال البحثي، أي لكونه يجمع في ذاته، اهتمامات علوم كثيرة، فإن لغته، تأخذ من لغة جميع العلوم، التي يتكون منها، أو ينسج معها علاقات، وسوف تستعرض، على امتداد صفحات الكتاب. في هذا المبحث سوف نستعرض بعضاً من أهمها فيما يأتي:

- إنتاج الغذاء: تعبير عن النشاط الاجتماعي الاقتصادي المنظم، والهادف، إلى إنتاج الغذاء.

- الأمن الغذائي: وضعية مستقرة، يمكن الاطمئنان إليها، يستجيب خلالها عرض الغذاء، للطلب عليه.

- نقص الغذاء: تعبير عن عجز العرض الغذائي، عن تلبية الطلب عليه.

- الحالة الحرجة: وهي الحالة التي يكون فيها الناس مهددين. بنقص الغذاء.

- التمكين الغذائي: تعبير عن القدرة على الوصول إلى الغذاء، في ضوء القوة الشرائية المتاحة، وأسعار المنتجات الغذائية.

- عرض المياه: تعبير عن كميات المياه المتاحة للاستخدامات المختلفة.

- الطلب على المياه: تعبير عن الحاجات المختلفة للمياه.

- العوز المائي: تعبير عن عدم كفاية عرض المياه، لتلبية الطلب عليها.

- تنمية الموارد المائية: تعبير عن الإجراءات التي يتم اتخاذها لزيادة المعروض من المياه.

- ترشيد استعمالات المياه: تعبير عن استهلاك المياه بالمقادير الضرورية، بأعلى كفاءة.

الفصل الثاني

الموارد الزراعية في سورية

١ - الموارد الزراعية الطبيعية:

المورد هو معين لثروة طبيعية، أو صنعية، ينتفع به، أو يملك المجتمع الوسائل المعرفية، والتقنية، والاقتصادية، للانتفاع به مستقبلاً. في ضوء ذلك يمكن التمييز بين الموارد الزراعية الطبيعة، والموارد الزراعية الصنعية. الموارد الطبيعية، تشمل الموارد الأرضية، والموارد المائية، والموارد الحيوانية، والموارد البشرية. أما الموارد الصنعية، فتشمل التقانات الزراعية، والمخصبات الصناعية، والمبيدات والأدوية الزراعية، ومكونات البنية التحتية.

١ -١ الموارد الأرضية:

تبرز في مقدمة الموارد الزراعية الطبيعية، الأرض الزراعية، فهي المورد الأهم، عليه تتفاعل جميع عوامل الإنتاج الزراعي، في سياق العمليات الإنتاجية، لتعطي، في النهاية، إنتاجاً زراعياً. ويكون الإنتاج الزراعي كبيراً، أم صغيراً، بقدر ما يتم احترام العلاقات الفنية، والتوازنية، بين مختلف، عوامل الإنتاج الزراعي، المشاركة في العمليات الإنتاجية، وفق المعايير الاقتصادية، في حال بقاء الشروط الطبيعية، والمناخية واحدة.

من زاوية، الأثر الاقتصادي، الناجم عن استعمالات الأراضي الزراعية، في سورية، نعرض توزعها كما في الجدول (٢ -١).

جدول (٢ -١) استعمالات الأراضي في سورية (ألف هكتار)، نصيب الفرد (هكتار)

السنوات	أراض مستثمرة زراعيا								حراج	أراض غير صالحة للزراعة	مجموع
	أراض قابلة للزراعة						مراع ومروج	مجموع			
	أراض مزروعة فعلا			ثبات للراحة	لا تزرع	مجموع					
	سقي	بعل	مجموع								
٢٠٠٢	١٣٣٣	٣٢٥٨	٤٥٩١	٨٣٠	٤٩٠	٥٩١١	٨٣٣٨	١٤٢٤٩	٥٩٥	٣٦٩٤	١٨١٥٨
٢٠٠٣	١٣٦١	٣٣٠٠	٤٥٦١	٨١٧	٣٨٥	٥٨٦٣	٨٣٣٥	١٤١٩٨	٥٩٠	٣٧٣٠	١٨٥١٨
٢٠٠٤	١٤٣٩	٣٢٩٠	٤٧٢٩	٧٩٦	٣٨٥	٥٩١٠	٨٢٧٩	١٤١٨٩	٥٩٣	٣٧٣٦	١٨٥١٨
٢٠٠٥	١٤٢٦	٣٤٤٧	٤٨٧٣	٦٩٠	٣٧١	٥٩٣٤	٨٢٦٦	١٤٢٠٠	٥٩٨	٣٧٢٠	١٨٥١٨
٢٠٠٦	١٤٠٢	٣٣٤١	٤٧٤٣	٨٤٥	٣٦٢	٥٩٥٠	٨٢٩٠	١٤٢٤٠	٦٠١	٣٦٧٧	١٨٥١٨
٢٠٠٧	١٣٩٦	٣٣٢٣	٤٧١٩	٥٦٣	٣٥٦	٦٠٣٨	٨٢١٤	١٤٢٥٢	٥٧٦	٣٦٩٠	١٨٥١٨
٢٠٠٨	١٣٥٥	٣٢٥٥	٤٦١٠	١٠٥٥	٣٥٧	٦٠٢٢	٨٢٣٢	١٤٢٥٤	٥٧٩	٣٦٦٥	١٨٥١٨
نصيب الفرد	٠,٠٦٨	٠,١٦	٠,٢٣	٠,٠٥	٠,٠١	٠,٣٠	٠,٤١	٠,٧١	٠,٠٣	٠,١٨	٠,٩٣

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث استنادا إلى بيانات الجدول ٤/٦ من المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧، وعام ٢٠٠٩ ص ١١٣.

تبين معطيات الجدول (٢ -١)، أن مجموع الأراضي المستثمرة زراعيا، في سورية، قد بلغت في عام ٢٠٠٨، نحو١٤٢٥٤ ألف هكتار، منها نحو ٦٠٢٢ ألف هكتار أراض قابلة للزراعة، زرع منها فعليا، نحو ٤٦١٠ ألف هكتار، أي ما يساوي نحو٤٢ بالمائة و٣٢ بالمائة على التوالي. وقد ترك من الأرض القابلة للزراعة نحو ١٠٥٥ ألف هكتار، ما يساوي نحو ١٨ بالمائة منها، للراحة، لتجديد خصوبتها طبيعيا، وهناك نحو ٣٥٧ ألف هكتار(٦%) لاتزرع. يضاف إليها، نحو ٨٢٣٢ ألف هكتار من المراعي الطبيعية، التي تستثمر في تربية الأغنام، وغيرها من المواشي، وهي تمثل نحو ٥٨ بالمائة، من مجموع الأراضي المستثمرة زراعياً، بشقيها النباتي والحيواني.

اللافت، في المعطيات السابقة، استمرار الاعتماد على الطبيعة في تجديد خصوبة التربة، رغم التطور الكبير الحاصل، في صناعة المخصبات الصناعية، فهناك كما ذكرنا نحو ١٨ بالمائة، من الأراضي القابلة للزراعة ترك للراحة في عام ٢٠٠٨. ولا يوجد تفسير أيضا، لاستمرار وجود

مساحات مهمة، من الأراضي القابلة للزراعة (٣٥٧ألف هكتار في عام ٢٠٠٨) خارج نطاق الزراعة الفعلية. ويزداد الوضع غرابة، إذا أخذنا بالحسبان، حجم الضغط الكبير، الذي تتعرض له الموارد الأرضية، من جراء تزايد السكان. تبين المعطيات أن رصيد الفرد الواحد، من الأرض القابلة للزراعة، تراجع من نحو٣,٤ هكتار في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، إلى نحو ٢,٢ هكتار في أواخر الستينات منه، ليصبح نحو ٠,٣٠ هكتار في عام ٢٠٠٨.

إن الضغط الكبير، الذي تتعرض له الموارد الزراعية الأرضية، من جراء النمو السكاني، وتزايد الحاجة إلى الغذاء، وإلى المواد الخام الزراعية، الضرورية للصناعة التحويلية، لا يترك خياراً آخر، غير اللجوء إلى التكثيف الزراعي، الذي يحتاج، إلى مزيد من رؤوس الأموال، لتأمين عوامل الإنتاج الضرورية، من أسمدة، ومواد مكافحة، وتقانات، وقوة عمل، مؤهلة وخبيرة، إلى جانب ذلك، فهو بحاجة إلى المياه. بدون توفر كميات كافية، من المياه، ذات النوعية الجيدة، لا يمكن الحديث، عن التكثيف الزراعي. معطيات الجدول (٢-١) تفيد عكس ذلك، فلا تزال الزراعة السورية في غالبيتها العظمى (أكثر من ٧٠% من الأراضي المزروعة)، تعتمد على مياه الأمطار، وهذه الأخيرة شديدة التقلب، من سنة إلى أخرى. وحتى الأراضي المروية، لا يجري الانتفاع بها، كما يجب، إذ لا يزيد مؤشر الانتفاع بها، معبراً عنه بمقارنة المساحة المحصولية، بالمساحة الفيزيقية، عن ١٠٢ بالمائة. هذا يعني أن المساحة الفيزيقية، تعطي محصولاً رئيساً واحداً في السنة، إلى جانب محصول تكثيفي قصير الموسم، أو جزء من موسم محصول رئيسي، علماً إنه يتم الحصول في الأردن على محصولين رئيسيين في السنة، وفي مصر يمكن الحصول على محصولين رئيسيين، إلى جانب محصول تكثيفي قصير الموسم.

في أوائل الخمسينات، كانت مساحة الأراضي القابلة للزراعة، تزيد عن ٨ ملايين هكتار، وهي، في الوقت الراهن، نحو ٦ ملايين هكتار؛ أي إنها تراجعت بنسبة٢٥ %. من الأسباب الرئيسة، التي أدت، إلى هذا الوضع، سوء استخدام المياه في الري (الري بالغمر)، الأمر الذي أدى إلى تملح التربة. يبدو أن الظاهرة ذاتها، تتكرر من جديد، وتؤدي إلى خروج مساحات مهمة، من نطاق الاستخدام الزراعي المروي. تبين بيانات الجدول (٢ -١) أن المساحة المروية، بلغت في عام ٢٠٠٤ نحو ١٤٣٩ألف هكتار، تراجعت في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ١٣٩٦ ألف هكتار، أي بنسبة ٣ بالمائة خلال أربع سنوات، لتعود فترتفع إلى ١٤٩٦,٨ ألف هكتار في موسم ٢٠٠٨ -٢٠٠٩، ويخطط لزيادتها في موسم ٢٠٠٩ -٢٠١٠ إلى ١٥٠٨,٧ ألف هكتار. جدول (٢ -٢).

جدول (٢ -٢) الأراضي المستثمرة حسب خطة موسم ٢٠٠٩ -٢٠١٠(ألف هكتار)

البيان	الموسم الزراعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩	الموسم الزراعي ٢٠٠٩/٢٠١٠	الفرق
الأراضي المستثمرة	٥٦٩٣,٩	٥٧١٦,٧	٢٢,٨+
أ - إجمالي السقي	١٤٩٦,٨	١٥٠٨,٧	١١,٩+
ب -إجمالي البعل	٤١٩٧,١	٤٢٠٨	١٠,٩+
المزروع فعلاً	٤٩٤٠,٨	٥٠٣٥,٤	٩٤,٦+
أ- سقي	١٤٩٦,٨	١٥٠٨,٧	١١,٩+
ب- بعل	٣٤٤٤	٣٥٢٦,٧	٨٢,٧+
السبات	٧٥٣,١	٦٨١,٣	٧١,٨-

المصدر: وزارة الزراعة السورية، خطة استعمالات الأراضي.

في سورية، من الممكن مضاعفة المساحة المروية، في حال توافر الإمكانيات المادية لذلك، خصوصا ما يتعلق منها، ببناء شبكات الري. حينما خطط لبناء سد الفرات، في أواخر الستينات، من القرن الماضي، كان من

المتوقع أن يروي نحو ٦٤٠ ألف هكتار، من الأراضي الزراعية، التي يقع أغلبها، في منطقتي الاستقرار الزراعي، الثالثة، والرابعة. غير إنه، بعد ما يزيد على ثلاثة عقود، من بناء السد، لم يتم إرواء أكثر من نحو ٦٠ ألف هكتار إضافية، من مياه السد، إذا أخذنا بالحسبان، إن بحيرة السد، قد غمرت نحو ٢٠ ألف هكتار، من الأراضي الخصبة المروية سابقا.كما إن قسماً هاماً من حصتنا، من مياه الفرات، يذهب إلى العراق،(نحو ٤٠م٣/ثانية، من أصل ٢١٠م٣/ثانية، هي حصتنا وفق معيار٥٠٠م٣/ثانية، المتفق عليها مع تركيا). يستخدم الفلاحون، في حوض الفرات، المياه الجوفية، ذات النوعية الرديئة، ولا يستخدمون مياه الفرات، بسبب عدم وجود شبكات لنقل المياه إلى الحقول.

٢-١-١ المساحة المحصولية في سورية:

تبين التركيبة المحصولية، كيفية توزيع الأراضي الزراعية، على مختلف أنواع المحاصيل، وتحدد الاتجاه الذي تستثمر فيه. انظر الجدول (٢ -٣)

جدول(٢ -٣) المساحة المحصولية في سورية(ألف هكتار)

السنة	المحاصيل والخضار الشتوية		المحاصيل والخضار الصيفية		الأشجار المثمرة		المجموع		المجموع الكلي
	سقي	بعل	سقي	بعل	سقي	بعل	سقي	بعل	
٢٠٠١	٨١٤,٣	٢٥٩٩,٩	٤١٢,٣	٥٢,٧	١٢٩,٣	٦٨٣,٩	١٣٥٦,٠	٣٣٣٦,٥	٤٦٩٢,٥
٢٠٠٢	٩١٤,٨	٢٥٢٩,٩	٣٧٦,٢	٥١,٦	١٣٥,٨	٦٨١,٣	١٤٢٦,٨	٣٢٦٢,٩	٤٦٨٩,٨
٢٠٠٣	٩٦٩,٤	٢٥٥٦,٣	٣٧٥,٩	٥٩,٥	١٤١,١	٦٨٧,٧	١٤٨٦,٥	٣٣٠٣,٦	٤٧٩٠,١
٢٠٠٤	١٠٢٥,٩	٢٥٣٧,٨	٤١٢,٢	٥٦,٢	١٤٤,٥	٧٠٢,٣	١٥٨٢,٦	٣٢٩٦,٣	٤٨٧٨,٩
٢٠٠٥	٩٩٧,٣	٢٦٨٤,٢	٤١٨,٢	٤٨,١	١٤٨,٣	٧١٩,٦	١٥٦٣,٨	٣٤٥٢,٠	٥٠١٥,٨
٢٠٠٦	٩٩٠,٢	٢٥٤٨,٨	٣٨٢,٣	٥٢,٣	١٥٥,٢	٧٤٤,٠	١٥٢٧,٦	٣٣٤٥,٢	٤٨٧٢,٨
معدل التغير	٢١,٦	١,٩٦-	٧,٢٩-	٠,٨٧-	١٩,٩٧	٨,٧٩	١٢,٦٦	٠,٢٦	٣,٨٤
٢٠٠٦ كنسبة %	٢٠,٣٢	٥٢,٣١	٧,٨٥	١,٠٧	٣,١٩	١٥,٢٧	٣١,٣٥	٦٨,٦٥	١٠٠

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث استنادا إلى بيانات الجدول (٧) من المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٦ (وزارة الزراعة السورية، قسم الإحصاء، ٢٠٠٦).

تفيد المعطيات الواردة في الجدول (٢ -٣)، أن مساحة المحاصيل والخضار الشتوية المروية، قد ازدادت، في الفترة، بين عام ٢٠٠١، وعام ٢٠٠٦، بنسبة ٢١,٦ بالمائة، في حين تراجعت مساحة، المحاصيل والخضار الصيفية المروية، بنسبة ٧,٢٩ بالمائة، وهذا غير مفهوم للوهلة الأولى، علما أن الزراعات المروية، هي زراعات صيفية، خصوصا الخضار. يمكن إزالة الالتباس جزئيا، إذا علمنا أن الزيادة الحاصلة، في مساحات المحاصيل والخضار الشتوية المروية، قد تحققت في زراعة المحاصيل، في حين، أن التراجع، في مساحة المحاصيل والخضار الصيفية المروية، قد حصل في المحاصيل أيضاً. ويمكن إزالة هذا الالتباس، بالتمييز بين المحاصيل، والخضار.

وبالرجوع إلى معطيات المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٨، يمكن تكوين صورة تفصيلية أوضح. أنظر الجدول (٢ -٤).

جدول (٢ -٤) استعمالات الأراضي في الزراعات المختلفة

اسم المحصول	المساحة(ألف هكتار)	النسبة المئوية %
الحبوب	٢٩٩٤	٦٢,٥
البقول	٢٦٥,٧	٥,٥
الخضار	١٧٤	٣,٦
المحاصيل الصناعية	٣٤٣,٩	٧,٢
المحاصيل الرعوية	٧٢,٥	١,٥
الأشجار المثمرة	٩٣٥,٨	١٩,٥
المجموع	٤٧٨٥,٩	١٠٠

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث استنادا إلى معطيات الجداول ٤/١٤ و٤/١٧ و٤/٢٠ و٤/٢٣ و٤/٢٤ من المجموع الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٨(المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٦).

تفيد البيانات في الجدول (٢ -٤)، أن محاصيل الحبوب، تشغل ما يزيد عن ٦٢,٥ بالمائة، من المساحة المزروعة في سورية، (شغل منها القمح نحو ٥٦,٨٤ %، وشغل الشعير ٤١,٥٩%)، تليها الأشجار المثمرة، بنسبة ١٩,٥ بالمائة، ومن ثم المحاصيل الصناعية، بنسبة٧,٢ بالمائة، (وعلى رأسها القطن بنسبة٦٢ بالمائة منها).

ثمة إمكانية كبيرة، لتغيير التركيبة المحصولية السائدة، في الوقت الراهن، وتوفير مساحات إضافية، لزراعة المحاصيل الصناعية، أو الأشجار المثمرة، أو الخضار، في حال توفرت الإمكانيات الاقتصادية، لتكثيف الانتفاع بوحدة المساحة. من المعلوم، أن غلة الهكتار الواحد، من القمح المروي، بلغت في عام ٢٠٠٦، نحو ٤٤٠٤ كغ، في حين، لم ينتج الهكتار المزروع بعلا، أكثر من ١٣٩٧ كغ. ينطبق الحال ذاته، على الشعير، إذ يعطي الهكتار المروي منه، نحو ٢١٩٨ كغ، أما الهكتار البعل فينتج ٨٦٨ كغ. انظر معطيات الجدول (٢ -٥). وبإجراء حساب بسيط، يمكن إدراك المساحات الزراعية، التي يمكن إضافتها لزراعات أخرى، بالانتقال من الزراعية البعلية، إلى الزراعة المروية، ويمكن تأمين المياه اللازمة للزراعة المروية، في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد، حيث تنتشر زراعة القمح، والشعير، وسوف يشار إلى ذلك، حين دراسة الموارد المائية في سورية.

٢ -٢ الموارد الحيوانية في سورية:

تعد الثروة الحيوانية، من الموارد الزراعية المهمة، في سورية، من جهة، لكونها تقوم بتحويل العديد من المنتجات الزراعية النباتية، التي لا يمكن استهلاكها من قبل البشر، إلى منتجات حيوانية، فائقة الأهمية، لغذاء الإنسان. ومن جهة ثانية، لكونها تسمح باستثمار المساحات الرعوية الطبيعة الشاسعة، في البادية السورية، التي لا يمكن زراعتها. إضافة إلى ذلك، فإن الثقل النسبي، للقطاع الحيواني، يمثل ٣٥,٨ بالمائة، من الإنتاج الزراعي بشقيه

النباتي، والحيواني. في سورية، ثمة ثروة حيوانية متنوعة، تشمل بصورة رئيسية، الأبقار، والأغنام، والماعز، إلى جانب الكثير من الطيور الداجنة.

جدول(٢ -٥) غلة بعض المحاصيل الزراعية في سورية في عام ٢٠٠٦ (كغ / هكتار)

المحصول	غلة المحاصيل المروية	غلة المحاصيل البعل
القمح	٤٤٠٤	١٣٩٨
الشعير	٢١٩٨	٨٦٨
الفول	٢٣٨٠	١٢٨٤
البازلاء	٢٩٥٧	٩٨٥
الشعير الرعوي	١٤٢١٦	٦١٢٧
الزرة الصفراء	٣٥١٥	١٦٨٥
القطن	٣١٨٠	-----
التبغ	٢٥٩٠	١١١٤
البندورة	٤٩٤٠١	٥١٢١

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦.

٢-٢-١ الأبقار:

تطور كثيراً، عدد الأبقار، منذ مطلع القرن الحالي، فتجاوز عددها الإجمالي، في عام ٢٠٠٦ (١١٢١) ألف رأس. انظر الجدول (٢ -٦). تشير المعلومات الواردة في الجدول (٢ -٦)، أن عدد الثيران، في سورية قد تراجع في الفترة المدروسة، بنسبة ٤٣,٨ بالمائة، بسبب تراجع استخدامها في إنجاز الأعمال الزراعية المختلفة، وخصوصا كقوة جر، في الحراثة.

من جهة أخرى، فقد شهدت بقية فئات الأبقار زيادة ملحوظة، فازداد عدد العجول، بنسبة ٥١,٩ بالمائة، وازداد عدد إناث الحليب، بنسبة ٣٣,٦ بالمائة، وازداد العدد الإجمالي للأبقار بنسبة ٣٢,٥ بالمائة.

جدول (٢ -٦)   تطور عدد رؤوس الأبقار في سورية

السنة	عدد رؤوس البقر				
	الثيران	العجول	إناث البقر		المجموع
			الحلوب	مجموع	
٢٠٠١	١٠٦٨٦	٢١١٨٩١	٤١٥٥٦٧	٦١٤٢٩١	٨٣٦٨٦٨
٢٠٠٢	٧٨٩٥	٢٥٤٦٠٢	٤٥٢٢٢٣	٦٠٤١٧٢	٨٦٦٦٧١
٢٠٠٣	٧٣٣٣	٣٢٤٩٦٢	٤٥٨٦٨٧	٦٠٤٨٠٣	٩٣٧٠٩٨
٢٠٠٤	٢٠٠٤	٣١٤٦٢٠	٥٢٨٣٩٣	٧٠٠٩٢٧	١٠٢٤١٢٠
٢٠٠٥	٧١٨٣	٣٢٨٨٦٦	٥٦١٣٤٢	٧٤٦٥٧٤	١٠٨٢٦٢٣
٢٠٠٦	٧٤٧٥	٣٤٠٥٥٥	٥٩٧٣٧٤	٧٧٣٤٠٩	١١٢١٤٣٩
٢٠٠٧	٩٠٠٠	٣٣٩٠٠٠	٦٣٠٠٠٠	٨٢١٠٠٠	١١٦٨٠٠٠
٢٠٠٨	٦٠٠٠	٣٢٢٠٠٠	٦٠٧٠٠٠	٧٨١٠٠٠	١١٠٩٠٠٠
معدل التغير%	-٤٣,٨	٥١,٩	٤٦	٣٣,٦	٣٢,٥

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦، جدول ١٠٥ والمجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٩، جدول ٤/٢٨.

ثمة في سورية، إمكانيات، لزيادة عدد الأبقار، إلى نحو مليوني رأس، خصوصا أبقار الحليب، وعجول التسمين. غير أن ذلك يتطلب استثمارات إضافية، لتطوير القاعدة العلفية، وتحسين ظروف التربية. في الظروف الراهنة، ينبغي التركيز، على تحسين شروط التربية، وتقديم الخدمات الإنتاجية، بصورة جيدة، واستبدال السلالات المحلية، ضعيفة الإنتاجية، بالسلالات الأجنبية، عالية الإنتاجية، أو في الحد الأدنى، الاعتماد على السلالة الشامية، المتكيفة مع الظروف البيئية، بالإضافة إلى إنتاجيتها العالية. ومن المفيد الإشارة، إلى أن عدد الأبقار الشامية، لا يشكل سوى نحو ٠,٣١ بالمائة من مجمل أعداد الأبقار الحلوب، في حين تشكل الأبقار المحلية نحو ٨,٠٢ بالمائة، والأبقار الأجنبية تمثل نحو ٨,٣١ بالمائة، والباقي تمثله الأبقار المحلية المحسنة أي نحو ٨٣,٣٦ بالمائة. انظر الجدول (٢ -٧).

جدول (٢ -٧)

عدد ومتوسط إنتاج البقرة الحلوب في سورية بحسب سلالاتها (العدد:رأس،الإنتاج:طن)

إجمالي أبقار الحليب		منها أبقار محلية		منها أبقار شامية		منها أبقار أجنبية		أبقار محسنة	
العدد	متوسط الإنتاج	العدد	متوسط الإنتاج	العدد	متوسط الإنتاج	العدد	متوسط الإنتاج	العدد	متوسط الإنتاج
٥٩٧٣٧٤	٢,٧	٤٧٩١٦	١,٣١	١٨٤٤	٢,٠٢	٤٩٦٤٤	٤,١٩	٤٩٧٩٧٠	٢,٥٢
١٠٠		٨,٠٢		٠,٣١		٨,٣١		٨٣,٣٦	

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث استنادا إلى بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦، الجداول:١٠٥و ١٠٦ و١٠٧ و١٠٨و ١٠٩.

تبين بيانات الجدول (٢ -٧)، أن متوسط إنتاج الأبقار المحلية، من الحليب لا يزيد عن ١٣١٠ كغ في السنة، في حين، وصل متوسط إنتاج البقرة، من السلالات الأجنبية، إلى نحو ٤١٩٠ كغ، في السنة. ويمكن تحسين إنتاج السلالات الأجنبية كثيرا، بتحسين ظروف التربية.

تفيد بعض المعطيات، أن الكيان الصهيوني، استطاع أن ينتج ٥٠٠٠ كغ حليب، بالمتوسط،من قطيع من الأبقار الشامية، وصل عدده إلى ٥٠ ألف رأس، في حين في سورية، لا يزيد متوسط إنتاج البقرة الشامية، عن ٢٠٢٠ كغ في السنة.

باختصار، ثمة إمكانيات كبيرة، يمكن، بمزيد من الجهد، والاستثمارات، الانتفاع بها، لتحسين بنية قطيع الأبقار، في سورية، وزيادة إنتاجه، من الحليب، ومشتقاته، بما يلبي الطلب المتزايد، على هذه المنتجات المهمة، والضرورية، لغذاء المواطن السوري، وتحسين إنتاجه من اللحم، الذي يبلغ في الوقت الراهن نحو ٦٠٣٠٥ طن فقط.

٢ -٢ -٢ الأغنام:

قطيع الأغنام في سورية، له أهمية خاصة، من زاوية استثمار المراعي الشاسعة، في البادية السورية، إذ إن الأغنام، على عكس الأبقار، تربى على

الرعي. في سورية قطيع مهم، من الأغنام، يتغير عدد رؤوسه، بحسب جودة الموسم الرعوي في البادية، وهذا بدوره يتوقف على جودة موسم الهطل المطري. انظر الجدول (٢ -٨).

جدول (٢ -٨) تطور عدد رؤوس الأغنام في سورية

عدد رؤوس الغنم في سورية			
السنة	الاجمالي	الحلوب	النسبة %
٢٠٠١	١٢٣٦١٨٢٤	٨٠٩٩٥٤٤	٦٥,٥
٢٠٠٢	١٣٤٩٧٤٨١	٩٠٦٩٧٨٧	٦٧,١٩
٢٠٠٣	١٥٢٩٢٧٢٢	١٠٠٩٠٢٢٦	٦٥,٩٨
٢٠٠٤	١٧٥٦٥٢٢٢	١١٦٩٣٩٠٠	٦٦,٥٧
٢٠٠٥	١٩٦٥١٠٥١	١٣٠١٩٩٣٥	٦٦,٢٥
٢٠٠٦	٢١٣٨٠٠٣٠	١٤٢٣٩٦٩٨	٦٦,٦
٢٠٠٧	٢٢٨٦٥٠٠٠	١٥٧٧١٠٠٠	٦٨,٩
٢٠٠٨	١٩٢٣٧٠٠٠	١٣٤٨٢٠٠٠	٧٠,٠٨
معدل التغير %	٥٥,٦	٦٦,٤	

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث استنادا إلى بيانات الجدول١١٠ من المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٦. والمجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٩، الجدول ٤/٢٩.

تبين معطيات الجدول (٢ -٨)، أن قطيع الأغنام في سورية، لا يزال تحت رحمة جودة المراعي في البادية، فعندما تسقط الأمطار في البادية، تتحسن المراعي، ويزداد، من ثم، عدد الأغنام. في عام ٢٠٠٨، ازداد العدد الإجمالي، لرؤوس الأغنام، بالمقارنة مع عددها في عام ٢٠٠١ بنسبة ٥٥,٦ بالمائة، وازداد عدد الحلوب منه، بنسبة ٦٦,٤ بالمائة، وكان قد سجل في عام ٢٠٠٧ زيادة بلغت نحو ٨٤,٢ بالمائة، ونحو ٩٤,٧١ بالمائة على التوالي.

ثمة إمكانية في سورية، لزيادة قطيع الغنم، إلى نحو ٣٠ مليون رأس، حين يتم تنظيم الرعي في البادية، وتتخذ إجراءات حاسمة، لجهة إدخال نباتات رعوية، ثبتت ملاءمتها، لشروط البادية السورية. كما أنه من الأهمية بمكان،

اللجوء إلى التربية، في حظائر، في الشتاء، لمدة (شهرين أو ثلاثة) مع تأمين الأعلاف المركزة لها، مما له أثر واضح على معدل الإنجاب عند الأغنام، وعلى إنتاجية الغنمة الواحدة من الحليب. انظر الجدول (٢ -٩).

جدول(٢ -٩) تطور إنتاج الأغنام من الحليب واللحم والصوف

السنة	إنتاج الحليب		إنتاج اللحم	إنتاج الصوف المغسول	
	الإجمالي(طن)	متوسط إنتاج الغنمة (كغ)		الإجمالي (طن)	متوسط إنتاج الغنمة (كغ)
٢٠٠١	٤٨٢٨٠٩	٥٩,٦	١٦٨٥٤٨	١٣٩٨٣	١,١
٢٠٠٢	٥٣٥٨٧٣	٥٩,٠٨	١٢٠٩٠٠	١٤٨٤٨	١,١
٢٠٠٣	٥٩٦٠٣٦	٥٩,٠٧	١٥٢٧٦٧	١٦٠٧٦	١,٠٢
٢٠٠٤	٦٩٠٠٥٤	٥٩,٠٠	١٦١٣٠٨	٢٠٥٤١	١,١
٢٠٠٥	٧٦٥٨٥١	٥٨,٨٢	١٧٩٩١٢	٢١٦٧٨	١,١
٢٠٠٦	٨٢٤٠٦٧	٥٧,٧٨	١٨٧٤٦٧	٢٤٤٣٤	١,١
معدل التغير%	٧٠,٦٨	------	١١,٢٢	٧٤,٧٤	------

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث استنادا إلى معطيات الجدول ١١٠ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦.

تبين معطيات الجدول (٢ -٩)، أن إنتاج الأغنام، من الحليب، والصوف، قد حقق زيادة كبيرة، في الفترة المدروسة (٧٠,٦٨ و٧٤,٧٤ بالمائة على التوالي)، نتيجة لزيادة عدد رؤوس الأغنام، في حين ظلت إنتاجية الغنمة الواحدة، منخفضة جداً، سواء من الحليب، أم من الصوف. ثمة دراسات علمية، بل تجارب (كما في الكيان الصهيوني على سبيل المثال)، تبرهن، أن ثمة إمكانية، للوصول بإنتاجية الغنمة الواحدة، من عرق العواس، الذي يتكون منه قطيع الأغنام، في سورية، إلى نحو ٧٠٠ كغ من الحليب، في السنة(١). غير إن طريقة تربية الأغنام، في سورية، المعتمدة أساسا، على الرعي، على مدار العام، لا تترك خيارات كثيرة، لتحسين إنتاج الأغنام السورية، من الحليب، أم من الصوف. هذا يعني، من جهة أخرى، وجود

---

(١) نتائج أبحاث، أجريت في بلغاريا، على غنم العواس، المستورد من الكيان الصهيوني.

إمكانيات كبيرة، غير مستفاد منها، لتغيير هذا الوضع، خصوصا في حال اللجوء، إلى التربية المستقرة، في حظائر مغلقة، في بعض أشهر الخريف، والشتاء، واستخدام علائق مدروسة.

٢ -٢ -٣ الماعز:

إلى جانب قطيع الأغنام، يوجد في سورية، قطيع مهم، من الماعز أيضاً. انظر الجدول (٢ -١٠).

جدول (٢ -١٠) تطور عدد رؤوس الماعز في سورية (رأس)

السنة	عدد رؤوس الماعز في سورية		
	الإجمالي	الحلوب	النسبة %
٢٠٠١	٩٧٩٣٢٥	٦٦١٩١٣	٦٧,٥
٢٠٠٢	٩٣١٨٨٦	٦٣١١٤٢	٦٧,٧
٢٠٠٣	١٠١٧٣٣٦	٦٩٨٨٦١	٦٨,٧
٢٠٠٤	١١٣٠٩٩٦	٧٤٥٣٩٥	٦٥,٩
٢٠٠٥	١٢٩٥٧٢٥	٨٨٠٩٤٥	٦٧,٩
٢٠٠٦	١٤١٩٨٤٥	٩٦٥٥٨٨	٦٨,٠
٢٠٠٧	١٦٦١٠٠٠	١٠٦٤٠٠٠	٦٤,٠
٢٠٠٨	١٥٧٩٠٠٠	١٠٩١٠٠٠	٦٩,١
معدل التغير%	٦١,٢	٦٤,٨	

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى بيانات الجدول ١١١ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦.

تبين معطيات الجدول (٢ -١٠)، أن عدد قطيع الماعز، في سورية، قد ازداد، في الفترة المدروسة، بنسبة ٦١,٢ بالمائة، بسبب تحسن المراعي في البادية، نتيجة لتحسن المواسم المطرية. لكن إنتاج الماعز، لا يزال دون المستوى المطلوب، إذ ثمة إمكانيات كبيرة لتحسينه. انظر الجدول (٢ -١١).

جدول (٢ -١١)   تطور إنتاج الماعز

السنة	إنتاج الحليب(طن)	متوسط إنتاج الرأس الواحد(كغ)
٢٠٠١	٦١٧١٤	٩٣,٢٣
٢٠٠٢	٥٥٩٩٢	٨٨,٧١
٢٠٠٣	٧١١٩٨	١٠١,٨٧
٢٠٠٤	٤٢٣٤٠	٥٦,٨
٢٠٠٥	٨١١٦٩	٩٢,١٣
٢٠٠٦	٩١١٣٨	٩٤,٣٨
٢٠٠٧	٩٧٠٠٠	٥٨,٤
٢٠٠٨	٩٩٠٠٠	٦٢,٦٩
معدل التغير	٤٧,٦٧	-----

المصدر: الجدول ١١١ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦.

تفيد بيانات الجدول (٢ -١١)، أن إنتاج حليب الماعز، خلال الفترة المدروسة، قد ازداد بنسبة ٤٧,٦٧ بالمائة، غير أن متوسط إنتاج الرأس الواحد، من الماعز الحلوب في السنة، بقي منخفضا. هنا أيضا تلعب طريقة التربية المتبعة، العامل الحاسم. وإذا كانت زيادة أعداد الماعز، في المناطق الجبلية، حيث تنتشر الغابات، غير محبذة، (بالمناسبة القانون يمنع ذلك، لكن على أرض الواقع الوضع مختلف)، فإنه قد لا يكون ثمة خيار آخر، في المناطق الجبلية المكشوفة، التي تنتشر فيها المراعي، خصوصا، في فصل الشتاء.

فيما يتعلق بتربية الأغنام، والماعز، في سورية لا بد من لفت الانتباه، إلى ضرورة تكثيف الجهود العلمية، لتطوير السلالات المحلية، نظرا لتأقلمها مع البيئة، هذا من جهة، ولكونها تنطوي على إمكانيات، وقابليات، للتطوير غير مستفاد منها.

٢-٢-٤ الدواجن:

قطاع الدواجن في سورية، من القطاعات المهمة جدا، نظراً لأهمية المنتجات، التي يوفرها لسلة الغذاء في سورية، سواء من البيض، أو اللحم،

ولكونه يوفر فائضاً كبيراً للتصدير. تتوفر في سورية قاعدة علفية جيدة، لتربية أعداد كبيرة، من الدواجن، والطيور المختلفة. انظر الجدول (٢ -١٢).

جدول (٢ -١٢) أعداد الدواجن والطيور والأرانب في سورية

السنة	الدجاج(ألأف)		الحمام	الحبش	الأوز	البط	الأرانب
	إجمالي	بياض					
٢٠٠١	٢١١٢٢	٧٢٢٠	١٣٢١١٤٠	٢٢٩٦٤٥	٤٧٨٣٢	٤٥٧٥٢	١٣٩٧٤٩
٢٠٠٢	٢٨٦٣٤	١٠٩٩٧	١٥٠٠١٠٠	٢٣٥٨٩٩	٥١٦١٩	٤٧٢٧١	١٣٦١٥٨
٢٠٠٣	٢٥٠٥٨	٦٠٤٧	١٦١٤٠٢٤	٢٣٢٣٢٠	٤٩١٣٥	٤٣٧٤١	١٢٧٠٠٩
٢٠٠٤	٢٨٨٦١	٧٩٩٤	١٥٨١٢٥٣	٢٣٩٠٨١	٥١٧٥٨	٤٥٦١٠	١٢٨٩٦٩
٢٠٠٥	٢٣٧٩٥	٧٩٤١	١٤٦٦٢٩٦	٢٢٢٧٣٣	٤٩٨١٩	٤٤٠٢٨	١٣٤٥٢٨
٢٠٠٦	٣٠٩٤٦	١٢٤٣٣	١٧٥٦٩١٠	٢١٥٥٠١	٤٨٤٧٦	٤٦٧٩٣	١٣٦٩١٥
٢٠٠٧	٢٦٠٩٦	١٥٠٦٠	١٧٨٧٠٠٠	٢٣٤٠٠٠	٤٩٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٣٠٠٠
٢٠٠٨	٢٣١٤٣	١٢٥٨٢	١٧٦٢٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٥١٠٠٠	٤٧٠٠٠	٥٤١٠٠٠
التغير %	٩,٥	٧٤,٣	٣٣,٣	٤,٥	٦,٦	٢,٧	٢٨٧,١

المصدر: الجدول رقم١١٦ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦، والمجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٩، جدول (٤/٣١).

تبين معطيات الجدول (٢ -١٢)، أن قطاع الدجاج، في سورية، يحظى باهتمام أكبر، وهو يستجيب للتربية، في مزارع كبيرة، تستخدم التقنيات الحديثة. في الوقت الراهن، يجري الحديث، عن معامل لإنتاج البيض، ولحم الفروج. أضف إلى ذلك، ثمة طلب محلي كبير، على البيض، ولحم الفروج، بل ثمة طلب كبير على منتجاته في الخارج. لهذه الاعتبارات، يجري الاهتمام، بهذا القطاع، مما دفعه للنمو، بنسبة ٩,٥ بالمائة، وكانت أعلى نسبة نمو، من نصيب الدجاج البياض، إذ بلغت نحو ٧٤,٣ بالمائة، أثناء الفترة المدروسة.

ما يلفت الانتباه، في بيانات الجدول (٢ -١٢)، النمو الكبير، في أعداد طيور الحمام التي وصلت إلى نحو ٣٣,٣ بالمائة، الأمر الذي يبرهن على انتقال تربية الحمام، من دائرة الهواية، إلى دائرة النشاط الاقتصادي،

خصوصا وان تربية الحمام، تكاد تكون محصورة في إطار الاقتصاد المنزلي. كما أنه يبرهن على تحول مهم جدا، في الذوق الاستهلاكي للمواطن السوري، الذي اخذ يتقبل استهلاك لحم الحمام.

من المعروف، أن تربية الأرانب، تتميز بكفاءة اقتصادية عالية، ومع أنها ازدادت خلال الفترة المدروسة، بنسبة عالية وصلت إلى نحو ٢٧٨ بالمائة، غير أنها في سورية لا تزال مهملة كثيرا، بسبب الذوق الاستهلاكي السائد. بشيء من الترويج الديني، والطبي، يمكن أن تتحول تربية الأرانب، إلى نشاط اقتصادي فعال، خصوصا في إطار الاقتصاد المنزلي. لهذا الغرض، يمكن الاستفادة من تجربة مصر العربية.

في عام ٢٠٠٦ بلغ إنتاج سورية، من البيض نحو ٣٧٨٠ مليون بيضة، ومن لحم الدجاج نحو١٧٤٩٩٠ طن، إلا أن إنتاج البيض، عاد فتراجع في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤٢١ مليون بيضة، أي بنسبة بلغت نحو - ٣٥,٩ بالمائة، في حين ازداد إنتاج لحم الدجاج، بنسبة ٢,٢ بالمائة. وهناك إمكانيات حقيقية، للوصل بعدد البيض المنتج، إلى أكثر من خمسة مليارات بيضة، وبكمية اللحم المنتجة، إلى أكثر من ٢٠٠ ألف طن، من خلال زيادة عدد المزارع الحديثة، المنتجة للبيض، أم للحم الفروج، أو من خلال الاستفادة، من الإمكانيات، التي يتيحها الاقتصاد المنزلي.

٢ -٢ -٥ **خلايا النحل:**

تربية النحل قديمة، في سورية، وكانت منتشرة، في إطار الاقتصاد المنزلي في خلايا تقليدية، من الطين والفخار. لم تدخل التربية الحديثة للنحل، لأهداف تجارية، إلا حديثا. انظر معطيات الجدول (٢ -١٣):

جدول (٢ -١٣)　　　　تطور عدد خلايا النحل في سورية

السنة	عدد خلايا النحل					
	البلدية	معدل التغير%	الحديثة	معدل التغير%	المجموع	معدل التغير%
١٩٩٧	١٠٧٨٢٨	===	٢٧٩٧٧٩	===	٣٨٧٦٠٧	===
١٩٩٨	١٠٢٩٧٣	-٤,٥	٢٨١٨٣٠	٠,٧٣	٣٨٤٨٠٣	-٠,٧٢
١٩٩٩	٨٦٧٧٧	-١٩,٥	٢٧٣٥٩٠	-٢,٢١	٣٦٠٣٦٧	-٧,٠٢
٢٠٠٠	٧٥٦٩٩	-٢٩,٨	٢٦٩٣٩٢	-٣,٧١	٣٤٥٠٩١	-١٠,٩
٢٠٠١	٨٠٧٥٣	-٢٥,١	٢٨٣٥٩٩	١,٣٦	٣٦٤٣٥٢	-٥,٩٩
٢٠٠٢	٩٥٤٨٨	-١١,٤	٢٨٨٣٤١	٣,٠٦	٣٨٣٨٢٩	-٠,٩٧
٢٠٠٣	٩٨٢٤٦	-٨,٨	٣١١٩٩٧	١١,٥١	٤١٠٢٤٣	٥,٨٣
٢٠٠٤	١١١٩٠٥	٣,٧٨	٣٣٠١٥٣	١٨,٠٠	٤٤٢٠٥٨	١٤,٠٤
٢٠٠٥	١١٠٠٦٥	٢,٠٧	٣٥٣٨٥٦	٢٦,٤٧	٤٦٣٩٢١	١٩,٦٨
٢٠٠٦	١١٦٢٥١	٧,٨١	٣٨٤٣٣٣	٣٧,٣٧	٥٠٠٥٨٤	٢٩,١٤

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦، الجدول ١٢٠.

تبين معطيات الجدول (٢ -١٣)، أن عدد خلايا النحل التقليدية، أخذت تتراجع حتى عام ٢٠٠٣، لتعاود الزيادة بعد ذلك. في عام ٢٠٠٣ تراجع عددها بالمقارنة مع عددها في عام ١٩٩٧ بنسبة -٨,٨%، مع انه كان قد سجل في عام ٢٠٠٠ تراجعا بنسبة - ٢٩,٨ بالمائة، غير أن عددها في عام ٢٠٠٦ عاد فعوض التراجع، وحقق زيادة بلغت نحو ٧,٨١% أعلى من عددها في عام ١٩٩٧.

أما الخلايا الحديثة، فقد تراجع عددها، في بعض السنين (١٩٩٩ و٢٠٠٠) بالمقارنة مع عددها في عام ١٩٩٧، لكن سرعان ما زادت في عام ٢٠٠٦ بنحو ٣٧,٣٧ % عن عددها في بداية مدة الدراسة.

إن عداد خلايا النحل في سورية، على وجه الإجمال، غير مرض، وتوجد إمكانيات كبيرة تخص زيادة عدد خلايا النحل الحديثة، إذ إن الطبيعة السورية، غنية جداً بمصادر غذاء النحل.

٢ -٣ الموارد البشرية في الزراعة السورية:

تعد الموارد البشرية العنصر الأهم في الثروة الوطنية، وهي تمثل العنصر الحي الوحيد الهادف في مجال الإنتاج، الذي يفاعل بين عناصر الإنتاج الأخرى، بأبعادها الكمية، والنوعية المناسبة، وذلك لتحقيق أعلى إنتاج ممكن، بأقل التكاليف. وعلى عكس القطاعات الاقتصادية الأخرى، (الصناعة على وجه الخصوص) حيث تعد أدوات العمل، استطالات لقوة العمل، تساعدها على الإنتاج، أما في الزراعة، فإن قوة العمل، وجميع عوامل الإنتاج الأخرى، تساعد النباتات، على القيام بوظيفتها التحويلية، لخصوبة التربة، وللطاقة الشمسية، إلى منتجات زراعية، ومن ثم تقوم الحيوانات، بتحويل المنتجات الرعوية منها، إلى منتجات حيوانية نهائية. ففي الصناعة تزداد كفاءة العملية الإنتاجية، بقدر ما تكون عوامل الإنتاج، وخاصة أدوات العمل متطورة، أما في الزراعة، فإن كفاءة العملية الإنتاجية، تتوقف بالدرجة الأولى على العناصر الحية فيها. يعود السبب في ذلك إلى كون مواد العمل في الصناعة، عناصر ميتة جامدة، أما في الزراعة فهي عناصر حية، تحتاج إلى متطلبات معينة(طبيعية، ومادية، وفنية)، لكي تنمو، وتتكاثر، وتنتج. وبقدر ما تكون هذه المتطلبات مناسبة، يكون الإنتاج وفيراً، وبكلفة أقل.

لتكوين صورة عن الموارد البشرية في سورية انظر الجدول (٢ -١٤).

جدول (٢ -١٤) الموارد البشرية في سورية (ألف نسمة)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	النمو السنوي %
عدد السكان الإجمالي	١٦٣٢٠	١٦٧٢٠	١٧١٣٠	١٧٥٥٠	١٨١٣٨	١٨٧١٧	٢,٤٤
عدد سكان الريف	٨٢٧١	٨٤٧٢	٨٦٧٥	٨٨٧٧	٨٠٨٨	٨٢٧٦	١,٢
النسبة %	٥٠,٦٨	٥٠,٦٦	٥٠,٦٤	٥٠,٥٨	٤٤,٥٩	٤٤,٢١	٦,٤٧-
السكان الزراعيون	٤٦٣٢	٤٦٦٧	٤٧٠٢	٤٧٣٧	٤٧٧٢	٤٨٠٨	٠,٨
النسبة من سكان الريف %	٥٦,٠٠	٥٥,٠٨	٥٤,٢٠	٥٣,٣٦	٥٩,٠٠	٥٨,٠٩	٢,٧٢-
العمالة الكلية	٥٣٣٧	٥٥٥٤	٥٧٧٨	٦٠١٠	٦٢٥٢	٦٥٠٣	٤,٠
العمالة الزراعية*	١٤٩٣	١٥٢٨	١٥٦٣	١٥٩٩	١٦٣٦	١٦٧٤	٢,٣
النسبة%	٢٧,٩٧	٢٧,٥١	٢٧,٠٥	٢٦,٦٠	٢٦,١٦	٢٥,٧٤	٤,٧٥-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦، الملحق ٣/٣ والمجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٦.

- **المشتغلون والمتعطلون.**

تبين معطيات الجدول (٢ -١٤) أن عدد سكان الريف، لا يزال كبيراً في سورية، إذ بلغ نحو ٤٤ بالمائة، من مجمل السكان في عام ٢٠٠٥، البالغ نحو ١٨٧١٧ألف نسمة. كما أن عدد السكان الزراعيين، لا يزال،هو الآخر، كبيراً، بالنسبة إلى مجمل عدد سكان الريف، إذ بلغ نحو ٥٨ بالمائة منه، في عام ٢٠٠٥. والجدير بالذكر أن الزراعة لا تزال تشغل نسبة كبيرة من مجمل عدد العاملين في سورية،إذ بلغت في عام ٢٠٠٥ نحو ٢٥,٧٤ بالمائة. وبالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الوطنية فلا تزال الزراعة تشغل أكبر نسبة من المشتغلين بعد قطاع الخدمات. أنظر الجدول (٢ -١٥).

جدول (٢ -١٥) توزع المشتغلين(١٥ سنة فأكثر) حسب أقسام النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠٨.

نوع النشاط	ذكور	نسبة %	إناث	نسبة %	مجموع	نسبة %
الزراعة	٦٤٥٦٨٨	١٥,٤٦	١٦٨٤٢٣	١٩,١٧	٨١٤١١١	١٦,٧٩
الصناعة	٧٢٩٥٢٣	١٧,٤٦	٦٣٢١٦	٧,١٩	٧٨٢٨١٩	١٦,٣٥
بناء وتشييد	٦٣٠٤٦٧	١٥,٠٩	٦٩٦٥	٠,٧٩	٦٨٧٤٣٢	١٤,١٨
تجارة وفنادق ومطاعم	٧٥٧٤٨٢	١٨,١٣	٣٧٩٧٩	٤,٣٢	٧٩٥٤٦١	١٦,٤٠
نقل ومواصلات	٣٤٦١٢٧	٨,١٦	١٢٧٢٩	١,٤٥	٣٥٣٨٥٦	٧,٢٩
المال والتأمين والعقارات	١٠٥٠٧١	٢,٥١	١٧٧٢٦	٢,٠١	١٢٢٨٠٧	٢,٥٣
خدمات	٩١١٠٠٥	٢١,٨١	٣٧٦٤٠٧	٤٢,٨٤	١٢١٦٤١٢	٢٥,٠٩
المجموع	٤١٧٦٣٨٣	١٠٠	٨٧٨٦٣٥	١٠٠	٤٨٤٧٨٨٥	١٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٩

إن التحليل الكمي للتغيرات، التي طرأت على قوة العمل الزراعي، تكشف عن موقع الزراعة، بين القطاعات الاقتصادية، بالنسبة لإعالة الناس، وللعاملين، لكنه لا يعطي صورة دقيقة، عن مدى كفاءة الانتفاع بها. من المعروف أن القطاع الزراعي النباتي، لا يتطلب عملا مستمرا، إذ يفصل بين خدمة تقدم للنباتات وأخرى، فاصل زمني قد يطول أو يقصر، بحسب نوع المحصول، ونوع الخدمة. ونظراً للطبيعة الأسرية، لتنظيم الزراعة السورية، (أكثر من ٩٥ بالمائة، من مجمل الحيازات في سورية)، وهي حيازات

صغيرة، ومجزأة إلى قطع عديدة، وتتميز بالجمود، وضعف الإمكانيات، في الغالب الأعم، لهذا لا تستطيع تأمين تشغيل كامل للفلاح وأسرته، على مدار العام. استنادا إلى بعض الدراسات (أجرينا بعضها)، فإن معامل الانتفاع بوقت العمل المتاح، في الزراعة، لا يزيد عن ٢٥ بالمائة، وتنخفض هذه النسبة للمهندسين الزراعيين، إلى أقل من ١٠ بالمائة. هذا يعني أن نحو ٧٥ بالمائة، من وقت العمل المتاح، في الزراعة، لا يعمل خلاله الفلاح، وإن أكثر من ٩٠ بالمائة، من وقت عمل المهندسين الزراعيين لا ينتفع به، في العمل المخصص لهم.

ثمة تجربة في مصر، للاستفادة من خريجي الجامعات، وخصوصا المهندسين الزراعيين، تستحق الدراسة، والاستلهام، خصوصا وان الدولة السورية، تملك مئات الآلاف من الهكتارات، من الأراضي الزراعية غير المستثمرة على نحو جيد، أو يستغلها المتنفذون، وغيرهم، بصورة غير قانونية. بموجب هذه التجربة، توزع الحكومة، على الخريجين، مساحة معينة من الأرض (٤ فدان)، وتمنحهم قرضا، من المال، بدون فوائد، للبدء بمشروع زراعي، وتتكفل بتوصيل مياه الري، إلى المشروع، بالإضافة إلى إنشاء البنية التحتية، في التجمعات السكنية للخريجين. وعندما ينجح المشروع، تملكهم الدولة الأرض. بهذا الشكل، تم استصلاح عشرات الآلف من الهكتارات، في الأراضي الجديدة، وتم إنشاء تجمعات سكنية كبيرة، ومنظمة.

هذا ويمكن زيادة قيمة معامل الانتفاع، بوقت العمل المتاح، في الزراعة، حينما يتم تطوير العلاقات التكاملية، بين فروع الزراعة، في إطار مزارع كبيرة، وحديثة، خصوصا، بين القطاع النباتي، والقطاع الحيواني، وقطاع الصناعات الغذائية، والحرفية. أضف إلى ذلك، ينبغي بصورة عاجلة تنشيط الاقتصاد المنزلي، الذي أهمل كثيرا في أثناء السنوات الماضية (إنتاج ما تستهلكه العائلة الفلاحية على الأقل)، بسبب الطبيعة الفلاحية للزراعة، في سورية. ولم يعد مقبولاً، استمرا انتشار الأمية، في أوساط الفلاحين، إذ تشكل

نحو٢٠ بالمائة من عدد الفلاحين، وإذا أضفنا إليها شريحة الملمين بالقراءة، تصل هذه النسبة إلى نحو٤٤ بالمائة.

٣ - الموارد الصنعية في الزراعة السورية:

في مقدمة الموارد الصنعية، في سورية، تقف التقنيات الزراعية، على اختلافها، من جرارات زراعية، وحاصدات، وبزارات، ومضخات للري، بالإضافة إلى الموارد المالية، والبنية التحتية، وغيرها.

٣ -١ واقع التقنية الزراعية في سورية:

لتكوين صورة عن واقع التقنيات الزراعية، في سورية، انظر معطيات الجدول (٢ -١٦).

جدول (٢ -١٦) الجرارات والآلات الزراعية في سورية

السنة	الجرارات		مضخات بمحرك	المحاريث الحديثة	البذارات	الحاصدات الدراسات	الدراسات الثابتة	المرشات آلات التعفير			
	أقل من ٥٠ حصان	أكثر من ٥٠ حصان						بالمحركات	باليد	بالمحركات	باليد
٢٠٠٢	٣٤٥٤٥	٦٩٠٩١	١٧٠٧٢٩	٩٥٥٥٥	١٥٢٦٠	٤٧٨٦	٤٨٤٢	٣٦٦٣٠	٦٠٨٢١	٥٢٤	٨٧٣٢
٢٠٠٣	٣٤٧٤٢	٦٨٨٨٤	١٨٨٦٩٩	١١٠٩٠٠	١٧٢٠٩	٥٢٤٩	٤٨٢٩	٣١٤٩٩	٦٧٢٢٠	٥٢٠	٨٢٩٥
٢٠٠٤	٣٤٩٨٢	٦٩٦٠١	١٨٤٩٩٨	١١١٩٤٣	١٧٨٢٨	٥٣٣٥	٤٨١٦	٣١٣١٦	٦٧٩٠٤	٥٣٠	٨١٣٩
٢٠٠٥	٣٦٢٢٤	٦٩٩٠٧	٢٠٥٤٨١	١١٣٦٢٤	١٨٦٦٩	٥٦٥١	٤٨٣١	٣١٩٧٣	٦٩٧٣٤	٦٢٤	٨٢٨٧
٢٠٠٦	٣٧١٨٩	٧٠٧٥٧	٢١٧٧٣١	١١٣٧٧٩	١٩٩٣٣	٥٧٢٤	٤٧١٧	٣٢٠٨٥	٧٢٤٧٧	٦١٩	٨٣٤٣
٢٠٠٧	٣٧٧١١	٤٢٣٦٧	٢١٨٤٣٦	١١٥٣٢٨	٢٠٧٥٢	٥٨٤٥	٤٧٥٢	٣٣٢٥٤	٧٤٨١٥	٦٣٩	٩٨٨٤
٢٠٠٨	٣٧٥٢٣	٧٠٧١٤	٢١٥٣٠٩	١١٤٣٣٦	١٥٦٩٧	٥٦٦٩	٥١٣٥	٣٣٢٧٤	٧٦٥٦٣	٧٣٩	٦٥٤٧

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧، والمجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٩.

تبين معطيات الجدول (٢ -١٦)، أن الزراعة السورية، مؤمنة بعدد لابأس به، من الجرارات الزراعية، مع جميع المرفقات الأخرى، من محاريث بأنواعها وغيرها. واستنادا إلى مؤشر، عدد الهكتارات من الأراضي

المزروعة، لكل جرار، تحتل سورية، موقعاً متقدماً بين الدول العربية بـــ ٤٣ هكتار للجرار.

وهناك بالطبع أعداد مهمة، من الحاصدات، والمرشات، ومضخات مياه، وآلات التعفير، وغيرها، كما تبين المعطيات ذاتها. لكن في الوقت ذاته، تفتقر الزراعة السورية، إلى العديد من الآلات الزراعية الأخرى الضرورية، مثل حاصدات القطن، وحاصدات الشوندر السكري، وآلات زراعة التبغ وغيرها.

في سورية، تكاد تكون زراعة الحبوب، وخصوصا القمح، والشعير، ممكننة بالكامل، في حين أن زراعة القطن فهي ممكننة جزئيا (عمليات الزراعة)، وكذلك زراعة الشوندر السكري، والذرة الصفراء، في حين لاتزال زراعة الخضروات، على اختلافها، وزراعة الأشجار المثمرة، وزراعة التبغ، تتم بصورة يدوية بالكامل، ما عدا عمليات الحراثة، وتجهيز التربة، ورش المبيدات الزراعية. بطبيعة الحال، ثمة عقبات كبيرة، تحول دون إدخال التكنولوجيا الزراعية، على نطاق واسع، نذكر منها الطبيعة الفلاحية للزراعة السورية، وصغر الحيازات الزراعية، وكذلك توفر فائض من العمالة في الريف، لا يمكن استيعابها في القطاعات الأخرى، في الوقت الراهن.

٣ -٢ المخصبات الصناعية:

من جهة أخرى، تستخدم الزراعة السورية، كميات جيدة، من الأسمدة لكنها تبقى متخلفة كثيرا، في هذا المجال، فمقنن كمية السماد، لوحدة المساحة، لا يزال منخفضا، إذا ما قورن بالمقننات المعيارية الضرورية، أو بما هو مستخدم في الدول المجاورة. تبين الحسابات أن نصيب الهكتار الواحد، من مجموع الأسمدة المستخدمة، في الزراعة السورية، في عام ٢٠٠٨، بلغ نحو ٢٠٠,٢ كغ، منها ١٤٠,٦ كغ سماد ازوتي، و٥٤,٧ كغ سماد فسفوري، و٤,٩ كغ فقط سماد بوتاسي. لتكوين صورة عن واقع الأسمدة المستخدمة في الزراعة السورية انظر الجدول (٢ -١٧).

جدول (٢ -١٧)　　　كميات الأسمدة المستخدمة في الزراعة السورية(طن)

السنة	آزوتية	فوسفورية	بوتاسية	مجموع
٢٠٠٢	٥٠٩٦٠١	٢٢٢٣٥٣	١٥٩٤١	٧٤٦٥٤٥
٢٠٠٣	٦٢٣٤١٦	٢٣٩٥٩٣	١٧٢٦٩	٨٨٠٢٧٩
٢٠٠٤	٦٢١٧٧٩	٢٥٤٣٥٨	١٧٩٠٦	٨٩٤٠٤٣
٢٠٠٥	٦٤٠٢٠٣	٢٣٦٤٢٥	١٨٢٢٨	٨٩٤٨٥٦
٢٠٠٦	٦١٥٢٠٢	٢٢٩٧٠٥	٢٠٣٥٩	٨٦٥٢٤٦
٢٠٠٧	٦٥١١٨٤	٢٤٤٥٧٦	١٨٥٢٥	٩١٤٢٨٥
٢٠٠٨	٦٤٨١٧٩	٢٥٢٢٣٢	٢٢٦٤٧	٩٢٣٠٥٨
معدل الزيادة	٢٧,١٩	١٣,٤٣	٤٢,٠٧	٢٣,٦٤
كغ/هكتار في ٢٠٠٨	١٤٠,٦	٥٤,٧	٤,٩	٢٠٠,٢

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧، جدول٤/٥١، والمجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٩، جدول ٤/٤٦.

تدل معطيات الجدول (٢ -١٧)، على مدى ارتفاع حاجة الزراعة السورية للمخصبات الصناعية، ومع أن سورية، تملك كل المقومات اللازمة، لتطوير صناعة الأسمدة، فهي تستورد نحو ٤٥ بالمائة، من مجمل الأسمدة التي تستخدمها الزراعة السورية.

٣ -٣ الموارد المالية المتاحة للزراعة في سورية.

تحتاج الزراعة، إلى رؤوس أموال كبيرة نسبياً سواء لتسيير النشاطات الإنتاجية الجارية، أو لإنشاء المشاريع الزراعية الجديدة. توجد في سورية، مؤسسة ائتمانية حكومية وحيدة، متخصصة بتقديم القروض العينية، والنقدية، للقطاع الزراعي، بفوائد منخفضة، بهدف تشجيع، ودعم القطاع الزراعي. من جهته، القطاع الائتماني الخاص في سورية، يتحفظ على تمويل الزراعة، بسبب حداثته من جهة، وبسبب المخاطر العالية في الزراعة، وعدم وجود مؤسسات للتأمين، على القروض من جهة ثانية.

يبين الجدول (٢ -١٨) واقع التمويل الزراعي في سورية، كما يأتي:

جدول (٢ -١٨)

تطور القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني ونسبتها من إجمالي القروض

السنة	القروض بحسب آجالها(ألف ليرة سورية)			
	قصيرة	متوسطة	طويلة	إجمالي
١٩٩٧	٩٩٦٦١٥٨	١٨٨١٤٣٢	٢٥٣٦٧٤	١٢١٠١٢٦٤
١٩٩٨	١٠٧١٥٢٢٦	١٧٤٣٤٠٠	١٨١٢٤١	١٢٦٣٩٨٦٧
١٩٩٩	٨٧٥٠١٢٤	١٣٣٥٣٦٣	١٢٣٤١٥	١٠٢٠٨٩٠٢
٢٠٠٠	٧٨٥٣٣١٨	٧٤٥٣٧٠	١٠٣٩١٥	٨٧٠٢٦٠٣
٢٠٠١	٦٥٠٧٩٩٤	٩٢٢٣٧٥	٩٦٨٣٣	٧٥٢٧٢٠٢
٢٠٠٢	٥١٣٧١٧٠	١٥٧٥٣٠٧	٤٦٥٠٢	٦٧٥٨٩٧٩
٢٠٠٣	٥٩٦٣٤٨٢	٩٣٧٥١٨	٤٦٧٩١	٦٩٤٧٧٩١
٢٠٠٤	٥٦٤٦٤٦٩	٦٧٩٨١٤	٣٥٢٩٦	٦٣٦١٥٧٩
٢٠٠٥	٦١٩٨٦١٢	٦٧١٩٣٨	٤٨٣٢١	٦٩١٨٨٧١
٢٠٠٦	٧١٦٤٣٩٧	١٠٠٩٩٨٠	١٩٦٧٣٣	٨٣٧١١١٠
معدل التغير %	٢٨,١١-	٤٦,٣١-	٢٢,٤٤-	٣٠,٨٢-
نسبتها من الإجمالي	٨٥,٥٨	١٢,٠٦	٢,٣٥	١٠٠

المصدر: **أعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ١٣٠ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦**

تبين معطيات الجدول (٢ -١٨)، أن إجمالي المبالغ، المقرضة للقطاع الزراعي، قد تراجعت، في المدة المدروسة، بنسبة تزيد عن ٣٠ بالمائة، وقد طال التراجع، جميع فئات القروض، القصيرة، والمتوسطة، والطويلة الأجل، بنسب متفاوتة، كان أعلاها، للقروض متوسطة الأجل (-٤٦,٣١%)، ومن ثم، للقروض قصيرة الأجل (-٢٨,١١%)، وأخيرا، للقروض طويلة الأجل (-٢٢,٤٤%). وقد طال التراجع أيضا، عدد المقترضين، فحسب بيانات المصرف ذاته، فقد تراجع عددهم في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ بنسبة ٤٨ بالمائة، وتراجعت توظيفات القروض بنسبة ١٨ بالمائة. ومما يزيد الوضع سوءاً، أن نحو ٨٥ بالمائة، من إجمالي المبالغ، التي أقرضها المصرف الزراعي التعاوني، هي قروض تشغيلية، في حين لم تزد حصة القروض

التنموية الفعلية على ٢,٣٥ بالمائة. في هذه الوضعية، لا يستقيم الحديث على تطوير الزراعة، وتنميتها، بصورة دائمة.

٤ - أشكال تنظيم الزراعة في سورية:

إن فعالية النشاط الاقتصادي الزراعي، وكفاءة استخدام مختلف عوامل الإنتاج الزراعي، تتوقف على شكل تنظيم المشروع الزراعي. إن حجما متماثلا، من رأسمال، يعطي عوائد مختلفة، باختلاف أشكال تنظيم استثماره. في الزراعة السورية، تسود مزرعة الأسرة، وهي مزرعة صغيرة، ومجزأة، إلى قطع عديدة، من الأرض الزراعية، يعمل فيها صاحبها، مع أفراد أسرته، وهي لا تسمح، باستخدام منجزات العلم، والتكنولوجيا، بصورة فعالة، ولهذا فإن كفاءتها الإنتاجية، والاقتصادية متدنية جداً. الجدول (٢ -١٩) يبين واقع الحيازات في سورية.

جدول (٢ -١٩) عدد الحائزين ومتوسط مساحة الحيازة من الأراضي القابلة للزراعة (هكتار) بحسب التعدادات السكانية

السنة	عدد الحائزين	متوسط حجم الحيازة
١٩٧٠	٥٢٧٨٩٩	١١,٠٥
١٩٨١	٥٨٥٥٠١	٧,٥٩
١٩٩٤	٦١٣٦٥٧	٨,٣٢
٢٠٠٤	٦٦٠٣٧١	٩,٠١

المصدر:المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧، الجدول ٤/٥

البيانات في الجدول (٢ -١٩)، لا تكشف بصورة دقيقة، حجم الحيازات على الأرض، لأنها تتعامل مـــع متوسطات، تخفي التفاصيل. لكن إذا علمنا أن الحيازات الصغيرة، وهي تمثل ٧٠ بالمائة، من عدد الحيازات السورية تستثمر ٢٢ بالمائة فقط من الأرض الزراعية، وأن الحيازات المتوسطة التي تمثل ٢٣ بالمائة، مـــن عدد الحيازات، تستثمر ٥٧ بالمائة، من مساحة الأرض الزراعية، في حين، أن الحيازات الكبيرة، التي تمثل ٠,٧ بالمائة منها

فقط، تستثمر نحو ٢٠ بالمائة، من مساحة الأرض الزراعية. وبالحساب يتبين أن متوسط مساحة الحيازة الصغيرة، في عام ٢٠٠٤ بلغ نحو ٢,٨٥هكتار، في حين أن متوسط مساحة الحيازة المتوسطة، بلغ نحو ٢٢,٥١ هكتار، وان متوسط مساحة الحيازة الكبيرة، قد زاد على ٢٥٨,٥٣ هكتار. فضلا على أن مساحة الحيازة الواحدة، ليست متصلة، بل مجزأة إلى قطع عديدة، بمساحات مختلفة، صغيرة، في الغالب الأعم.

لقد أصبحت مزرعة الأسرة، وهي الشكل السائد في الزراعة السورية، عقبة أمام أي تطوير محتمل للزراعة السورية، فهي قاصرة عن استيعاب العلوم، والتقنيات الزراعية، وهي عرضة لعملية تفتيت مستمرة، بسبب نظام الإرث المتبع. ولهذا ينبغي التفكير جديا، في النظام التعاوني، أو في نظام الشركات الزراعية، أو نظام المجمعات الزراعية الصناعية كبديل لها. وتطبيق ما تقدم الإشارة إليه، ليس سهلاً، بسبب الطابع الفلاحي للزراعة السورية، ولارتباط حق الملكية بالمقدس الديني، مع ذلك، يستحق التفكير بإنشاء، هذه الأطر التنظيمية الجديدة، كنماذج على الأقل، على أمل تعميمها في المستقبل.

ومن المفيد، في هذا المجال، الإشارة إلى أنه، بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، أنشئ في سورية عدد من الشركات الزراعية، وبعد مضي، نحو عقدين من الزمن، على إنشائها، لا تزال تتعثر، لأسباب عديدة، نذكر منها، عدم نجاحها في تجميع استثماراتها، في مكان واحد، أو على الأقل في إنشاء مزارع كبيرة منظمة.

الفصل الثالث

الموارد المائية السورية واستخداماتها

١ - مقدمة:

يعد توافر المياه، بالكمية الكافية، والنوعية الجيدة، وتوزيعها المكاني والزماني المناسبين، عاملا مهما للتنمية الزراعية الدائمة. هذه هي وضعية سؤال المياه بصورة عامة، إلا أن هذه الوضعية، سرعان ما تحول السؤال ذاته، إلى سؤال وجود، في ظروف البلدان، التي تعاني من شح، في مواردها المائية، كما هو حال سورية.

وتتضاعف خطورة هذا الوضع، في سورية، بسبب الضغوطات، التي يتعرض له أمنها المائي، من قبل الدول المجاورة. فالقسم الأكبر من الموارد المائية في سورية، يأتي من الخارج (تركيا ولبنان)، وهناك قسم مهم آخر يذهب إلى الخارج (العراق والأردن وفلسطين)، وفي كلتا الحالتين، لا تستطيع سورية التحكم به، وهو يشكل موضوعاً للتنازع، بسبب تشابك مصالح الدول المعنية، وتعارضها، في كثير من الأحيان، في الشأن المائي.

ومع أن الدراسات، والأبحاث المائية، قد اكتسبت في السنوات الأخيرة، مزيدا من النمطية، والاستقرار المنهجي، إلا أن الدراسات والأبحاث الاستشرافية، خصوصا لأجال بعيدة، كما هو حال، استشراف مستقبل الوضع المائي، في سورية، حتى عام ٢٠٢٥، لا تزال تعاني من مشكلات عدة. إذ

يجري التعامل، في موضوع المياه، مع مركب معقد، من العوامل المتغيرة، غير النمطية، والتي تأبى التحكم بها، بحكم طبيعتها، كما هو حال العوامل الطبيعية، والمناخية، وكذلك العوامل الجيوسياسية.

ففي دراسة، وضع الموارد المائية في سورية، واستخداماتها، واستشراف مستقبل الوضع المائي في سورية، حتى عام ٢٠٢٥، سوف تمر الدراسة، بالواقع الراهن، للوضع المائي السوري، في ضوء تغير العوامل الفاعلة فيه، في أثناء السنوات الخمس الأخيرة، ومن ثم سوف تستقرأ هذه العوامل حتى عام، ٢٠٢٥ وربما بعد ذلك، في ضوء فرضيات مختلفة، لكل منها مشهده المحتمل للوضع المائي في سورية.

٢ - الوضع المائي في سورية:

يتحدد الوضع المائي، في سورية، في ضوء معادلة العرض المائي المتاح، بحسب مصادره، والطلب على المياه، بحسب اتجاهاته، وأغراضه. ولكل من جانبي المعادلة مكوناته، التي يمكن استقصاؤها كما يأتي:

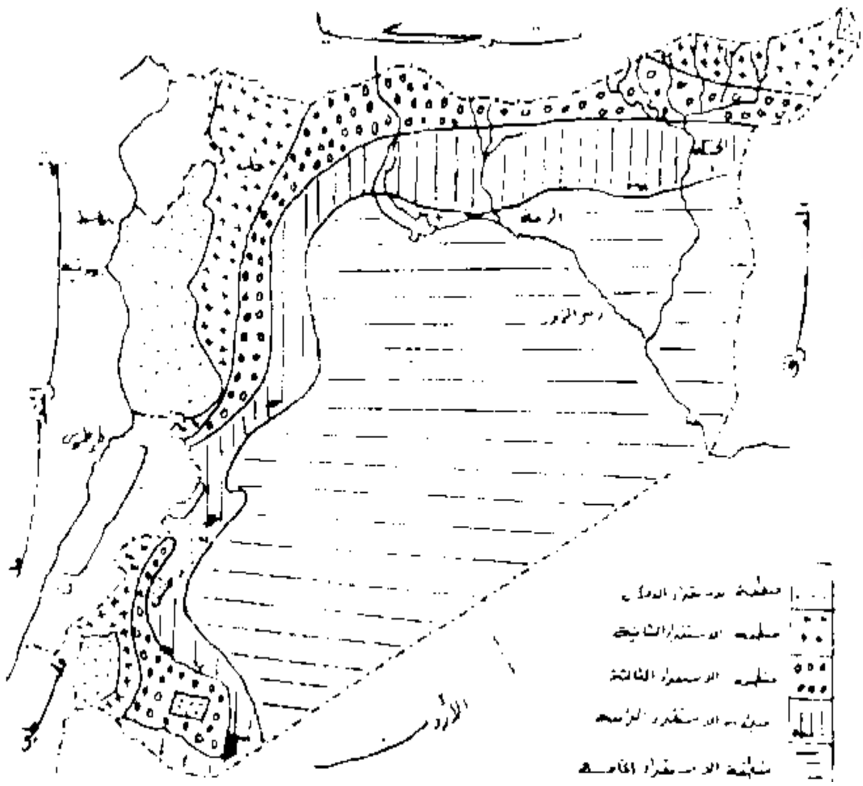
٢ -١ الموارد المائية في سورية:

تصنف الموارد المائية، في سورية، في فئتين رئيسيتين: الأولى وتضم الموارد المائية التقليدية، من مياه الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية. وتضم الفئة الثانية، الموارد المائية غير التقليدية، من مياه الصرف الصحي، ومياه الصرف الزراعي، ومياه الاستمطار.

٢ -١ -١ الموارد المائية التقليدية:

تهطل الأمطار، في سورية، في فصل الشتاء، وتتفاوت كمياتها تفاوتا شديداً، من سنة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، وفي ضوء ذلك قسمت سورية، إلى خمس مناطق مطرية. مصور رقم (١).

تراوح كميات الأمطار، التي تهطل في سورية، بين ٣٠ و٥٥ مليار م٣ في السنة، بحسب غزارة الأمطار. فحسب مصادر وزارة الري السورية يبلغ متوسط الهطل السنوي، في سورية نحو ٤٦ مليار م٣ في السنة[١].



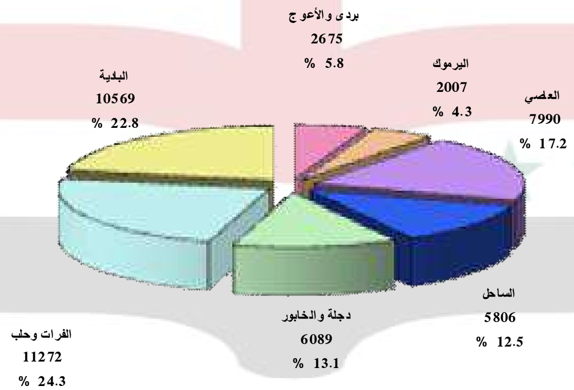
مصور (١)

---

(١) بيانات منشورة في تقارير مختلفة عن وزارة الري السورية" (سورية، دمشق، وزارة الري، سنوات عديدة، ٢٠٠٩).

أما مصادر، مركز الدراسات، والبحوث المائية، في دمشق، فتشير إلى أن متوسط الهطل السنوي، في سورية، في المدة بين ١٩٩٤و١٩٩٨ قد بلــغ ٤٩,٧ مليار م٣[(١)]. المصور رقم (٢).

إن القسم الأعظم، من الهطولات المطرية، يتبخر من جديــد، بــسبب وقــوع سورية، في المنطقة الجافة، وشبه الجافة، حيث تطول فترة السطوع الشمسي، وترتفع درجات الحرارة. وبالفعل فإن التوازن المائي السنوي (الفرق بين حجم



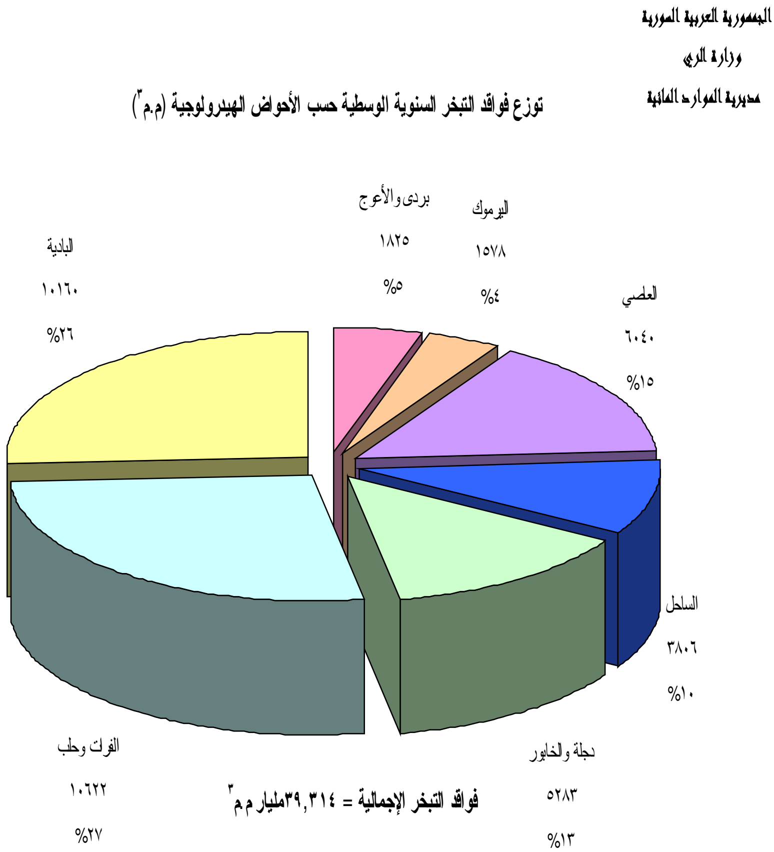
مصور(٢)

متوسط الموارد المطرية السنوية حسب الأحواض المائية (مليون م٣)

---

(١) ملكاني، مأمون، "الموارد المائية واستعمالاتها واحتياجاتها المستقبلية في الجمهورية العربية السورية" ضمن ورشة الموارد المائية في الوطن العربي(سورية،دمشق، نقابة المهندسين السوريين، ١٣-١٤ /١٩٩٨/٧).

الهطل السنوي، وحجم التبخر)، يكون خاسراً، بنحو ٢٤٠٠ مم، في المناطق الشرقية، والجنوبية في القطر، بسبب قلة الأمطار، وزيادة التبخر. تنخفض هذه الخسارة إلى نحو ٦٠٠ مم، في المناطق الشمالية الشرقية، في المدة، من تشرين الثاني، إلى آخر أيار، بينما ترتفع إلى نحو ١٦٠٠ مم، في المنطقة ذاتها، في المدة من حزيران إلى تشرين الثاني. بصورة عامة، تقل الخسارة في المناطق الساحلية، وفي المناطق المرتفعة، حيث يتحقق فائض، في المرتفعات الغربية من البلاد[١].انظر المصور رقم (٣) والمصور رقم (٤).



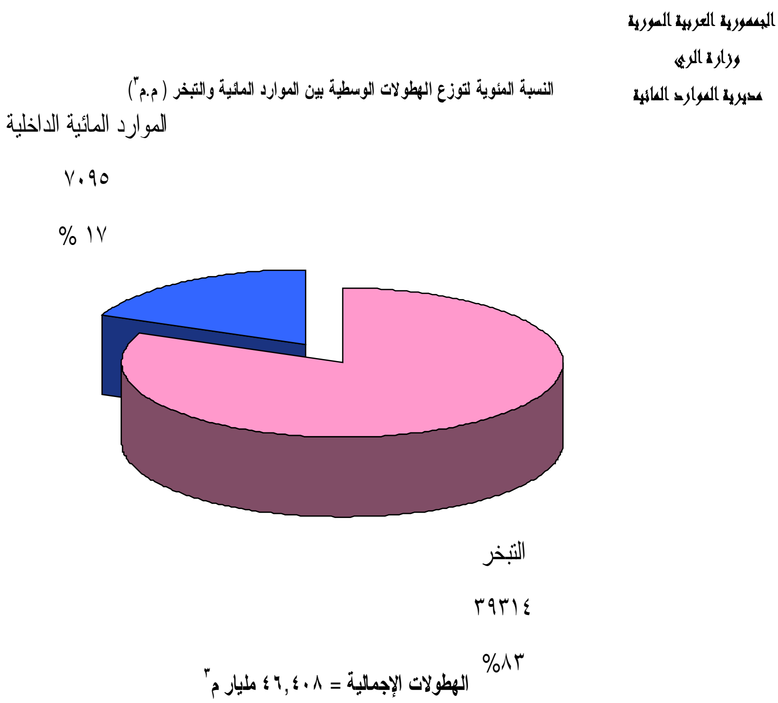
مصور (٣)

---

(١) "الأطلس المناخي لسورية"، (سورية، دمشق، المديرية العامة للأرصاد الجوية، ١٩٧٧).

أما بالنسبة للموارد المائية السطحية، فهي تشمل الموارد المائية، من الأنهار، والينابيع، والخزانات المائية الطبيعية، والاصطناعية.

يوجد في سورية، عدد من الأنهار دائمة الجريان، غير أن تصريفها السنوي ضعيف، على وجه الإجمال، باستثناء تصريف نهري الفرات ودجلة، ويتغير من سنة إلى أخرى، بحسب جودة الموسم المطري. بصورة عامة، يبلغ متوسط تصريف الأنهار، التي تجري في سورية، نحو٣٣ مليار م٣، بما فيها تصريف نهر الفرات[١].



مصور (٤)

من جهة أخرى، تبين الدراسات الهدرولوجية، والجيولوجية، التي أجريت في سورية، أن الطبقات الحاملة للمياه الجوفية، تنتشر في جميع

(١) "المجموعة الإحصائية السنوية"، (سورية،دمشق، المكتب المركزي للإحصاء،٢٠٠٩).

مناطق سورية، وهي تنتمي إلى طبقات جيولوجية مختلفة[1]. فحسب مختلف التقديرات تراوح كميات المياه المسحوبة سنوياً بين ٤,٥ و٧,٥ مليار م٣. فهي بحسب مصادر وزارة الري، تبلغ نحو ٥,٦ مليار م٣[2]. أما مركز الدراسات، والبحوث المائية، فيقدرها بنحو ٥ مليار م٣[3].

تفتقر سورية، عموما، إلى البحيرات الطبيعية، إذ يوجد فيها فقط خمس بحيرات طبيعية عزبة، أكبرها، وأهمها، بحيرة قطينة، التي تقع قرب مدينة حمص، إذ تبلغ مساحتها نحو ٦١ كم٢[4]. ومما يعوض عن ذلك نسبياً، وجود الخزانات المائية السطحية، التي تم إنشاؤها في مختلف مناطق القطر. ففي عام ٢٠٠٩ كان قد تجاوز عدد السدود السطحية، التي تم بناؤها، في سورية، الـــ ١٦٠ سداً، منها نحو ٨١ سداً رئيسياً، بطاقة تخزينية إجمالية تصل إلى ١٨,٦٦ مليار م٣[5].

٢ -١ -٢ الموارد المائية غير التقليدية:

بالإضافة إلى الموارد المائية التقليدية، يوجد في سورية، موارد للمياه غير تقليدية، يأتي في مقدمها، من حيث الأهمية، الصرف الصحي. فمن الناحية العملية، إن غالبية مياه الصرف الصحي، في المدن السورية الداخلية، تصرف في مجاري الأنهار، وتصبح متاحة للاستخدام، في الري الزراعي. فمن المعلوم، أن مياه

---

(١) "مشكلة المياه في الشرق الأوسط "، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، الجزء الأول، (لبنان، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، ١٩٩٤) .

(٢) بيانات منشورة في تقارير مختلفة عن وزارة الري السورية" مرجع سبق ذكره .

(٣) ملكاني، مأمون، "الموارد المائية واستعمالاتها " مرجع سبق ذكره .

(٤) المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧.

(٥) المرجع السابق أنظر أيضاً :قصي عطية" أزمة المياه بين سورية ودول الجوار وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في سورية"، أطروحة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية (قسم الاقتصاد والتخطيط، شعبة العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ٢٠٠٣).

الصرف الصحي، في مدينة دمشق، كانت تصرف مباشرة، في نهر بردى، الذي يروي أراضي الغوطة، وصارت اليوم، تمر أولاً، على محطة المعالجة. كذلك الأمر بالنسبة لمياه الصرف الصحي في مدينة حمص، وحماه التي تصرف في نهر العاصي، الذي يروي السهول المحيطة بها، بالإضافة إلى سهل الغاب الخصب. هذا هو حال المدن الداخلية الأخرى، أما المدن الساحلية، فإنها تصرف مياهها في البحر، فتضيع فيه. تقدر إدارة الموارد المائية في وزارة الري السورية رواجع الصرف الصحي المستخدمة مباشرة في الري الزراعي في عام ٢٠٠٨ بنحو ١٢٥٨ مليون م٣[١].

من جهة أخرى، فإن الصرف الزراعي، بدأ يكتسب أهمية متزايدة، كمصدر غير تقليدي للمياه، لهذا الغرض ثمة حركة نشيطة، في مجال بناء قنوات الصرف الزراعي، وإعادة تأهيل المياه المصروفة، من أجل استخدامها، من جديد، في الري الزراعي. في عام ٢٠٠٣ بلغ حجم مياه الصرف الزراعي التي أعيد استخدامها في الري ثانية نحو ١٩٤٨ مليون م٣ حسب مصادر وزارة الري السورية[٢].

من جانب آخر، فقد بدأ في سورية، منذ العقد الأخير من القرن العشرين، تطوير مشروع للاستمطار عن طريق زرع الغيوم، ومع أنه لايزال في طور التطوير، فإن الكميات المستمطرة خلال أربعة أشهر (كانون الأول، كانون الثاني، شباط، آذار) من المواسم المطرية، في العقد الماضي بلغت نحو ١١ بالمائة، من حجم الهطل السنوي. ففي الموسم المطري لعامي ١٩٩٢/١٩٩١ تم استمطار نحو٤,٧٨٤ مليار م٣، تراجع ذلك إلى ١,٥٥ مليارم٣ في الموسم٩٨/٩٧، ليعود فيرتفع إلى ٣,٤٩ مليارم٣ في موسم

---

(١) الميزانية المائية السنوية، (وزارة الري،دمشق، مديرية الأحواض المائية، ٢٠٠٨).

(٢) "الميزانية المائية السورية"، مرجع سابق، ٢٠٠٨.

٢٠٠٣/٢٠٠٢. انظر الجداول (٣-١) و(٣-٢) و(٣-٣) التي توضح بالتفصيل الموارد المائية في سورية.

٣ - الطلب على المياه في سورية:

يتركز الطلب، على المياه في سورية، في المجال الزراعي، فمع تزايد عدد السكان، وتحسن مستوى معيشتهم، وثقافتهم، يزداد الطلب على الغذاء، ومن ثم يتوسع الطلب، على عوامل الإنتاج الزراعي، ومنها المياه.

لقد بلغت المساحة الزراعية المروية، في سورية في عام ٢٠٠٠، نحو ١٢١٠,٥ ألف هكتار، استهلكت من المياه، نحو ١٢ مليار م٣، استنادا إلى مقنن مائي حقلي، يبلغ نحو (١٠) آلاف م٣، للهكتار الواحد في السنة.

جدول (٣-١) نتائج أعمال استحلاب الغيوم خلال أربعة أشهر

(من أول كانون الأول وحتى نهاية آذار)

الموسم المطري	كمية الهطل الطبيعي(مليارم٣)	كمية الهطل الفعلي(مليارم٣)	الزيادة في الهطل الطبيعي (مليارم٣)	نسبة الزيادة %
١٩٩١-٩٢	٢٩,٠٧	٣٣,٨٥	٤,٧٨	١٦,٥
٩٢-٩٣	٢٤,٧٣	٢٨,٨١	٤,٠٨	١٦,٥
٩٣-٩٤	٢٧,٠٨	٣٠,٢٥	٣,١٧	١١,٧
٩٤-٩٥	١٣,١٥	١٤,٠٦	٠,٩٠	٦,٩
٩٥-٩٦	٣٤,٠٢	٣٦,٦١	٢,٥٨	٧,٦
٩٦-٩٧	٣٥,١٥	٣٧,٧٧	٢,٦٢	٧,٤
٩٧-٩٨	٣٢,١٣	٣٣,٦٨	١,٥٥	٤,٨
٩٨-٩٩	٢١,٩٠	٢٤,٠١	٢,١١	٩,٧
٩٩-٢٠٠٠	٢١,٧٧	٢٥,٠١	٣,٢٣	١٤,٨
٢٠٠٠-٢٠٠١	٣٤,٢٤	٣٤,٢٩	٠,٠٤	٠,١
٢٠٠١-٢٠٠٢	٣١,٨٣	٣٣,٣٢	١,٤٨	٤,٧
٢٠٠٢-٢٠٠٣	٥٠,٩٠	٥٤,٤٠	٣,٤٩	٦,٩
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٣٨,٧٧	٤١,٢٦	٢,٤٨	٦,٤
متوسط الفترة	٣٠,٣٦	٣٢,٨٧	٢,٥٠	٨,٢٣

المصدر: ملخص أعمال زرع الغيوم في سورية،المديرية العامة لمشروع الاستمطار، ٢٠٠٥ .

ونظرا لتزايد عدد السكان، ونمو الطلب على الغذاء، ومحدودية الأرض الزراعية، فإن سورية ماضية، في التوسع في الزراعات المروية، والعمل على زيادة العائد الإنتاجي، والاقتصادي، من وحدة المساحة، ومن وحدة المياه. وبالفعل فقد زادت المساحات المروية في عام ٢٠٠٤ عن ١٤٣٠ ألف هكتار، لتتراجع بصورة غير مفهومة، إلى ١٣٥٥ ألف هكتار في عام ٢٠٠٨، علما إنه يخطط لري مساحات إضافية تبلغ ١١٣٥ ألف هكتار حتى عام ٢٠٢٠. عندئذ سوف يزيد الطلب، على مياه الري وحده، على ٢٥ مليار م٣، بحسب المقنن المائي الحقلي المستخدم حالياً، أو ١٧,٧ مليار م٣، في حال تم تخفيض هذا المقنن، إلى ٧٥٠٠ م٣، للهكتار في السنة. من الناحية النظرية، يمكن تحقيق ذلك في المناطق، التي يزيد معدل الهطل السنوي فيها عن٤٠٠ مم، أما في المناطق الأخرى، فمن المشكوك فيه، إمكانية تخفيض مستوى المقنن المائي المستخدم، إلا في حال تم الانتقال، من طرق الري التقليدية بالغمر، إلى طرق الري الحديثة.

جدول(٣ -٢) الموارد المائية في سورية خلال الفترة ١٩٩٣ -٢٠٠٣(مليون م٣)
(الوضع الراهن استنادا إلى قاعدة ٥٠٠م٣/ثا)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٩٣ -٢٠٠٣
الموارد السطحية	١٨٢٣	٢٣٥٩	٢٩٤٣	٤٨٠٦	٣٠١٩
الموارد الجوفية	٤٢٣٩	٤٦١٣	٤٨٥٩	٦٤٦٤	٥٠٠٨
رواجع الصرف الزراعي	١٧٣٩	١٨١٦	١٩٣٠	١٩٤٨	١٦٨٧
رواجع الصرف الصحي والصناعي	١١١٧	١١٦٥	١٢١٤	١٢٥٨	١٠٢١
الوارد من نهر الفرات	٦٦٢٧	٦٦٢٧	٦٦٢٧	٦٦٢٧	٦٦٢٧
الفاقد بالبخر من المسطحات المائية	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩	١٩٩٩
إجمالي المتاح للاستخدام	١٢٤٣٧	١٢٥١٥	١٢٣٧١	١٤٤٥٤	١٢٩٤٣
الرقم القياسي	١٠٠	١٠٠,٦٢	٩٩,٤٧	١١٦,٢	١٠٤,٠٧

المصدر أعد الجدول استنادا إلى بيانات وزارة الري، مديرية الموارد المائية ٢٠٠٥.

جدول(٣ -٣) الموازنة المائية للأعوام ٢٠٠٣ -٢٠٠٨، بنسبة ٤٢% من ممر نهر الفرات، ووفق بروتوكول (٥٠٠م٣/ثا) (مليون م٣)

البيان	المواسم				
	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
الموارد المائية التقليدية	١٢٨٨٠	١٣٨٩٢	١٤٣٤٨	١٤٢١٥	١٣٥٥٥
رواجع مياه الري	٢٢٤٦	٢٦٥١	٢٤٢٧	٢٤٧٩	٢٣٠٦
رواجع الصرف الصحي	٧١٦	٧٥٨	٦٦٣	٥٢١	٦٧١
رواجع الصرف الصناعي	٥٦٤	٥٩٧	٤٠٨	٤١٠	٤٠٧
مجموع الموارد المائية	١٦٤٠٦	١٧٨٩٨	١٧٨٤٦	١٧٦٢٤	١٦٩٤٠

المصدر: وزارة الري السورية، إدارة الموارد المائية.

من جهته، فإن الطلب المنزلي، على المياه، هو الآخـــر، فـــي توســـع مستمر، بسبب تزايد السكان، وتحسن ثقافتهم، ومستوى حياتهم.

الجدول (٣ -٤) يبين إنتاج مياه الشرب، واستهلاكها، في المدة من عـــام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤ .

جدول (٣ -٤) إنتاج واستهلاك مياه الشرب خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠٠٤ (ألف م٣)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الإنتاج الفعلي	٩٨٤٤٨٣	٨٩٥٦١٣	١٠١٣٣٩٨	١٠٨٠٠٥٤	١١٢٩٣٢٤
الرقم القياسي	١٠٠	٩٠,٩٧	١١٣,١٥	١٠٦,٥٧	١٠٤,٥٦
المستهلك بالقيمة	٦٠٨٠٣٥	٥٦٦٩٢٢	٦٦٢٤٣٦	٦٨٨٦٤٣	٧٠٩١٤٦
الرقم القياسي	١٠٠	٩٣,٢٣	١١٦,٨٤	١٠٣,٩٥	١٠٢,٩٧
المستهلك بالمجان	١٣٤٤٧٠	٩٠٠٧٥	١٠٢١٩٣	١٣٥٧٣٤	١٢٨١٤٢
الرقم القياسي	١٠٠	٦٦,٩٨	١١٣,٤٥	١٣٢,٨٢	٩٤,٤٠
الضياع في الشبكة	٢٤١٩٧٨	٢٣٨٦١٦	٢٤٨٧٦٩	٢٥٥٧٧٧	٢٩٢٠٣٦
الرقم القياسي	١٠٠	٩٨,٦١	١٠٤,٢٥	١٠٢,٨١	١١٤,١٧
عدد المشتركين	٢٣١٠٩٢٣	٢٤٨٧٦٤١	٢٤٠٦٤٦٧	٢٢٤٤٩٥٣	٢٤١٦٨٢٧
الرقم القياسي	١٠٠	١٠٧,٦٤	٩٦,٧٣	٩٣,٢٨	١٠٧,٦٥

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى بيانات المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥.

لقد ازدادت كمية المياه المنتجة، في عام ٢٠٠٤، قياساً إلى عام ٢٠٠٠، بنحو ١٤,٧١%، أي بمعدل وسطي يبلغ نحو ٢,٩٤%، وفي الوقت ذاته، ازداد الضياع في الشبكة، بنحو ٢٠,٦٨%، أي بمعدل وسطي يبلغ نحو ٤,١٣%، في

أثناء المدة ذاتها. وإذا كان معدل الضياع في الشبكة، من الكمية المنتجة، في عام ٢٠٠٠ قد بلغ نحو ٢٤,٥٧%، فإن هذا المعدل قد صار في عام ٢٠٠٤ نحو ٢٥,٨٥%، أي أنه ازداد بدلاً من أن يتراجع.

من جانب أخر، فإن الاستهلاك المجاني للمياه، بلغ في عام ٢٠٠٠ نحو ٣٢,٥٨ من حجم الاستهلاك الفعلي، ازداد في عام،٢٠٠٤ ليصير نحو ٣٤,٨% من حجم الاستهلاك الفعلي، في العام ذاته. وإذا حسبت الكميات المنتجة، من مياه الشرب بعلاقتها بالسكان، يتكون المشهد الآتي: جدول (٣ -٥).

لا تعد الصناعة السورية، مستهلكاً كبيراً للمياه، مع أن طلبها منها يتوسع باستمرار، نتيجة للتوسع في الصناعة ذاتها.لقد احتاجت الصناعة السورية في عام ١٩٩٢ نحو٢٣٧,٨ مليون م٣ من المياه،ارتفع في عام٢٠٠٠ إلى نحو ٤٨٠,٩ مليون م٣، ومن المتوقع أن يصل ما تستهلكه الصناعة، والمنازل من المياه إلى ٤,١٢ مليار م٣ في عام٢٠٢٥[١].

جدول (٣ -٥)

مستوى تامين السكان بمياه الشرب (السكان: ألف نسمة، المياه: ألف م٣)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
كمية المياه المنتجة *	٩٨٤٤٨٣	٨٩٥٦١٣	١٠١٣٣٩٨	١٠٨٠٠٥٤	١١٢٩٣٢٤
الكمية المستهلكة فعليا	٧٤٢٥٠٥	٦٥٦٩٩٧	٧٦٤٦٢٩	٨٢٤٢٧٧	٨٣٧٢٨٨
عدد السكان	١٦٣٢٠	١٦٧٢٠	١٧١٣٠	١٧٥٥٠	١٧٧٩٣
نصيب الفرد م٣/سنة	٦٠,٣٢	٥٣,٥٦	٥٩,١٦	٦١,٥٤	٦٣,٤٧
من المياه المنتجة (ل/يوم)	١٦٥	١٤٧	١٦٢	١٦٨	١٧٤
نصيب الفرد م٣/سنة	٤٥,٤٩	٣٩,٢٩	٤٤,٦٣	٤٦,٩٦	٤٧,٠٥
من المياه المستهلكة(ل/يوم)	١٢٥	١٠٨	١٢٢	١٢٨	١٢٩

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى بيانات المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٥.

---

(١) " احتياجات سورية المائية حتى عام ٢٠٢٥ "، (سورية، وزارة الري، مديرية الأحواض المائية، الوثيقة أ/ب نسخة ٤٠، جدول ٥).

معطيات الجدول (٣ -٦) تبين حجم الطلب على المياه في سورية في المدة من عام ٢٠٠٠إلى عام٢٠٠٨.

جدول (٣ -٦) الطلب على المياه في سورية (مليون م٣)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
للزراعة	١٣١٨٨	١٣٦٨٣	١٤٤١٠	١٤٦٦٩	١٥٦٠٨	١٦٦١٦	١٦٩١٤	١٧٢٧٣	١٥٣٩٥
للشرب	١٢٩١	١٣٣٣	١٣٨٠	١٤٢٦	١٤٥٣	١٤٨١	١٤١٥	١٤٧٥	١٥٧٦
للصناعة	٥١٠	٥٤١	٥٦٩	٥٩٥	٦٠٨	٧٦٦	٥١٥	٥١٦	٥١٩
إجمالي الطلب	١٤٩٨٩	١٥٥٥٧	١٦٣٥٩	١٦٦٩٠	١٩٦١٨*	٢٠٨١٢	٢٠٧٢٠	٢١٢٢٠	١٩٣٤٤

المصدر:اعد الجدول استنادا إلى بيانات وزارة الري مديرية الموارد المائية، ٢٠٠٥. والموازنة المائية للعوام ٢٠٠٣/٢٠٠٨.

* -الأرقام لعام ٢٠٠٤ وما بعده تتضمن الفواقد من المياه وهي تقدر بنحو ٢٠٠٠ألف م٣.

٤ - الفجوة المائية في سورية:

إن خط الفقر المائي، المعتمد عالميا، محدد بنحو ١٠٠٠ م٣، للشخص الواحد في السنة، أما في المناطق الجافة، وشبه الجافة، فإن مقنناً مائياً مقداره ٥٠٠ م٣، للشخص في السنة، يمكن اعتباره حداً أدنى مقبولاً. وبالمقارنة، بين الموارد المائية المتاحة، والطلب عليها، في سورية، نحصل على وضعية الميزان المائي السوري، ومستوى الأمن فيه. انظر الجدول رقم (٣ -٧).

تبين معطيات الجدول (٣ -٧)، أن مستوى التأمين المائي، في سورية محسوباً استناداً، إلى موازنة عرض المياه، بالطلب عليها، أثناء المدة المدروسة، يعاني عجزاً كبيراً، سواء على مستوى القطر، أو على مستوى الأفراد.

وهو يعاني عجزاً أيضاً بالمقارنة مع المقنن المائي العالمي، غير أنه بالمقارنة مع المقنن المائي، المحدد للمناطق الجافة، وشبه الجافة، فإنه يقترب من حدود العجز. ولأن عدد السكان في تزايد مستمر، فإن مستوى الأمن في الميزان المائي السوري، مقاساً بالمقنن المائي الأخير، ذاهب نحو مزيد من التدهور، ابتداء من عام ٢٠١٠، ليصل إلى مستويات خطيرة جداً بحدود عام٢٠٢٥.

جدول (٣ -٧)

الفجوة المائية في الميزان المائي السوري خلال الفترة ١٩٩٣ -٢٠٠٣

(الوضع الراهن)

السنة	عدد السكان ألف نسمة	الموارد المائية		الطلب على المياه		الفجوة المائية	
		إجمالي مليون م٣	للفرد من السكان م٣/سنة	إجمالي مليون م٣	للفرد من السكان م٣/سنة	إجمالي مليون م٣	للفرد من السكان م٣/سنة
٢٠٠٠	١٦٣٣٦	١٢٤٣٧	٧٦١	١٤٩٨٩	٩١٧	-٢٥٥٢	-١٥٦
٢٠٠١	١٦٤٩٧	١٢٥١٥	٧٥٨	١٥٥٥٧	٩٤٣	-٣٠٤٢	-١٨٥
٢٠٠٢	١٧١٣٠	١٢٣٧١	٧٢٢	١٦٣٥٩	٩٥٤	-٣٩٨٨	-٢٣٢
٢٠٠٣	١٧٥٥٠	١٤٤٥٤	٨٢٣	١٦٦٩٠	٩٥٠	-٢٢٣٦	-١٢٧
٩٣ -٢٠٠٣	١٥٣٩٥	١٢٩٤٣	٨٤٠	١٤٦٦٧	٩٥٢	-١٧٢٤	-١١٢
٢٠٠٤	١٧٨٢١	١٦٤٠٦	٩٢٠	١٩٦١٨	١١٠٠	-٣٢١٢	-١٨٠
٢٠٠٥	١٨٢٦٩	١٧٨٩٨	٩٧٩	٢٠٨١٢	١١٣٩	-٢٩١٤	-١٥٩
٢٠٠٦	١٨٧١٧	١٧٨٤٦	٩٥٣	٢٠٧٢٠	١١٠٧	-٢٨٧٤	-١٥٣
٢٠٠٧	١٩١٧٢	١٧٦٢٤	٩١٩	٢١٢٢٠	١١٠٦٨	-٣٥٩٦	١٨٧
٢٠٠٨	١٩٨٤٤	١٦٩٤٠	٨٥٣	١٩٣٤٤	٩٧٨	-٢٤٠٤	-١٢١

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى بيانات وزارة الري، مديرية الموارد المائية، ٢٠٠٥. والموازنة المائة للأعوام ٢٠٠٣/٢٠٠٨.

٥ - تنمية الموارد المائية السورية:

توجد بين السكان، والزراعة، والمياه، علاقات ترابطية، وتكامل وظيفي، غير أن عامل "السكان" في إطارها، هو العامل المتغير العشوائي، في حين، أن الزراعة، والمياه، هي العوامل المتغيرة التابعة. فعندما يزداد عدد السكان، يزاد الطلب على الغذاء، وهذا الأخير يتطلب توسيع الرقعة الزراعية، وتكثيف الإنتاج الزراعي، الأمر الذي يتطلب مزيداً من المياه. تبدو هذه المعادلة بسيطة نظرياً، غير أنها، في الواقع، على درجة عالية من التعقيد.

ففي سورية، يحيل البحث عن حلول ممكنة ومحتملة للمعادلة السابقة، إلى النظر، في إمكانية تنمية الموارد المائية، وترشيد استعمالاتها. فتنمية

الموارد المائية، تتطلب البحث، عن مصادر جديدة، لزيادة المعروض المائي، وهذا ما نصطلح عليه بالتنمية الايجابية، للموارد المائية، في حين أن ترشيد استعمال المياه، يعني الحد، من هدرها، وتقنين استعمالها، في حدود العلاقات الفنية، والتوازنية، المحددة علميا، في كل مجال من مجالات استعمال المياه، وبحسب الغرض المستعملة لأجله، وهذا ما نصطلح عليه، بالتنمية السلبية، للموارد المائية.

٥ -١ - تنمية الموارد المائية المطرية:

إن العوامل، التي تتحكم، بكميات الهطل المطري، فوق سورية، هي من طبيعيتين مختلفتين: من جهة، هناك العوامل الطبيعية، التي تعود إلى خصائص الموقع، الجغرافية، والطبوغرافية، والمورفولوجية، ومن جهة أخرى هناك العوامل المناخية.

تقع سورية، في المنطقة الجافة، وشبه الجافة، بين خطي العرض ٣٢,١٩ درجة، و٣٧,٢٠ درجة شمالا، وبين خطي الطول ٣٥,٤٣ درجة، و٤٢,٢٥ درجة شرقاً، وتشغل مساحة ١٨٥ ألف كم٢. من الناحية الطبوغرافية، سورية أقرب، إلى الهضبة المنبسطة، قليلة الارتفاع، إذ إن أكثر من ٩٠ بالمائة، من مساحتها، يقع ضمن مجال الارتفاع حتى ٤٠٠ متر، عن سطح البحر. تفتقر سورية إلى الجبال العالية، باستثناء جبل الشيخ، وإلى السلاسل الجبلية المتصلة، باستثناء جبال الساحل السوري، والسلسلة التدمرية. وبالمقارنة مع لبنان، لا يزيد متوسط ارتفاع جبال سورية، على ١٢٣٠م فوق سطح البحر، في حين أن متوسط ارتفاع جبال لبنان الغربية، والشرقية، يزيد على ٢٨٠٠ متر، فوق سطح البحر.

يسود، في سورية، المناخ شبه القاري عموماً، تنخفض القارية فيه، إلى نحو ١٥ بالمائة، في الساحل السوري، وترتفع في المناطق الداخلية، إلى أكثر من ٥٠ بالمائة. يتميز هذا المناخ، في الساحل، بشتاء دافئ، وصيف لطيف، وتدنى

الفروقات الحرارية اليومية. أما في المناطق الداخلية، فيتميز الشتاء بالاعتدال، والصيف بارتفاع درجات الحرارة والفروقات الحرارية اليومية الكبيرة.

وتتناقص القارية أيضا مع الارتفاع، ففي الجبال، يسود المناخ الجبلي البارد شتاء، والمعتدل صيفا، وتتدنى الفروقات الحرارية اليومية[١].

بصورة عامة، يتميز المناخ في سورية باعتداله، وبتمايز فصوله الأربعة.

يتميز فصل الشتاء في سورية، بانخفاض درجات الحرارة، وهبوب الرياح الغربية، وتعرض القطر، إلى المنخفضات الجوية، المتشكلة فوق إيطاليا، وقبرص، وتركيا، والبحر المتوسط، وهي منخفضات مسببة للأمطار عموماً، غير أن المسارات التي تسلكها، هذه المنخفضات، تجعل القسم الشمالي من سورية مطرياً أكثر من قسمها الجنوبي.

في فصل الصيف، يكون الجو حاراً، وجافاً، بسبب خضوع الطبقات الجوية المنخفضة، لتأثير الضغط الجوي المنخفض الهندي الموسمي، المصحوب برياح غربية، في الطبقات الجوية العليا. وتتأثر سورية، أيضاً، بامتداد الضغط المرتفع الأزوري، شبه المداري، الذي يتسبب بارتفاع درجات الحرارة، وصحو السماء.

يتميز المناخ السوري، بارتفاع درجات الرطوبة النسبية، في فصل الشتاء، إذ تصل في شهر كانون الثاني، إلى ما بين ٧٠ و٨٠ بالمائة، حول مدينة دمشق، وفي محافظة القنيطرة، وفي وسط، وشمال سورية، وتزيد على ٨٥ بالمائة، في أعالي الجبال، وبين ٦٥ و٧٥ بالمائة في الساحل السورية، و٧٠ إلى ٧٥ بالمائة، في شرق، وجنوب شرق سورية. أما في شهر آب، فتتراوح الرطوبة النسبية بين ٧٠ و٨٠ بالمائة، في الساحل السوري، و٤٥ إلى ٦٠ بالمائة، في جنوب غرب سورية، و٢٥ إلى ٤٠ بالمائة، في شمال، وشرق، ووسط، وجنوب شرق سورية.

في ضوء، تفاوت درجات الحرارة، ومعدلات الرطوبة النسبية، بين مختلف مناطق سورية، تتفاوت أيضا معدلات البخر، فهي في المناطق الساحلية، تراوحت

---

(١) "الأطلس المناخي لسورية "،(سورية،دمشق،المديرية العامة للأرصاد الجوية،١٩٧٧).

بين ١٢٠٠ و١٦٠٠ مم سنوياً، وفي جنوب البلاد، تراوحت بين ١٢٠٠ و٢٠٠٠ مم، لتصل إلى ٢٠٠٠ و٢٨٠٠ مم في شمال، وشرق، وجنوب شرق سورية.

إذا كانت، هذه الخصائص، الطبيعية، والمناخية، السائدة في سورية، هي التي تتحكم، بمعدلات هطل الأمطار، وفي توزيعها المكاني، والزماني، السؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو: ماذا نستطيع أن نفعل لتغيير هذه المعطيات المناخية، والطبيعية، لزيادة الوارد المائي المطري؟ أو في صيغة لسؤال آخر: ماذا نستطيع فعله، في ضوء، التطورات العلمية، والتقنية، للاستفادة من هذه الخصائص، لزيادة الوارد المائي المطري؟.

في محاولة للجواب، عن السؤال الأول، لابد من التنكير، أن هذه الخصائص الطبيعية، والمناخية السائدة، في الوقت الراهن في سورية، لم تكن هي ذاتها، عبر التاريخ، بل حصلت في سياق ما يسمى بالدورات المناخية، التي يتعرض لها العالم، ولهذه الدورات، كما هو معلوم، جانب طبيعي، لا يمكن التأثير فيه، لكن لها أيضا، جانب صنعي، يعود إلى نشطات الإنسان نفسه.

لقد أصبحت معلومة، نشاطات الإنسان المضرة بالبيئة، والمؤثرة في خصائص المناخ، في الكرة الأرضية، وهي تقلق الجميع، والشغل الشاغل للعلماء، ومراكز الأبحاث المتخصصة، تعقد من أجلها، المؤتمرات الدولية، وتوقع الاتفاقات، وغيرها. ما يخصنا في سورية، وما يمكن أن يكون له تأثير مباشر، في خصائص المناخ، في المدى البعيد، ومنه، تحسين فرص زيادة الهطل المطري، هو إعادة تجديد الغطاء الأخضر النباتي، في جبال وهضاب، وبوادي سورية، كما كان في الماضي القريب.

إن الاستثمار، في مجال الحراج والبيئة، هو من نوع الاستثمار طويل الأجل، لكنه، في الوقت ذاته، مضمون النتائج. وفي سورية، حيث تنتشر البطالة، من جراء السياسات الانكماشية، التي اتبعتها الحكومات السورية المتعاقبة، وأدت إلى تراكم سيولة نقدية هائلة قابلة للتحريك، إلى جانب المتطلبات الفنية، غير

المعقدة، والتي يمكن توفيرها، جميعها عوامل تساعد على البدء بمشروعات عملاقة، للتشجير، وإنشاء شركات متخصصة، لهذا الغرض. ومما يشكل ميزة نسبية، في هذا المجال، كون عملية إنتاج الغراس الحراجية، وزراعتها، والعناية بها، تشكل دورة متواصلة نسبيا، تخلق إمكانية للتشغيل المستمر نسبيا، لأكثر من نحو ٢٠٠ ألف شخص على مدار العام، وربما أكثر من ذلك، في حال توسعت مناطق التشجير، خارج نطاق المناطق الجبلية، وشبه الجبلية. وبالطبع ثمة مخاطر تضخمية سلبية، قد تنجم عن ذلك، في المدى القصير، والمتوسط، غير أنه يمكن التخفيف منها، في حال استجابت القطاعات السلعية، والخدمية للاستفادة، من القوة الشرائية الجديدة، في الوقت المناسب.

بطبيعة الحال، هذا النوع، من الاستثمار، لا تستطيع القيام به سوى الدولة، من خلال اعتماد سياسات مناسبة، يمكن تحويلها، إلى برامج، وخطط، قابلة للتنفيذ. إن العناصر التخطيطية هنا، يمكن توفيرها، والتحكم بها، ولذلك فإن فرص نجاح هذا النوع من الاستثمار الاستراتيجي، كبيرة جداً، وتكاد تكون مؤكدة.

ومما له أهمية مباشرة على الوضع المائي السوري، من خلال تأثيره على زيادة الوارد المطري، هو الجواب عن السؤال الثاني، أي النظر في إمكانية الاستفادة، من العوامل المناخية، والطبيعية، لزيادة الوارد المطري، وهي إمكانية تتيحها، منجزات الثورة العلمية، والتقنية الراهنة، وتلك المتوقعة مستقبلاً.

كنا قد أشرنا، إلى وجود مشروع للاستمطار، في سورية، بدأ العمل به، منذ بداية عام ١٩٩١، يعتمد تقنية البيروتكنيك، وهي من التقنيات عالية الكفاءة، والمشهود لها عالميا بالجودة. ومع أن المشروع قد تعرض، في البداية، لجملة من المشكلات، مثل عدم كفاية شبكة مسجلات الهطل المطري، وعدم توفر رادارات الطقس، والنقص الشديد، في معرفة تأثير الخصائص الطبوغرافية، والمورفولوجية للتضاريس، ولعوامل المناخ من رياح، وحرارة، في توزيع الأمطار.

لكن، بعد نحو خمسة عشر عاما، على انطلاق المشروع، يمكن القول أن خبرات مهمة، قد تراكمت لدى مديرية الاستمطار، خصوصا فيما يتعلق بمراقبة الغيوم، وتحليل الطقس، والحفاظ على الجاهزية الفنية لرادارات الطقس، ووسائط المراقبة المختلفة، والطائرات، يمكن التأسيس عليها، لتطوير هذا المشروع الواعد. ثمة عوامل مساعدة هامة، في هذا المجال، ومنها نذكر هبوب التيارات الهوائية، الحاملة للغيوم الماطرة، من جهة الغرب، والجنوب الغربي، مما يسهل عملية ملاقاة الغيوم، واستمطارها فوق القطر.

وما دام الحديث، على مشروع الاستمطار في سورية جارياً، من المفيد الإشارة، إلى ابتكار العالم البريطاني في جامعة أدنبرة، ستيفن سالتر، الذي اخترع جهازاً، لتوليد المطر، من تبخير مياه البحر في الجو، بواسطة توربينات رخيصة نسبيا، يمكن نصبها بالقرب من شواطئ المناطق الجافة، أو الصحراوية، على ظهر مركب، أو طوف، خصوصا، في المناطق التي تتشكل فيها الغيوم الخفيفة. لقد جرب الباحث ابتكاره، فصمم جهازاً توربينياً، يعمل على حركة الرياح، نصبه على ارتفاعات مختلفة بين ٣٠ و٢٠٠ قدم. وبتحريك الهواء لريش التوربين، تحدث قوة دورانية، تؤدي إلى امتصاص مياه البحر، عبر أنابيب موضوعة داخل التوربين، ومن ثم نفثها في الهواء، عبر ثقوب صغيرة، موضوعة في أعلى الأنابيب، لتتحول إلى بخار، ينتشر في الجو، مشكلا غيوماً، بينما تتفصل ذرات الملح لتسقط في البحر.

تبين التجارب، على التوربين المقترح، أن كلفة تحلية ٥٠٠ م٣، من مياه البحر،(١) لا تزيد عن دولار واحد، وهذا إنجاز ثوري بكل المقاييس.

---

(١) عطية، قصي،"أزمة المياه بين سورية ودول الجوار،وانعكاسها على التنمية الاقتصادية في سورية"، اطروحة اعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ٢٠٠٣، الملحق ١٣.

لقد حصل التوربين المقترح، على دعم مجلس أبحاث العلوم الفيزيائية، والهندسية البريطاني، وقد عرض الباحث النتائج، التي توصل إليها، في دراسة قدمت تحت عنوان " التوربينات الرشاشة تزيد الأمطار، عن طريق تحفيز البخر، من البحر" أمام مؤتمر الجمعية البحرية الدولية للبحر المتوسط، الذي انعقد في جزيرة كريت في اليونان.

إنها لفكرة ثورية، حقيقة، فكرة توليد الأمطار، عن طريق تحفيز البخر من البحر، بواسطة التوربينات الرشاشة، للسيد ستيفن سالتر، وينبغي أن تستحق كل اهتمام في سورية. لهذا الغرض، من الأهمية بمكان، إنشاء مركز أبحاث تجريبي، لاختبار هذه الفكرة في مياه الشواطئ السورية، بالتكامل مع تقنيات مشروع الاستمطار. وفي حال نجاح هذه التجارب، يمكن القول، أن مشكلات المياه، على الصعيد الاستراتيجي، تكون قد وجدت حلا نوعيا لها.

٥ -٢ - تنمية الموارد المائية السطحية:

إن الموارد المائية السطحية، في سورية، محدودة، وهي متغيرة، من سنة إلى أخرى، ومن فصل إلى آخر، بالعلاقة مع حجم الهطولات المطرية، أو الثلجية، فوق الأحواض المائية، وقد يكون التغير حاداً، فيحصل تفاوت كبير، في حجم المعروض المائي، مما يجعل الطلب، على المياه، في وضع حرج، في بعض السنوات.لهذا فإن تنظيم الموارد المائية، مسألة في غاية الأهمية، بالنسبة لانتظام الطلب على المياه، مما يجعل العرض المائي يستجيب باستمرار لتغيرات الطلب. إن حل هذه المسألة، يكمن في التخزين الدائم.

ولتحقيق هذا الغرض، فقد نشطت في سورية، أثناء العقود الثلاثة الماضية، حركة واسعة، لبناء السدود السطحية، لتخزين المياه، وتنظيم تدفقها خلال مواسم الاستخدام. لقد بلغ عدد السدود المشيدة في سورية، أكثر من ١٦٠ سداً، بطاقة

تخزينية تزيد على ١٨ مليار م٣. وإذا استثنينا سد الطبقة، الذي تصل طاقته التخزينية إلى نحو ١٤مليار م٣، وبعض السدود المتوسطة، مثل سد تشرين (١٨٨٣ مليون م٣)، وسد البعث (٩٠ مليون م٣) في حوض الفرات، وسد الرستن (٢٢٨ مليون م٣)، وسد محردة (٢٠٠ مليون م٣)، وسد بحيرة قطينة (٢٠٩ مليون م٣) في حوض العاصي، وسد نهر الكبير الشمالي(٢١٠ مليون م٣)، وسد الثورة (٩٧ مليون م٣)، وسد الباسل (١٠٣ مليون م٣)، في حوض الساحل، فإن إجمالي التخزين في بقية السدود الأخرى لا يزيد على ٣٩٩١ مليون م٣، منها ٧٧٨٠ ألف م،٣ في حوض بردى والأعوج، و١١٦٨٧٦ ألف م٣،في حوض العاصي، و٤٧٣١٠ ألف م٣ في حوض البادية، و١٢٤٢٥٠ ألف م٣ في حوض الساحل، و١٠٤٤٤٠ ألف م٣، في حوض دجلة والخابور، و١٨٤٨٠٠ ألف م٣، في حوض اليرموك. السدود الأخرى في سورية هي سدود صغيرة تشكل خزانات مائية محدودة الأهمية. فهناك نحو ٣٨ سدا لا تزيد طاقتها التخزينية على ٢٠٠مليون م٣، بل هناك نحو ٩١ سدا لا تزيد طاقتها التخزينية على بضعة مئات، من الآلاف، من الأمتار المكعبة، تؤمن مياه الشرب للبدو ومواشيهم.

من الواضح، أن الإمكانيات المتاحة في سورية للتخزين الدائمن هي إمكانيات محدودة، ولا تشكل حلا استراتيجيا، لمشكلة المياه، وهذه المحدودية ناجمة، أيضا، عن محدودية المجاري المائية السطحية، في سورية. انظر الجدول رقم (٣ -٨).

تبين معطيات الجدول (٣ -٨) أن متوسط التدفق السنوي للأنهار، في سورية، بدون تدفق نهر الفرات بلغ نحو ٦٦,٧٣ م٣/ثا، في عام ٢٠٠٤، تراجع في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ١٨,٨٩م٣/ثانية، أي ما يساوي نحو - ٧١,٦٩ بالمائة، وبلغ حجم التدفق الأعظمي، نحو ٤٣,٨ م٣/ثا، أي ما يساوي نحو - ٨٠,٠٥ بالمائة، من مستواه في عام ٢٠٠٤.

جدول(٣ -٨)

معدل تصريف أهم الأنهار في سورية في عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٨

اسم النهر	معدل التصريف السنوي م/ ثانية					
	الوسطي		في ذروة الفيضان		في التحاريق(تموز -آب)	
	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠٠٨
الفرات	٧٥٧	٦٤٠	٢٢٨٠	١١٥٥	٠٠	٣١٠
الخابور وروافده	٥,٦	٣,٦	٢٤	٦,٧	٢,٠	٠٠
الجغجغ	٣,٠	١,١	٨٠,٠	٢,٤	٠,٠	٠٠
البليخ	٦,٧	٠٠	٢٥,٠	٠٠	٠,٠	٠٠
الساجور	٤,٤	٠٠	١١,٨	٠٠	٠,٠	٠٠
العاصي وروافده	٩,٧	٧,١	١٢,٨	١١	٦,٥	٥,٨
عفرين وروافده	٢,٢	٠٠	٧,٧	٠٠	٠,٢	٠٠
قويق	٢,٤	٠٠	٤,٤	٠٠	٠,٨	٠٠
الكبير الشمالي	٩,٨	١,٠٥	٦٥,٦	٣,١	٠,٠	٠٠
السن	٩,٤	٣,٣٥	١٦,٣	٩,٢	٤,٠	٠,٠٧
بانياس الساحل	٠,٩٧	٠,٧	٢,٨	١,٩	٠,٣	٠,١
بردى	٢,٦٨	٠,٤٢	٤,٦	١,٣	١,٣	٠,١
الأعوج	٢,٨٢	٠,٤	١٣,٤	٢,٢	٠,١	٠٠
اليرموك	١,٥	٠,٢	٤,٤	٠,٣	١,٢	٠,٩
الكبير الجنوبي	٤,٥	١,٦	٤١,٠	٤	٠,٠	٠,٤
السيبراني	٠,٩٥	٠,١٧	٧,٠	١,١	٠,٠٥	٠٠
أبو قبيس	٠,١١	٠,٢	٢,٨	٠,٦	٠,٠	٠٠
المجموع بدون الفرات	٦٦,٧٣	١٨,٨٩	٢١٩,٦	٤٣,٨	١٦,٤٥	٧,٣٧
معدل التغير	١٠٠	-٧١,٦٩	١٠٠	-٨٠,٠٥	١٠٠	-٥٥,١٩

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩

السؤال المطروح، الآن، هو كيف يمكن زيادة الموارد المائية السطحية، في ضوء زيادة الطلب على المياه مستقبلا؟ للجواب عن هذا السؤال، لا بد من العمل في ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول؛ وهو الاستمرار في بناء السدود، والخزانات المائية، على الأنهار، والمجاري المائية، والمسايل الفيضية. الاتجاه الثاني؛ وهو العمل على اقتسام عادل للمياه الدولية المشتركة. الاتجاه الثالث؛ وهو العمل، مع

الدول المجاورة، وخصوصا تركيا، للتوصل إلى إدارة مشتركة، للموارد المائية، في المنطقة، أو تطوير التعاون المائي، على أساس تجاري.

في الاتجاه الأول، لا يزال العمل جاريا، في إنشاء المزيد، من السدود والخزانات المائية، ومنها إنشاء سد على نهر اليرموك، بالتعاون مع الأردن، وإنشاء سد على نهر الكبير الجنوبي، بالتعاون مع لبنان. في ضوء تذبذب تدفق الأنهار في سورية، من سنة إلى أخرى، فإن الإمكانيات التخزينية المتاحة، في هذا المجال، لا تستطيع أن تضيف كثيراً، إلى الواردات المائية السطحية، المتاحة للاستخدام، لأسباب فنية واقتصادية.و في أحسن الحالات يمكن إضافة نحو مليار م٣، إلى الكميات المتاحة للاستخدام في الوقت الراهن، والبالغة نحو ٤,٥ مليار م٣.

في الاتجاه الثاني، لا يزال العمل معاقا إلى درجة كبيرة، بسبب مواقف تركيا، وإسرائيل، من الموارد المائية المشتركة، مع مراعاة اختلاف مواقف كلتا الدولتين. ونظرا لأهمية الموارد المائية السورية، في نهري الفرات، ودجلة، والتي تشكل نحو ٨٥ بالمائة، من إجمالي الموارد المائية السطحية في سورية، فإن قضايا المياه المشتركة، مع تركيا، لها أولوية على ما عداها. يضاف إلى ذلك، أهمية التعاون، مع تركيا، للبحث عن حلول استراتيجية لمشكلات نقص المياه في سورية، وفي غيرها من دول المشرق العربي، والجزيرة العربية.

ونظرا للجوانب السياسية الواضحة لمشكلات المياه بين سورية وتركيا، فقد لوحظ انخفاض حدة المشكلات المائية معها، في ظروف تحسن العلاقات السياسية معها، وهذا ما تدل عليه البيانات المتعلقة بالوارد المائي في نهر الفرات، مقاساً عند الحدود السورية التركية. جدول (٣ -٩).

جدول (٣ -٩)

كميات المياه الواردة من تركيا، والممررة إلى العراق

العام المائي	الوارد من جرابلس		الممرور من البوكمال		الاستهلاك الفعلي في سورية		الاستهلاك في سورية %	حصة العراق %
	م٣/ثا	م.م٣/سنة	م٣/ثا	مزم٣/سنة	م٣/ثا	م.م٣/سنة		
٩٣/٩٢	٥٢١	١٦٤٣٠	٣٧٥	١١٨٢٦	١٤٦	٤٦٠٤	٢٨,٠	٧٢
٩٤/٩٣	٧١٠	٢٢٣٩١	٤٤٠	١٣٨٧٦	٢٧٠	٨٥١٥	٣٨	٦٢
٩٥/٩٤	٨١٦	٢٥٧٣٣	٦٨١	٢١٤٧٦	١٣٥	٤٢٥٧	١٦,٥	٨٣,٥
٩٦/٩٥	١٠٣٧	٣٢٧٠٣	٨٨٤	٢٧٨٧٨	١٥٣	٤٨٢٥	١٤,٨	٨٥,٢
٩٧/٩٦	٩٩٠	٣١٢٢١	٨١٦	٢٥٧٣٣	١٧٤	٥٤٨٧	١٧,٦	٨٢,٤
٩٨/٩٧	١٠٠٩	٣١٨٢٠	٨٢٣	٢٥٩٥٤	١٨٦	٥٨٦٦	١٨,٤	٨١,٦
٩٩/٩٨	٧٥١	٢٣٦٨٤	٥٥٥	١٧٥٠٢	١٩٦	٦١٨١	٢٦,١	٧٣,٩
٠٠/٩٩	٧١٨	٢٢٦٤٣	٥٠٨	١٦٠٢٠	٢١٠	٦٦٢٣	٢٩,٢	٧٠,٨
٠١/٠٠	٤٥٨	١٤٤٤٣	٢٧٧	٨٧٣٥	١٨١	٥٧٠٨	٣٩,٥	٦٠,٥
٠٢/٠١	٤٨٢	١٥٢٠٠	٣٣٣	١٠٥٠١	١٤٩	٤٦٩٩	٣٠,٩	٦٩,١
٠٣/٠٢	٥٦٤	١٧٧٨٦	٤٤٧	١٤٠٩٧	١١٧	٣٦٩٠	٢٠,٧	٧٩,٣

المصدر: وزارة الري، مديرية الموارد المائية، ٢٠٠٥.

تشير بيانات الجدول (٣ -٩)، إلى أن تركيا، قد مررت كمية من المياه في نهر الفرات، إلى سورية أكبر مما هو متفق عليه، في بروتوكول عام ١٩٨٧، إذ مررت بالمتوسط، نحو ٧٣٢,٣٦ مم عند جرابلس، أي بزيادة تبلغ نحو٢٣٢,٣٦ مم. السبب في ذلك يعود، من جهة، إلى حاجة تركيا إلى توليد الكهرباء، ومن جهة أخرى إلى البطء، في تنفيذ مشاريع الري التركية.

اللافت في بيانات الجدول (٣ -٩) هو أن سورية لا تستخدم فعليا أكثر من ١٧٤ م٣/ثا، بالمتوسط سنويا، من حصتها من مياه الفرات، أي بنقصان يبلغ ٣٦ م٣/ثا عن حصتها، وفق البروتوكولات الموقعة، وبنسبة ٢٥% عن حجم المياه الممرر إلى جرابلس. في حين تمرر إلى العراق بالمتوسط سنويا نحو ٥٥٨ م٣/ثا، بزيادة تبلغ ١٣٣ م٣/ثا عن حصته، وبنسبة ٧٥% من حجم المياه الممر إلى جرابلس. لقد أضاعت سورية خلال الفترة المرصودة، نحو ١٢,٤ مليار م٣ محسوبة وفق البروتوكولات الموقعة مع العراق وتركيا،

و٤٦,٢ مليار م٣ محسوبا استنادا إلى إجمالي حجم المياه الممر إلى جرابلس، وحصة الـــ ٤٢% المقررة وفق بروتوكول عام ١٩٩٠.

إن قضايا المياه، بين سورية والعراق من جهة، وتركيا من جهة أخرى، لها تاريخ طويل، من التأزم والتعقيد، وذلك بسب رفض تركيا الاعتراف بالطابع الدولي للنهرين، وعدم التعاون لاقتسام المياه فيهما، وفق القانون الدولي، ومبادئ حسن الجوار، والتعاون، والحقوق المكتسبة. وإذا ما استمرت تركيا، في تجاهلها للحقوق السورية والعراقية، في مياه نهري الفرات ودجلة، واستمرت في تنفيذ مشروعاتها في جنوب شرق الأناضول (GAP)، فإنها سوف تخفض تصريف نهر الفرات، من نحو ٣١ مليار م٣ إلى نحو ١١ مليار م٣مقدرة عند الحدود السورية التركية، حسب المصادر الأمريكية(١).

ثمة ثلاث وجهات نظر مختلفة، لكل من سورية، والعراق، وتركيا، بشأن اقتسام مياه نهري الفرات ودجلة بينهما، وينبغي تفعيل اللجنة الفنية المشتركة، لدمجها في مقترح واحد، يأخذ بالحسبان مصالح الدول المعنية، ويؤسس لتعاون أوسع في المجالات الاقتصادية، والسياسية وغيرها. أما من الناحية الفنية، والقانونية، يوجد أرضية مهمة في هذا المجال، وهناك خبرات متراكمة عديدة، وهي بحاجة فقط، إلى توفر الإرادة السياسية، لدى الأطراف المعنية. وإن قصة العلاقات المائية، بين الدول الثلاث، أفضت إلى جملة من النقاط الاستنادية المهمة، التي يمكن الانطلاق منها، لإيجاد حل عادل لاقتسام المياه الدولية المشتركة. من هذه النقاط نذكر:

أ - البروتوكول الموقع بين سورية، وتركيا في عام ١٩٨٧، والذي التزمت تركيا بموجبه، بتمرير ما يزيد عن ٥٠٠م٣/ثا عند الحدود السورية التركية.

---

(١) ستار، جويس. ستول، دانييل، "سياسات الندرة - المياه في الشرق الأوسط"، ترجمة أحمد خضر، (الكويت، مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٦)، بالتعاون مع (مصر، القاهرة،عين للدراسات والبحوث الإنسانية، ١٩٩٦) .

ب - الاتفاق السوري العراقي، المتعلق باقتسام مياه الفرات الواردة إلى سورية، من تركيا، مقدرة عند الحدود التركية السورية، بنسبة ٥٨% للعراق، و٤٢% لسورية.

ج - إعلان تركيا عزمها على استخدام ٣٥%،من مياه الفرات، و١٣% من مياه دجلة.

د - اتفاق سورية، والعراق، وتركيا، على تشكيل لجنة فنية مشتركة، وعلى تبادل المعلومات، وإجراء مختلف القياسات المائية، ومسوحات الأراضي وغيرها.

في ضوء المواقف المعلنة لكل دولة، والنقاط الاستنادية، التي أفضت إليها قصة العلاقات المائية بين الدول الثلاث، آخذين بالحسبان عوامل أخرى ذات صلة، يمكن اقتراح المشاهد الآتية، لاقتسام مياه الفرات، ومياه دجلة، بين الدول المتشاطئة الثلاث:

المشهد الأول:

فرضيات المشهد:

١ - يبلغ متوسط التصريف السنوي لنهر الفرات، عند الحدود السورية التركية، نحو ٣٢ مليارم٣.

٢ - البروتوكول السوري التركي، الموقع في عام ١٩٨٧، والذي يلزم تركيا بتمرير ما يزيد عن ٥٠٠م٣/ثا، عند الحدود السورية التركية.

٣ - الاتفاق السوري العراقي، المتعلق باقتسام مياه الفرات، مقدرة عند الحدود السورية التركية، بنسبة ٥٨% للعراق، و٤٢% لسورية.

٤ - إعلان تركيا عن نيتها باستخدام ٣٥% من مياه الفرات.

٥ - إعلان سورية، أنها لم تطالب بحصة ٧٠٠م٣/ثا لها، وللعراق.

٦ - تجاهل معدلات البخر، من مياه النهر.

في ضوء الفرضيات السابقة يمكن الحصول على التحصيص الآتي، لمياه الفرات، بين الدول الثلاث.جدول رقم (٣ -١٠).

جدول (٣ -١٠)

تحصيص مياه الفرات بين تركيا وسورية والعراق

وفق فرضات المشهد الأول

الدولة	تحصيص مياه الفرات البالغة ٣٢ مليار م٣	
	الكمية (مليار م)٣	نسبة مئوية (%)
تركيا	١١,٢٠	٣٥
سورية	٨,٧٣	٢٧,٢٨
العراق	١٢,٠٦	٣٧,٦٨
المجموع	٣١,٩٩	٩٩,٩٦
المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث		

المشهد الثاني:

فرضيات المشهد:

١ - بقاء فرضيات المشهد الأول سارية.

٢ - تمرير ٥٠٠م٣/ثا، عند الحدود السورية التركية، أي نحو ٥٠% من تدفق النهر البالغ نحو ١٠٠٠م٣/ثا بالمتوسط سنوياً.

٣ - تبلغ الكمية المختلف عليها، نحو١٥بالمائة، من تصريف نهر الفرات، أي ما يساوي نحو ٤,٨ مليار م٣، على اعتبار أن تركيا تنوي الانتفاع، بنحو ٣٥% من مياه النهر، يتم توزيعها بتناسب، مع الحصة المحددة، لكل دولة، وفق فرضيات المشهد الأول.

في ضوء الفرضيات السابقة، يمكن الحصول على التحصيص الآتي: جدول رقم (٣ -١١).

جدول (٣ -١١) تحصيص مياه الفرات بين الدول الثلاث وفق فرضيات المشهد الثاني

الدولة	تحصيص مياه الفرات البالغة ٣٢ مليار م٣	
	الكمية (مليار م٣)	نسبة مئوية(%)
تركيا	١٢,٨٨	٤٠,٢٥
سورية	٨,٠٣	٢٥
العراق	١١,٠٨	٣٤,٦٨
المجموع	٣١,٩٩	٩٩,٩٣
المصدر: أعد الجدول من قبلنا		

المشهد الثالث: فرضيات المشهد:

١ - تبلغ كمية البخر، من مياه النهر، نحو٥,٩ مليار م٣، موزعة على الشكل الآتي: ٠,٧ مليار م٣ في تركيا، و١,٥ مليارم٣ في سورية، و٣,٧ مليار م٣ في العراق.

٢ - يوزع التدفق الصافي للنهر والبالغ نحو ٢٦,١٠ مليار م٣، حسب فرضيات المشهد الثاني.

٣ - التعويض على كل دولة بمقدار البخر فيها.

في ضوء الفرضيات السابقة، يمكن تحصيص مياه الفرات، كما هو وارد في جدول (٣ -١٢).

جدول(٣ -١٢) تحصيص مياه الفرات، بين تركيا، وسورية، والعراق وفق فرضيات المشهد الثالث.

الدولة	تحصيص مياه الفرات ٣٢ البالغة مليار م٣	
	الكمية (مليار م٣)	نسبة مئوية(%)
تركيا	١١,٥	٣٥,٩٣
سورية	٧,٩٨	٢٤,٩٣
العراق	١٢,٥٢	٣٩,١٢
المجموع	٣٢	٩٩,٩٨
المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث		

المشهد الرابع:

فرضيات المشهد:

يعتمد هذا المشهد على تحصيص مياه الفرات، وفق الطلب الاستهلاكي، كما عرضته تركيا، على أن يتم خصم الزيادة، في الطلب الاستهلاكي، بنسبة المطالب الاستهلاكية لكل دولة. انظر الجدول رقم (٣ -١٣)

جدول (٣ -١٣)

تحصيص مياه الفرات بحسب الطلب الاستهلاكي لكل دولة

الدولة	الطلب الاستهلاكي (مليار م٣)	الطلب الزائد (مليار م٣)	تحصيص مياه الفرات (٣٥مليار م٣)	
			الكمية(مليار م٣)	النسبة المئوية(%)
تركيا	١٨,٤٢(٣٤,٨٠%)	٦,١٦	١٢,٢٦	٣٤,٩٣
سورية	١١,٣(٢١,٣٥%)	٣,٧٨	٧,٥٢	٢١,٤٤
العراق	٢٣(٤٣,٤٦%)	٧,٧٠	١٥,٣٠	٤٣,٦١
المجموع	٥٢,٧٢(١٠٠%)	١٧,٧٢	٣٥,٠٨	٩٩,٩٨
المصدر: أعد الجدول استنادا إلى معطيات وزارة الخارجية التركية				

المشهد الخامس:

قام بإعداد هذا المشهد السيد ماجد داوود، المستشار في وزارة الخارجية السورية، ونقله عنه السيد قصي عطية.

فرضيات المشهد:

١ - البيان المشترك، الذي وقع عليه رئيس وزراء تركيا في ١٩٩٣/١/٢٠.

٢ - توصيات سالزبورغ، الصادرة عن معهد القانون الدولي عام ١٩٦١، التي تقترح، قسمة المياه المشتركة، بنسبة الثلث لتركيا، والثلثين لسورية والعراق.

٣ - وساطة البنك الدولي عام ١٩٦٥ التي انتهت إلى أن تكون حصة تركيا من مياه الفرات نحو ثلث واردات النهر.

٤ - الاقتراح العراقي، المقدم إلى الجانب التركي في بداية عام ١٩٩٠، حول قسمة مياه نهر الفرات، بحيث تحصل تركيا، على الثلث، وتحصل سورية، والعراق، على الثلثين، وهو اقتراح، لم يرفضه الجانب التركي، من حيث المبدأ.

٥ - مراعاة العوامل ذات الصلة، باقتسام المياه الدولية، المنصوص عليها، في المادة (٦) من قانون استخدام المجاري المائية الدولية، في الأغراض غير الملاحية، الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧.

في ضوء الفرضيات السابقة يمكن تحصيص مياه الفرات كما في الجدول (٣ -١٤).

جدول (٣ -١٤)

تحصيص مياه الفرات مقدرة عند الحدود السورية التركية

استنادا إلى فرضيات المشهد الخامس

البيان		تركيا	سورية	العراق	المجموع
الحصة المقترحة	**م٣/ثا**	**٣٣٣**	**٢٧٨**	**٣٨٤**	**٩٩٥**
	مليار م٣/سنة	**١٠,٥٥**	**٨,٧٥**	**١٢,١٠**	**٣١,٤**
نسبة الحصة إلى واردات النهر		**٣٣%**	**٢٨%**	**٣٩%**	**١٠٠%**
المساحة التي يمكن ريها بالحصة (هكتار)		**٩٨٧٠٠٠**	**٤٤٥٠٠٠**	**١٠٩٠٠٠٠**	**٢٥٢٢٠٠٠**

المصدر: نقلا عن قصي عطية،" أزمة المياه بين سورية والدول المجاورة وانعكاسها على التنمية الاقتصادية في سورية" أطروحة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ٢٠٠٣).

يمكن تطبيق المنهجية ذاتها، على تحصيص مياه نهر دجلة، بين الدول الثلاث؛ تركيا، وسورية، والعراق، علما أن نهر دجلة، لا يولد مشكلات تذكر، بالمقارنة مع نهر الفرات. وأن الحصة التي تطالب بها سورية، وفق القانون الدولي هي بحدود ثلاث إلى خمسة مليارات م٣ في السنة.

نستخلص مما سبق، أن المشكلة المائية، بين تركيا، وسورية، والعراق، هي مشكلة قابلة للحل، وأن كمية المياه، موضع التنازع، بين الدول الثلاث، هي بحدود ٢٠٠م٣/ثا، يمكن أن توزع بينها بشكل عادل، في حال توفرت الإرادة السياسية، وان المصالح المشتركة، أو تلك التي سوف يحصل عليها كل بلد، هي من الأهمية بمكان، بحيث يمكنها أن ترجح كفة إرادة الحوار، والتعاون، على إرادة النزاع، التي تضر بالجميع.

إن قضايا المياه، بين سورية و" إسرائيل "، لا تقل تعقيداً، عن مثيلتها بين سورية وتركيا. وبالمقارنة مع نهري دجلة، والفرات، فإن سورية، ولبنان، هما دولتا المنبع، في حين أن فلسطين، والأردن هما دولتا المجرى والمصب. مع ذلك فإن " إسرائيل " تتحكم بموارد المياه، في حوض نهر الأردن، وفي الجولان السوري المحتل، وفي جنوب لبنان، وتستخدمها لمصلحتها.

إن موضوع المياه، مطروح على جدول المفاوضات السورية الإسرائيلية، التي ما إن تبدأ، حتى تتوقف لأجل غير معروف، كما هو حالها في الوقت الراهن، وهو من القضايا المعقدة، التي تمثل نقطة خلاف جدية بين الطرفين. وعموماً فإن الحجم المائي المختلف عليه هو بحدود ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون م٣، تمثل حصيلة الوارد المائي، من نهر الدان، ونهر بانياس، ومن المسايل الفيضية، في الجولان، ومن مياه نهر الأردن ذاته، وهي بلا شك، ذات أهمية محلية كبيرة، وفي حال توفرت الإرادة السياسية، لدى إسرائيل، يمكن إيجاد حل لها في إطار عملية السلام، وفق القانون الدولي.

من بين الدول العربية المجاورة لسورية، فإن قضايا المياه المشتركة بين سورية، والعراق، كانت الأكثر تعقيداً. ومع أن المفاوضات بين البلدين الشقيقين، انطلقت منذ أوائل الستينات، من القرن الماضي، فإنها لم تكن سهلة، وقد وصلت في مرحلة معينة، إلى درجة عالية، من التأزم. وفي عام ١٩٩٠ توصل البلدان إلى اتفاق مؤقت، ريثما يتم الاتفاق النهائي، مع الجانب التركي، على تحصيص مياه الفرات، يحصل العراق بموجبه على حصة من مياه الفرات، تصل إلى ٥٨ بالمائة، من إيرادات النهر المائية مقدرة،عند الحدود السورية التركية، وتحصل سورية على ٤٢ بالمائة منها[١].

بالنسبة لقضايا المياه المشتركة، بين سورية والأردن، فهناك اتفاقية بين البلدين تعود إلى عام ١٩٥٣، لاستثمار مياه حوض اليرموك، إلا أن هذه الاتفاقية، لم تنفذ، بسبب تقلب العلاقات السياسية بين البلدين، والضغوطات الخارجية. وفي عام ١٩٨٧ توصل البلدان، من جديد، إلى اتفاقية أخرى لبناء سد على نهر اليرموك، واستثماره في صالح البلدين الشقيقين[٢]. ومن جديد، حالت الضغوطات الخارجية، وتوتر العلاقات السياسية، بين البلدين دون تنفيذه، خصوصاً بعد توقيع الأردن، لاتفاقية سلام مع إسرائيل، وبشكل خاص بعد توقيع اتفاقية، وادي عربة، المتعلقة بالمياه، في حوض نهر الأردن، التي تجاهلت الحقوق السورية. غير أنه بعد تحسن العلاقات بين البلدين، في السنوات الآخيرة، تم الشروع ببنائه.

فيما يتعلق بالموارد المائية المشتركة بين سورية، ولبنان، في نهر العاصي، فقد توصل البلدان إلى اتفاقية لاقتسام موارده المائية، البالغة نحو ٤٠٤ مليون م٣،

---

(١) مرسوم تشريعي رقم (٣) (سورية، دمشق، رئاسة الجمهورية،١٩٩٠/٤/١٠). انظر نص المرسوم في :خدام، منذر الأمن المائي السوري "،(سورية، دمشق، وزارة الثقافة، ٢٠٠٠). ص ١٣٩.

(٢) " اتفاقية بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية من اجل استثمار مياه نهر اليرموك "،(الأردن، عمان،١٩٨٧/٩/٣). انظر نص الاتفاقية في : خدام،منذر" الأمن المائي السوري " مرجع سبق ذكره،ص١٤٥.

مقدرة في الأراضي اللبنانية، عند بلدة الهرمل، بنسبة ٨٠ بالمائة لسورية، و٢٠ بالمائة للبنان. تتضمن الاتفاقية تسع مواد، وقد تم التصديق عليها في سورية بالقانون (١٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١١، وتتابع تنفيذها، لجنة خاصة مشكلة لهذا الغرض[١]. وفي العام ٢٠٠٥، تم التوصل إلى اتفاق لبناء سد على مجرى العاصي، في الأراضي اللبنانية، لتخزين الفائض من حصة لبنان.

أما بالنسبة للموارد المائية المشتركة، في نهر الكبير الجنوبي، فقد وقع البلدان، في الآونة الأخيرة، اتفاقية لبناء سد على النهر، واقتسام مياهه بنسبة ٦٠ بالمائة لسورية، و٤٠ بالمائة للبنان، وقد شرع البلدان في عام ٢٠٠٥ ببناء سد تخزيني على النهر، لزيادة الانتفاع من مياهه في صالح البلدين.

٥-٣ تنمية الموارد المائية الجوفية:

ثمة تباين كبير، في تقديرات الموارد المائية الجوفية، لدى الباحثين في الشأن المائي، بل تتداول الجهات المعنية ذاتها، أرقاماً مختلفة، حول حجم الموارد المائية الجوفية. وتشير المعطيات المنشورة إلى حجم المياه الجوفية المسحوبة، في حين تتجاهل تقديرات المخزون الجوفي من المياه.

تقدر مصادر وزارة الري، متوسط الموارد المائية الجوفية بنحو ٥,٥٣ مليار م٣ في السنة[٢]. بصورة عامة، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التقديرات، يمكن القول بأن حجم الموارد المائية الجوفية في سورية يتراوح بين ٤,٥ و٧,٥ مليار م٣ سنويا.

---

(١) "اتفاق يتعلق بتوزيع مياه نهر العاصي النابعة في الأراضي اللبنانية بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية " (سورية، دمشق، ١٩٩٤/٩/٢٠). انظر نص الاتفاقية في: خدام، منذر " الأمن المائي السورية" مرجع سبق ذكره،ص١٥٥.

(٢) خدام، منذر " الأمن المائي السوري" (وزارة الثقافة، دمشق،سورية، ٢٠٠٠) نقلا عن بيانات متفرقة صادرة عن مديرية الموارد المائية في وزارة الري السورية.

السؤال الآن هو؛ كيف يمكن تنمية الموارد المائية الجوفية؟ للجواب عن هذا السؤال، لا بد أولا؛ من معرفة حجم المخزون المائي الجوفي، وثانيا؛ لا بد من معرفة حدود السحب الأمن، من كل حوض، من أحواضها. وثالثا؛ لا بد من معرفة خصائص، كل حوض، وطريقة تغذيته.

من الواضح أن الجواب عن السؤال السابق ليس سهلا، وهو يتطلب القيام بدراسات معمقة، لجملة من العوامل، ذات الصلة. من حيث المبدأ، يمكن القول أن المخزون المائي الجوفي يتعلق أساساً بغزارة الموسم المطري، سواء كانت تغذية الحوض، تتم بصورة مباشرة، من الأمطار، أو بصورة غير مباشرة، عن طريق المياه المتحركة، تحت الأرض. يؤشر على ذلك غزارة تدفق الينابيع، وارتفاع منسوب المياه في الآبار. في ضوء ذلك طورت بعض الدول طرقاً، لتغذية الأحواض الجوفية، عن طريق تحويل الفائض، من مياه الأمطار، إلى هذه الأحواض، وسوف يكون مروغبا فيه، أن تهتم الجهات السورية المعنية، بهذه الطرق، واستخدامها، في تغذية الأحواض المائية الجوفية، في المدى المنظور. وحتى ذلك الحين، من غير المتوقع، زيادة الموارد المائية، الجوفية المتاحة، وينبغي منع السحب الجائر، للمحافظة على المخزون الجوفي، من المياه.

٦ - تنمية الموارد المائية غير التقليدية:

ثمة مصادر غير تقليدية، لتنمية الموارد المائية، مثل الصرف الصحي، والصناعي، والصرف الزراعي، وأخيرا تحلية مياه البحر.

بالنسبة للصرف الصناعي، توجد إمكانية نظرية لإعادة تأهيل المياه المصروفة بكفاءة عالية، بحيث تتشكل منها دورة مغلقة، تتساوى مدخلات الدورة بمخرجاتها.

ويزداد الصرف الصحي، هو الأخرى، بالعلاقة مع زيادة السكان، وزيادة نسبة المنتفعين من خدماته، وأيضاً، زيادة رصيد الفرد الواحد، من المياه. ثمة خطط لتأمين حصة تبلغ نحو ٢٠٠ لتر، في اليوم، للفرد الواحد، للأغراض

المنزلية. ومع افتراض، أن عدد السكان في عام ٢٠٢٥، سوف يبلغ نحو ٢٤,٥ مليون شخص، بنسبة انتفاع من المياه المنزلية، تصل إلى ٩٥%، فإن حاجته من مياه الشرب، سوف تبلغ، حينئذ، نحو ٣٧٥٠ مليون م٣

فيما يتعلق بتحلية مياه البحر، مع أنها تؤمن مصدراً للمياه، غير محدود نظرياً، إلا أنها، في ظروف سورية، تبدو قليلة الأهمية، من جهة لتكاليفها العالية، ومن جهة ثانية، لأن نقلها إلى المناطق الداخلية، حيث الاستهلاك الكبير للمياه، يتطلب امكانات فنية، ومالية كبيرة، لا تستطيع سورية تحملها، في المدى المستهدف.

٧ - ترشيد استعمالات المياه في سورية:

ثمة إمكانيات كبيرة، لزيادة المعروض المائي، بالقياس إلى استخداماته المختلفة، وذلك عن طريق ترشيد استعمالات المياه، وإن العقبات، التي يمكن أن تعترض ذلك، هي من طبيعة فنية، واقتصادية، وإدارية، أي أنها عقبات يمكن إزالتها. يجري الحديث هنا على تطوير طرائق الري، ومنظوماته، وعلى الحد من الفاقد، في شبكات نقل المياه، وعلى تطوير الإدارة المتكاملة، للموارد المائية، بما فيها حماية الموارد المائية، من التلوث، والبحث، عن تركيبة محصولية، توفر المياه، وأخيرا العمل على تطوير، ثقافة مائية، تضبط سلوك الناس، تجاه المياه. في هذا المبحث سوف تدرس الموضوعات الآتية:

أ - تطوير أساليب الري.

ب - الحد من الفاقد، في شبكات نقل المياه، وزيادة كفاءتها.

ج - حماية الموارد المائية، من التلوث.

٧ -١ –تطوير أساليب الري، وطرقه:

إن البحث، في تطوير أساليب الري، بغرض التوفير في المياه، يعني الانتقال من طرق الري بالغمر، إلى طرقتي الري بالرش، أو بالتنقيط.

الري بالرش، يحاكي سقوط المطر، وهو يحد، من هدر المياه، من خلال التحكم بالكمية المقدمة،الى وحدة المساحة. تشير بعض الدراسات، إلى أن الري بالرش، يوفر نحو ٦٥ -٧٠ بالمائة، من إجمالي كمية المياه، التي تحتاجها طريقة الري بالغمر، كما يسمح بتقديم الأسمدة، للتربة عن طريق منظومة الري، ويمكن استخدامه، في جميع الأراضي، خصوصا تلك المعقدة مورفولوجياً، وفي جميع أنواع الأتربة، خصوصا، في التربة الرملية، وفي التربة الخفيفة. قد لا يكون مستحبا استخدامه في المناطق التي تتعرض بصورة مستمرة إلى هبوب الرياح.

ويعتبر الري بالتنقيط، أحدث من الري بالرش، وأكثر كفاءة، فهو يقدم المياه مباشرة، إلى منطقة انتشار الجذور، ويقتصد نحو ٢٠ إلى ٣٠ بالمائة، من المياه، التي يستخدما الري بالرش. يستخدم الري بالتنقيط جيداً، في الأراضي النفوذة، وفي الأراضي المائلة، وفي الأراضي الثقيلة[١].

٧ -٢ تقليل الفاقد في شبكات نقل المياه وزيادة كفاءتها.

تتعرض المياه أثناء جريانها في شبكة الري، من مصدرها، وحتى الوصول إلى الحقل، إلى فقد كميات كبيرة منها، سواء عن طريق التبخر، أم عن طريق النتح، أم التسرب. يقدر الفاقد في قنوات الري المكشوفة، بنحو ٢٠ بالمائة، من إجمالي كميات المياه، في الشبكة، وإن استبدالها، بشبكة أنابيب، يمكن أن يقتصد نحو ١٥ بالمائة، من كمية المياه، في الشبكة.

ويحدث فقد للمياه في الحقل أيضاً، وهو يختلف، بحسب طريقة الري المستخدمة. ففي الري بالغمر، لا تزيد كفاءة منظومة الري على ٥٠ بالمائة، في حين ترتفع هذه الكفاءة إلى نحو ٦٠ -٧٠ بالمائة، في منظومة الري بالرش، وتصل حتى ٨٠ -٨٥ بالمائة، في منظومات الري بالتنقيط.

(١) شحاته، محمد السيد" دراسة اقتصادية، لاستخدام المياه، في الزراعة المصرية"، دراسة مقدمة، للحصول على درجة دكتور فلسفة، في العلوم الزراعية، (قسم الاقتصاد الزراعية، كلية الزراعة بجامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٣) .

ولا يقتصر فقد المياه، على الري، بل يحصل ذلك، في شبكات نقل المياه، إلى المنازل. فحسب مصادر وزارة الإسكان، فإن نحو ٢٥بالمائة، من إمدادات المياه، للأغراض المنزلية، والبلدية، والصناعية، يضيع في الشبكة[١].

إن البحث المعمق، في ترشيد استعمالات المياه، لا يمكنه أن يتجاهل العوامل ذات الطبيعة الإدارية، مثل بناء الجهاز المؤسساتي، والإداري، للموارد المائية، وتحسين قاعدة المعلومات، وإنشاء جهاز خاص، بالمراقبة والمتابعة، والعمل على نشر ثقافة مائية، جماهيرية، وغيرها، على قاعدة قانونية، وتشريعية، مناسبة.

٧ -٣ - حماية الموارد المائية من التلوث:

مما له أهمية استثنائي، من منظور استشرافي، ليس فقط العمل، على تنمية الموارد المائية، وترشيد استعمالاتها، في ضوء زيادة الطلب عليها، بل المحافظة، على نوعية المياه أيضاً. يعد من أكثر الأخطار، التي تواجه الموارد المائية، ليس فقط على النطاق المحلي، بل على النطاق العالمي أيضا، هو تدني نوعية المياه، أو تغيير صفاتها (الطبيعية، والبيولوجية، والكيمائية)، بسبب الملوثات المختلفة. تقدر منظمة الصحة العالمية، أن أكثر من خمسة ملايين شخص، يموتون سنويا، بأمراض تسببها المياه الملوثة، وأن نحو نصف سكان البلدان النامية، يعاني من أمراض ذات علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، باستهلاك المياه الملوثة. ثمة مصادر عديدة لتلوث المياه نذكر منها:

- تلوث المياه بالمنظفات – تلوث المياه بالمواد العالقة المسببة للعدوى – تلوث المياه بالأملاح، والترسبات – تلوث المياه بالمواد المستهلكة للأكسجين –

(١) "استعمالات المياه في المنازل"، (سورية، دمشق، وزارة الإسكان والمرافق، مؤسسة المياه، ٢٠٠٤).

تلوث المياه بالنفط، ومشتقاته – تلوث المياه، بالمواد الكيمائية والمواد المشعة – تلوث المياه، بالمعادن الثقيلة –تلوث المياه بالمواد العضوية الدقيقة وغيرها(١).

توجد في سورية، مصادر للتلوث من الصرف الصحي، والعوادم الصناعية المختلفة، ومن استخدام الأسمدة، والمبيدات، خصوصا، تلك التي تترك أثرا متبقيا، ومن رواجع الصرف الزراعي، والري غير السليم وغيرها. ونظرا للمخاطر الجسيمة، للتلوث على الإنسان، والكائنات الحية الأخرى، تولي السلطات المعنية، وخصوصا وزارة الري السورية، عناية خاصة، بقضية التلوث، فأنشأت لهذا الغرض، مديرية خاصة، تعنى بقضايا التلوث، من مراقبة، ومكافحة، ومعالجة، وأنشأت لها فروعاً، في المحافظات، وشبكة رصد موزعة على ٢٠٧ نقطة رصد، ومراقبة، للمياه السطحية، والجوفية، تقوم بفحوصات دورية للمياه، بهدف تقويم، حالتها الراهنة، والتدخل للمعالجة، إذا اقتضت الحالة ذلك.

تفيد البيانات لدى الجهات المعنية،أن تلوث الموارد المائية السورية، آخذ بالازدياد، حيثما تصرف المياه الصحية، والصناعية في المجاري المائية بدون معالجة، وهناك خطط مستقبلية، لحل هذه المشكلة بصورة جذرية، ونهائية عن طريق إنشاء محطات المعالجة.

٨ - العوامل ذات الصلة بتغير الطلب على المياه:

كثيرة هي العوامل ذات الصلة، بتغير الطلب على المياه، سوف ندرس منها ما يأتي:

٨ -١ تزايد السكان:

تشير نتائج التعدادات السكانية، إلى أن متوسط، معدل الزيادة السكانية، من عام ١٩٦٠إلى عام١٩٧٠، كان قد بلغ بالمتوسط، نحو ٣,٨١%، أرتفع في الأعوام من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١ إلى نحو ٤,٣٤%، ليرتفع من جديد، في الأعوام

---

(١) قداح، نعيم " المشكلات البيئية لموارد المياه " (الخرطوم، المجلة العربية لإدارة مياه الري، تموز - ك، العدد الثالث، ٢٠٠٠) أنظر أيضاًغزي بن حسن، عبد الحميد " تلوث المياه " (مجلة معلومات دولية، العدد ٥٦، دمشق، ١٩٩٨).

من ١٩٨١ إلى ١٩٩٤ إلى نحو٥,٢٣%، وهي معدلات عالية جدا، ليبدأ بالتراجع في الأعوام من١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤ إلى نحو ٢,٩١%. جدول رقم (٣ -١٥).

جدول (٣ -١٥) عدد السكان ومعدل الزيادة السكانية في سورية(ألف نسمة)

العام	عدد السكان	الرقم القياسي للفترة %	معدل الزيادة السنوية%
١٩٦٠	٤٥٦٥	١٠٠	------
١٩٧٠	٦٣٠٥	١٣٨,١١	٣,٨١
١٩٨١	٩٠٤٦	١٤٣,٤٧	٤,٣٤
١٩٩٤	١٣٧٨٢	١٥٢,٣٥	٥,٢٣
١٩٩٥	١٤٢٨٥	١٠٣,٦٥	٣,٦٥
١٩٩٦	١٤٦٧٠	١٠٢,٦٩	٢,٦٩
١٩٩٧	١٥٠٦٦	١٠٢,٦٩	٢,٦٩
١٩٩٨	١٥٤٧٣	١٠٢,٧٠	٢,٧٠
١٩٩٩	١٥٨٩١	١٠٢,٧٠	٢,٧٠
٢٠٠٠	١٦٣٢٠	١٠٢,٦٩	٢,٦٩
٢٠٠١	١٦٧٢٠	١٠٢,٤٥	٢,٤٥
٢٠٠٢	١٧١٣٠	١٠٢,٤٥	٢,٤٥
٢٠٠٣	١٧٥٥٠	١٠٢,٤٥	٢,٤٥
٢٠٠٤	١٨٢٦٤	١٠١,٣٨	١,٣٨
٢٠٠٥	١٨٧١٧	١٠١,٩٣	١,٩٣
٢٠٠٦	١٩١٧٢	١٠٢,٤٣	٢,٤٣
٢٠٠٧	١٩٦٤٤	١٠٢,٤٦	٢,٤٦
٢٠٠٨	٢٠١٢٥	١٠٢,٤٤	٢,٤٤
٢٠٠٩	٢٠٦٠٨	١٠٢,٤٠	٢,٤٠
٢٠١٠ *	٢١٠٩٢	١٠٢,٣٤	٢,٣٤
٢٠١٥	٢٣٤٢١	١١١,٠٤	٢,٢٥
٢٠٢٠	٢٦٠٥٥	١٠٩,٩	١,٩٨
٢٠٢٥	٢٨٦٣٤	١٠٩,٥٥	١,٩١

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى بيانات المجموعة الإحصائية.

السنوية لعام ٢٠٠٩. عدد السكان في عام ٢٠١٠ وما بعدها تم تقديرها.

تضافرت جملة من العوامل، لتعمل على خفض معدل الزيادة، في عدد السكان، منها تأخر سن الزواج، بسبب الضائقة الاقتصادية، وتغير نظرة الأسرة السورية، إلى عدد الأولاد، بسبب ارتفاع المستوى الثقافي، وانتشار مراكز رعاية الأسرة، وتقديمها لخدمات منع الحمل مجاناً، إضافة إلى الأعباء الكبيرة التي تتطلبها تربية الأولاد. ومن المتوقع أن يستمر معدل الزيادة، في عدد السكان بالتراجع حتى عام ٢٠٢٥، لكن ببطئ، بحيث يستقر بعد ذلك عند مستوى ١,٥% بالمتوسط سنوياً.

٨ -٢ التنمية الصناعية:

يتوقع، في ظل سياسات إصلاح القطاع الصناعي، وإعادة هيكلته، وخلق المناخ الملائم للاستثمار، أن يتوسع هذا القطاع، في المستقبل، مما يتطلب مزيدا من المياه، خصوصا، وإن الصناعات الغذائية، والنسيجية، وبعض الصناعات التعدينية، وهي صناعات تتمتع بمزايا نسبية، تستهلك كميات كبيرة، من المياه. تشير بعض الحسابات، إلى أن الصناعة، التي استهلكت في عام ٢٠٠٠ نحو ٢٨٠ مليون م٣، سوف تستهلك في عام ٢٠١٠ نحو ٣٧٢ مليون م٣، ليزداد استهلاكها في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٤٨٥مليون م٣، وربما يزيد ذلك على ٦٢١ مليون م٣ في عام ٢٠٣٠.

٨ -٣ التنمية الزراعية:

تعد الزراعة في سورية، المستهلك الأكبر للمياه، فهي تستهلك نحو ٨٦ بالمائة، من إجمالي المياه المستهلكة. وسوف يزداد في المستقبل، الطلب على المياه للري، بالنظر إلى زيادة طلب السكان، على المنتجات الغذائية. فتحقيق الأمن الغذائي للسكان، سوف يتطلب بالضرورة، مزيداً، من تكثيف الإنتاج الزراعي، وتحسين كفاءته، والتوسع المستمر في الأراضي المروية. معطيات الجدول (٣ -١٦) تبين توزيع الأراضي المروية في سورية.

تشير بيانات الجدول (٣-١٦)، إلى أن المساحة المروية، في عام ٢٠٠٠ كانت قد بلغت نحو ١٢١٠,٥ ألف هكتار، أصبحت في عام ٢٠٠٤ نحو١٤٣٩,١ ألف هكتار، بنسبة زيادة تصل إلى ١٨,٨٨%، أو بمعدل سنوي وسطي يبلغ نحو ٣,٧٧%. لكنها في عام ٢٠٠٨ تراجعت إلى ١٣٥٥ ألف هكتار. واستنادا إلى مقنن مائي يبلغ نحو ١٠ألاف م٣ للهكتار الواحد، فإن هذه المساحة تكون قد استخدمت من المياه للري ما يزيد على ١٣,٥ مليار م٣.

جدول (٣ -١٦)توزيع الأراضي المروية حسب طريقة الري للفترة ٢٠٠٠ -٢٠٠٨ (ألف هكتار)

السنة	أراضي مروية حسب مصدر الماء				أراضي مروية بالري الحديث		
	من الأنهار والينابيع	من الآبار	من السدود	المجموع	بالرذاذ	بالتنقيط	المجموع
٢٠٠٠	٥١٢,٤	٦٩٨,١	٠٠٠	١٢١٠,٥	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٢٠٠١	٥١٢,٦	٧٥٤,٣	٠٠٠	١٢٦٦,٩	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٢٠٠٢	٢٠١,٤	٨١٧,٣	٣١٤,٠	١٢٦٦,٩	١٣٨,٤	٧٦,٤	٢١٤,٨
٢٠٠٣	٢١٧,٣	٨٥٤,٦	٢٨٩,٣	٢٨٠٠,٣	١٣٣,٣	٥٢,٢	١٨٥,٥
٢٠٠٤	٢٣٤,٢	٨٦٤,٧	٣٤٠,٢	١٤٣٩,١	١٣٠,٢	٥٧,٥	١٨٧,٧
٢٠٥	٢٣٤,٣	٨٦٥,٤	٣٢٦,١	١٤٢٥,٨	١٦٠	٦٤,٤	٢٤٤,٤
٢٠٠٦	٢١٥,٤	٨٥١,١	٣٣٥,٥	١٤٠٢,١	١٦٣,٢	٧٢,٦	٢٣٦,٩
٢٠٠٧	٢٢٤,٨	٨١٣,٢	٣٦٨,٤	١٣٩٥,٤	١٦٤,١	٧٩,٧	١٤٣,٨
٢٠٠٨	٢٠٨,٢	٧٦٠,١	٣٩٧,١	١٣٥٥,٤	١٦٢,١	٩١,٤	٢٥٣,٤

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٥.، والمجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٩.

وبالنظر إلى تزايد السكان، وتراجع رصيد الفرد الواحد، من الأراضي الزراعية، فإن التوسع في الزراعة المروية، سوف يطرح كقضية ملحة مستقبلاً. لذلك فإن الأمن الغذائي في سورية، يتطلب المزيد من التوسع في الزراعات المروية، وزيادة العائد الإنتاجي، والاقتصادي، من وحدة المساحة،

ومن وحدة المياه. وثمة خطة لري مساحات إضافية، تبلغ نحو ١١٣٥ ألف هكتار، حتى عام ٢٠٢٠. عندئذ سوف يزيد الطلب على المياه لأغراض الزراعة عن ٢٥ مليار م٣ حسب المقنن المائي الحقلي المستخدم حاليا، أو نحو ١٩ مليار م٣، في حال نجحت سورية،في تخفيض هذا المقنن إلى ٧٥٠٠م٣ للهكتار في السنة. من الناحية النظرية، قد يكون ذلك ممكنا، في المناطق التي يزيد الهطل المطري فيها على ٤٠٠مم / سنة، لكن في المناطق الأخرى، من غير الممكن تخفيضه، عن مستواه الحالي، إلا بالانتقال إلى استخدام طرق الري الحديث.

٩ - مشاهد الوضع المائي في عام٢٠٢٥ :

لقد تبين في سياق ما تمت دراسته، أن العجز في الميزان المائي السوري، آخذ بالتفاقم من سنة إلى أخرى. وإن جميع الدراسات التي تناولت الموضوع المائي في سورية توصلت إلى النتيجة ذاتها، وهي أن الوضع المائي في سورية على المدى المتوسط، والبعيد، سوف يعاني من عجز متفاقم[1].

٩ -١ معادلة العرض المائي في سورية:

تعبر معادلة العرض المائي، عن إجمالي الموارد المائية، القابلة للانتفاع، بدلالة مصادرها، حيث أن:

$$Y = \sum (XI - ZI)\,.\mathrm{bi} \quad \text{............ ٣ -١}$$

y =إجمالية الموارد المائية المتاحة للاستخدام.

xi = الموارد المائية حسب مصادرها حيث أن i تدل على نوع مصدر المياه.

zi = الفاقد من المياه بحسب مصادرها. bi – معدل التنظيم.

---

(١) السمان، نبيل، ورقة مقدمة إلى ندوة المياه، أسبوع العلم(دمشق، سورية،١٩٩٠). انظر أيضا: مخيمر،سامر وحجازي، خالد " أزمة المياه في المنطقة العربية - الحقائق والبدائل الممكنة" سلسلة كتب عالم المعرفة، الكتاب رقم ٢٠٩(المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

مصادر المياه في سورية هي الأمطار، والمياه السطحية، والمياه الجوفية، ومياه الصرف الزراعي، والصرف الصحي والصناعي، والمياه المستمطرة، ومياه التخزين الحي، في الخزانات المائية، وراء السدود.

في حين ينتج الفاقد، من المياه، عن تبخر مياه الأمطار، أو التبخر من المسطحات المائية، أو الضياع، في شبكات نقل المياه، أو الهدر، في استعمال المياه، بحسب طرق الري المستخدمة.

وفي محاولة، لتحديد القياسات الكمية للعناصر ذات الصلة، بالموارد المائية والفاقد منها، تم الحصول على المعطيات الآتية: الجدول (٣ -١٧).

جدول (٣ -١٧)الموارد المائية في سورية خلال السنوات الهيدرولوجية من ٩٣/١٩٩٢ وحتى ٠٣/٢٠٠٢ (مليون م٣) وفق قاعدة ٥٠٠م٣/ثا ونسبة ٤٢%

البيان/الموسم	٢٠٠٠/٩٩	٠١/٢٠٠٠	٠٢/٢٠٠١	٠٣/٢٠٠٢	متوسط ٠٣/٩٢
كمية الأمطار	٣١٠٩٠	٣٨٩٠٨	٤٤٢٠٢	٥٤٩٧٨	٤٣٣٦٩
كمية البخر	٢٦٤٦٣	٣٣٩٢٣	٣٨٢٠٩	٤٦٢١٧	٣٧٣٠٢
معدل البخر %	٨٥	٨٧	٨٦	٨٤	٨٦
المياه السطحية	١٨٢٣	٢٣٥٩	٢٩١٣	٤٨٠٦	٣٠١٩
الرقم القياسي	٠٠٠٠	١٢٩,٤٠	١٢٣,٤٨	١٦٤,٩٨	١٦٥,٦١
المياه الجوفية	٤٢٣٩	٤٦١٣	٤٨٥٩	٦٤٦٤	٥٠٠٨
الرقم القياسي	٠٠٠٠	١٠٨,٨٢	١٠٥,٣٣	١٣٣,٠٣	١١٨,١٤
الإجمالي	٦٠٦٢	٦٩٧٢	٧٧٧٢	١١٢٧٠	٨٠٢٨
الرقم القياسي	٠٠٠٠	١١٥,٠٣	١٢٨,٢٣	١٤٥,٠١	١٣٢,٤٥
من نهر الفرات *	٦٦٢٧	٦٦٢٧	٦٦٢٧	٦٦٢٧	٦٦٢٧
إجمالي الموارد	١٢٦٨٨	١٣٥٩٩	١٤٣٩٩	١٧٨٩٧	١٤٦٥٥
الموارد المنظمة	١١٥٣٠	١١٤٨٣	١١١٧٧	١٣١٩٧	١٢١٨٤
درجة التنظيم % **	٩٠,٨٧	٨٤,٤٤	٧٧,٦٢	٧٣,٧٤	٨٣,١٤
رواجع الصرف الزراعي	١٧٣٩	١٨١٦	١٩٣٠	١٩٤٨	١٦٨٧
رواجع الصرف الصحي والصناعي	١١١٧	١١٦٥	١٢١٤	١٢٥٨	١٠٢١
الفاقد من المسطحات المائية	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٩
الإجمالي المتاح للاستخدام	١٢٤٤٥	١٢٥١٥	١٢٣٧٢	١٤٤٥٤	١٢٩٤٣

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى بيانات وزارة الري، مديرية الموارد المائية ٢٠٠٥.

* حصة سورية وفق بروتوكول ١٩٨٧ ونسبة ٤٢% وفق الاتفاق السوري العراقي.

* *درجة الانتفاع.

لقد اعتمد في حساب معطيات الجدول (٣ -١٧) على نتائج القياسات الفعلية، للموارد المائية المستخدمة، التي أنجزتها مديرية الموارد المائية، في وزارة الري، ومديريات الأحواض المائية، ولهذا فهي تعكس الحد الواقعي لمستوى الرصيد المائي الفعلي. مع ذلك هناك إمكانية لزيادة هذا الرصيد، وذلك من خلال اعتماد قاعدة ٤٢ بالمائة، من الوارد المائي الفعلي، من نهر الفرات إلى سورية، والبالغ نحو ٧٣٢م٣/ثا، أو نحو ٩٦٩٥ مليون م٣، في السنة، مقيساً عند الحدود السورية التركية، في المدة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٤. غير أنه، من منظار أكثر دقة، يمكن اعتماد الحصة المقدرة لسورية وفق القانون الدولي، والبالغة نحو ثمانية مليارات م٣ في السنة. وعلى المدى البعيد، لا يمكن تجاهل حصة سورية، من نهر دجلة والمقدرة بنحو٣ -٥ مليار م٣ في السنة.

ولا بد من تحسين، درجة تنظيم الموارد المائية، بتحسين كفاءة إدارتها بما لا تقل عن ٩٠ إلى ٩٥ بالمائة. في ضوء ذلك، يمكن تصور الوضع المحتمل الآتي للموارد المائية الممكنة في عام ٢٠٠٤. جدول (٣ -١٨).

جدول (٣ -١٨) الموارد المائية المتاحة في (١٩٩٣ -٢٠٠٣)

البيان	متوسط الفترة١٩٩٣ -٢٠٠٣
الموارد السطحية مليون م٣	٣٠١٩
الموارد الجوفية مليون م٣	٥٠٠٨
الإجمالي مليون م٣	٨٠٢٨
من الفرات ٤٢%وفق قاعدة ٥٠٠م٣/ثا	٦٦٢٧
الإجمالي مليون م٣	١٤٦٥٥
الموارد المنظمة الفعلية مليون م٣	١٢١٨٤
من الفرات٤٢% من الوارد الفعلي ٧٣٢م٣/ثا	٩٦٩٥
الإجمالي مليون م٣	١٧٧٢٣
الموارد المتاحة المنظمة بدرجة ٩٠% مليون م٣	١٥٩٥٠,٧
من الفرات وفق القواعد الدولية	٨٠٠٠
الإجمالي مليون م٣	١٦٠٢٨
الموارد المتاحة بدرجة تنظيم ٩٠% مليون م٣	١٤٤٢٥,٢

تبين معطيات الجدول (٣ -١٨)، أن نحو ٣٠٦٨ مليون م٣، من المياه، كان متاحا للاستخدام، ولم يتم الانتفاع به، وهذا يساوي نحو٢٠,٩٣ بالمائة من الوارد المائي الفعلي إلى سورية من تركيا. كما أهدرت سورية أكثر من ١٢ مليار م٣، من المياه، من حصتها وفق قاعدة ٥٠٠ م٣/ثا، ذهبت إلى العراق، نتيجة تفضيل سحب المياه للري من الأحواض الجوفية، بدلا من الري بمياه نهر الفرات.

من منظور استشرافي، ليس من المتوقع، حصول تغيرات جوهرية في المدة المستهدفة، فالواردات من الفرات، سوف تظل تراوح بين السقف المحدد، لحصة سورية وفق قاعدة ٥٠٠م٣/ثا، وقاعدة ٤٢ بالمائة، المتفق عليهما، وفق البروتوكولات الموقعة، وحصة سورية وفق الاتفاقات الدولية.المتغير المحتمل، هو في السحب، من المياه الجوفية، وأن التغير في كمية الموارد المائية المتاحة، حتى عام ٢٠٠٨، كما هو معروض في الموازنة المائية، التي تم استعراضها سابقا، يعود إلى هذا المتغير أساساً، وإلى التغير، في رواجع الصرف الصحي، والصناعي، والزراعي اشتقاقا.

فيما يخص حصة سورية، من واردات نهر دجلة المائية، يتم الاستفادة من جزء منها، على نطاق محلي، ويمكن توقع الاستفادة منها كاملة، في المستقبل.

٩ -٢ معادلة الطلب على المياه:

تتحدد معادلة الطلب، على المياه، بحسب مجالات استهلاك المياه، والأغراض، التي تستهدفها، وهي تأخذ الصيغة الآتية:

$$Yt = a + \sum \Delta xi \qquad ٣-٢$$

إذ إن : yt = حجم الطلب الكلي على المياه في السنة t

a = حجم الطلب الكلي، في سنة الأساس.

Δxi = الزيادة في الطلب، في كل مجال، من مجالات استهلاك المياه.

في ضوء المعطيات ذات الصلة، يتحدد الطلب، على المياه في المدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣ وفي الفترة المستهدفة، على الشكل الآتي: جدول (٣ -١٩).

٩ -٣ الفجوة المائية نظرة استشرافية:

بعد أن أصبحت، جميع عناصر، العرض المائي، والطلب عليه، واضحة، من زاوية استشرافية، يمكن تقدير، حجم الفجوة المائية المتوقعة، وتحديد مستوى الأمن المائي السوري. جدول (٣ -٢٠).

جدول (٣ -١٩) الطلب على المياه خلال الفترة المستهدفة (مليون م٣) نظرة استشرافية

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
المساحة المروية ألف/هـ	١٢١٠	١٢٦٦	١٣٣٢	١٣٦١	١٦٥٧	٢١٥٤	٢٥٦٥
السكان مليون نسمة	١٦,٣٢	١٦,٧٢	١٧,١٣	١٧,٥٥	١٩,٧٧	٢٢,٩٥	٢٧,٥٤
للزراعة *	١٣١٨٨	١٣٦٨٣	١٤٤١٠	١٦٦٦٩	١٨٥٠٩	٢٠٣٤٩	٢٤٢٣٩
للزراعة **					١٤٦٢٢	١٦٠٧٥	١٩٠٤١
للزراعة ***					١٢٠٣١	١٣٠٧٤	١٤٩٣٧
للشرب	١٢٩١	١٣٣٣	١٣٨٠	١٤٢٦	١٥٨٢	١٨٣٦	٢٢٠٣
الصناعة	٣٧٢	٣٧٧	٣٨٢	٣٨٨	٤٨٥	٥٣٦	٦٢١
إجمالي الطلب*	١٤٨٥١	١٥٣٩٣	١٦٢٢٤	١٨٤٨٣	٢٠٥٧٦	٢٢٧٢٠	٢٧٠٦٣
إجمالي **					١٦٦٨٩	١٨٤٤٧	٢١٨٦٥
إجمالي ***					١٤٠٩٨	١٥٤٤٦	١٧٧٦١

المصدر: أعد الجدول من قبل الباحث.

* وفق تقديرات الوضع الراهن.

** بفرضية ٣٠% من المساحات المروية أصبحت تروى بطرق الري الحديث.

*** بفرضية ٥٠% من المساحات المروية أصبحت تروى بطرق الري الحديث.

بالطبع، يمكن تحقيق فائض، في الميزان المائي سوري، حتى عام ٢٠٢٠، في حال أضيفت إلى الواردات المائية، حصة سورية، من مياه دجلة، والمقدرة بنحو ثلاثة، إلى خمسة مليارات م٣، بالإضافة إلى نحو مليار م٣ أخرى، يمكن توفيرها من مياه الساحل، ومن المشاريع المائية على نهر

اليرموك، ونهر الكبير الجنوبي، وفي أماكن أخرى. غير أنه على المدى الاستراتيجي، لا يمكن ضمان هذه الوضعية، وعلى الأرجح، سوف تعاني سورية من عجز مائي كبير، لا يمكن تغطيته، إلا من خلال تطوير التعاون الإقليمي، وخصوصاً، مع تركيا.

جدول (٣ -٢٠) الفجوة المائية في الميزان المائي السوري نظرة استشرافية(مليون م٣)

البيان		٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
الموارد المائية	١	١٢١٨٤	١٢١٨٤	١٢١٨٤	١٢١٨٤
	٢	١٥٩٥٠	١٥٩٥٠	١٥٩٥٠	١٥٩٥٠
	٣	١٤٤٢٥	١٤٤٢٥	١٤٤٢٥	١٤٤٢٥
إجمالي الطلب	١	١٤٨٥١	٢٠٥٧٦	٢٢٧٢٠	٢٧٠٦٣
	٢		١٦٦٨٩	١٨٤٤٧	٢١٨٦٥
	٣		١٤٠٩٨	١٥٤٤٦	١٧٧٦١
الفجوة المائية الكلية	١	٢٦٦٧-	٨٣٩٢-	١٠٥٣٦-	١٤٨٧٩-
	٢		٧٣٩-	٢٤٩٧-	٥٩١٥
	٣		٣٢٧+	١٠٢١-	٣٣٣٦-
الموارد المائية للفرد الواحد من السكان	١	٧٤٦,٥	٦١٦,٢٩	٥٣٠,٨٩	٤٤٢,٤١
	٢	٩٧٧,٣٣	٨٠٦,٧٨	٦٩٤,٩٩	٥٧٩,١٦
	٣	٨٨٣,٨٨	٧٢٩,٦٤	٦٢٨,٥٤	٥٢٣,٧٨
الطلب على المياه للفرد الواحد من السكان	١	٩٠٩,٩٩	١٠٤٠,٧٧	٩٨٩,٩٨	٩٨٢,٦٨
	٢		٨٤٤,١٦	٨٠٣,٧٩	٧٩٣,٩٤
	٣		٧١٣,١٠	٦٧٣,٠٣	٦٤٤,٩٢
الفجوة المائية للفرد من السكان	١	١٦٣,٤٩-	٤٢٤,٤٨-	٤٥٩,٠٩-	٥٤٠,٢٧-
	٢		٣٧,٣٨-	١٠٨,٨٠-	٢١٤,٧٨-
	٣		١٦,٥٤+	٤٤,٤٩-	١٢١,١٤-

المصدر: أعد الجدول من قبلنا.

١ - وفق تقديرات الوضع الراهن.

٢ - بفرضية أن ٣٠% من المساحات المروية أصبحت تروي بطرق الري الحديثة.

٣ - بفرضية أن ٥٠% من المساحات المروية أصبحت تروى بطرق الري الحديثة.

الفصل الرابع

إنتاج الغذاء في سورية

١ - مقدمة:

يتأثر القطاع الزراعي، بجملة من العوامل ذات الطبيعة المختلفة، مما يجعل إنتاجه من الغذاء، أسير هذه العوامل. فهو يتأثر بنوع النباتات، والحيوانات، وبعمليات الخدمة المقدمة لها، من ناحية إنجازها، في مواعيدها، وبأبعادها الكمية، والنوعية، ويتأثر أيضا، بنوع التربة، وخصوبتها، وبالظروف المناخية، والطبيعية. ومع أن كلا من هذه العوامل، يؤثر بمفردة، لكنه مع ذلك فهو يؤثر بصورة مختلفة بالعلاقة مع تأثير بقية العوامل. وبالنتيجة فإن كمية الإنتاج، ونوعيته، تتأثر بهذه العوامل مجتمعة.

بطبيعة الحال، تقع دراسة هذه العوامل، خارج اهتمامات الكتاب، لأن العلوم الزراعية الفنية، تدرسها منفردة أو مجتمعة. ما تجدر الإشارة إليه، في هذه المقدمة، هو أن التذبذب، في تطور الإنتاج الزراعي، وفي تطور غلة المحاصيل، وتأرجحها، هو، بالضرورة، نتيجة لتأثير هذه العوامل، منفردة، أم مجتمعة.

٢ - **تطور إنتاج المحاصيل الشتوية، وإنتاجيتها:**

تضم مجموعة المحاصيل الشتوية، طائفة متنوعة من محاصيل الحبوب، والخضار، التي تزرع في أواخر الخريف، وفي الشتاء، وتنضج في أواخر الشتاء، أو في الربيع. بعض هذه المحاصيل، ينتج للغذاء المباشر، لكن بعضها ينتج للصناعة التحويلية، التي تقوم بتحويله إلى غذاء، وثمة فئة ثالثة تنتج مواد علفية للحيوانات، التي تقوم بتحويلها، إلى منتجات غذائية.

٢ -١ تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية محاصيل الحبوب الشتوية:

لقد تغيرت كثيرا، مساحة محاصيل الحبوب الشتوية، وإنتاجها وغلتها في السنوات العشر التي شملتها الدراسة، وغلب على تطورها طابع التذبذب، وليس الاستقرار، والديمومة. وقد حصل هذا التغير، تحت ضغط عامل تزايد السكان، بصورة رئيسة، ومن ثم، تحت ضغط نمو الطلب، على منتجات الحبوب، لكنها تغيرت، أيضا، تحت تأثير زيادة الإنتاجية، من جراء استنباط أصناف جديدة، عالية الإنتاجية، والانتقال من الزراعة البعلية، منخفضة الإنتاجية، إلى الزراعة المروية، عالية الإنتاجية.

٢ -١ -١ مساحة القمح، وإنتاجه، وغلته:

يعد القمح، من أهم المنتجات الغذائية في سورية، ولهذا فهو يصنف عادة ضمن قائمة المحاصيل الإستراتيجية. ويصير صالحا للغذاء، بعد تحويله إلى خبز، أو إلى معجنات مختلفة. هذا يعني أنه لا بد من أن يصنع أولاً، ليصير، بعد ذلك، جاهزاً كمادة غذائية. لتكوين صورة عن تطور مساحة القمح، وإنتاجه، وإنتاجيته، يمكن النظر في معطيات الجدول (٤ -١).

تبين معطيات الجدول (٤ -١)، أن المساحة المزروعة بالقمح، في السنوات العشر المدروسة، تتغير من سنة إلى أخرى، فهي قد بلغت في عام ٢٠٠٥ نحو ١٩٠٣,٨ ألف هكتار، لتتراجع في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ١٤٨٥,٩ لألف هكتار، أي ما يساوي ٢١,٩٥ بالمائة، وهي قد تراجعت عنها في بداية الفترة بنحو ١١ بالمائة.

على العكس، فإن الإنتاج، ازداد في عام ٢٠٠٦، مقارنة بعام ٢٠٠٠ بنحو ٥٨,٧٩ بالمائة، ليتراجع في عام ٢٠٠٨ إلى أدنى مستوى له، في الفترة المدروسة، أي بنحو ٣١,١٢ بالمائة. في أثناء ذلك سجلت الغلة أعلى مستوى لها، في عام ٢٠٠٢، مقارنة بعام ٢٠٠٠، لتعود فتتراجع بصورة حادة في عام ٢٠٠٨ إذ سجلت نحو ٧٥,٦٧ من مستواها في بداية المدة المدروسة.

جدول (٤ -١)   تطور مساحة القمح في سورية، وإنتاجه وغلته

البيان	المساحة		الإنتاج		الإنتاجية	
	ألف هكتار	الأرقام القياسية	ألف طن	الأرقام القياسية	كغ/ هكتار	الأرقام القياسية
٢٠٠٠	١٦٧٨,٨	١٠٠	٣١٠٥,٥	١٠٠	١٨٥٠	١٠٠
٢٠٠١	١٦٨٣,٧	١٠٠,٢٩	٤٧٤٤,٦	١٥٢,٧٨	٢٨١٨	١٥٢,٣٢
٢٠٠٢	١٦٧٩,٣	١٠٠,٠٣	٤٧٧٥,٤	١٥٣,٧٧	٢٨٤٤	١٥٣,٧٣
٢٠٠٣	١٧٩٦	١٠٦,٩٨	٤٩١٢,٩	١٥٨,٢٠	٢٧٣٥	١٤٧,٨٣
٢٠٠٤	١٨٣١,٢	١٠٩,٠٧	٤٥٣٧,٤	١٤٦,١٠	٢٤٧٨	١٣٣,٩٤
٢٠٠٥	١٩٠٣,٨	١١٣,٤٠	٤٦٦٨,٧	١٥٠,٣٣	٢٤٥٢	١٣٢,٥٤
٢٠٠٦	١٧٨٦,٦	١٠٦,٤٢	٤٩٣١,٥	١٥٨,٧٩	٢٧٦٠	١٤٩,١٨
٢٠٠٧	١٦٦٧,٧	٩٩,٣٣	٤٠٤١,١	١٣٠,١٢	٢٤٠٠	١٢٩,٧٣
٢٠٠٨	١٤٨٥,٩	٨٨,٥١	٢١٣٩,٣	٦٨,٨٨	١٤٠٠	٧٥,٦٧

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول (١٠) من المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٦، والجداول (٤/١٣ و٤/١٤ و٤/١٥) من المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٩.

وتتضح الصورة أكثر، إذا علمنا، أن متوسط مساحة القمح المروي، قد ازدادت بنسبة ٩,٧٠ بالمائة في المدة المدروسة، أما غلة القمح المروي، فقد ازدادت بنسبة ٢٩,٠٣ بالمائة. في مقابل ذلك تراجع متوسط المساحة المزروعة بعلاً بنحو ٢٥,٥٢ بالمائة، في حين بلغت الغلة، وسطيا، نحو ١٢٧٦,٧ كغ/ هكتار، محققة زيادة عن بداية الفترة بنحو ٣٥,٨١ بالمائة. ومن المعلوم، أن تحسن غلة المحاصيل المزروعة بعلا، تعود بالدرجة الأولى، إلى جودة المواسم المطرية، ولهذا فهي تتعرض إلى تقلبات حادة بالعلاقة معها، كما حصل في عام ٢٠٠٨، إذ بلغت إنتاجية الهكتار نحو ١٤٠٠ كغ.

٢ -١ -٢ - مساحة وإنتاج وغلة الشعير:

يعد الشعير، من حيث الأساس، محصول علفي، لكنه يستخدم، أيضا، مادة خاماً في بعض الصناعات التحويلية،لإنتاج بعض المشروبات الكحولية، وغير الكحولية، ويستخدم، على نطاق ضيق، كمنتج غذائي، يشارك في صناعة الخبز، وبعض المأكولات الخاصة.

تشغل زراعة الشعير، في سورية، المرتبة الثانية، من حيث الأهمية، بعد إنتاج القمح، وهي تنتشر، في مناطق الاستقرار الزراعي؛ الثالثة، والرابعة، بصورة رئيسية، حيث يتراوح معدل الهطل المطري السنوي بين ٢٠٠ و٢٥٠ ملم/ في السنة. انظر في معطيات الجدول (٤ -٢).

تبين معطيات الجدول (٤ -٢)، أن المساحة المزروعة بالشعير، قد أخذت بالتراجع، منذ بداية الفترة المدروسة، وقد بلغ متوسط معدل التراجع نحو١٣,٧٥ بالمائة. ومع أن الإنتاج، قد تراجع أيضاً، بنسبة وسطية بلغت نحو١٦,٨٤ بالمائة، إلا أنه شهد تذبذبا حادا، من سنة إلى أخرى، من السنوات المدروسة. ففي حين تراجع الإنتاج، بنسبة وصلت إلى نحو٧٨ بالمائة، في عام ٢٠٠٠، بالمقارنة مع عام ١٩٩٧، إلا أنه عاد وازداد بنسبة ٩٩ بالمائة عن المستوى ذاته، في العام التالي. إن تفسير ذلك، يكمن في تذبذب المواسم المطرية، بالدرجة الأولى.

اللافت في بيانات الجدول (٤ -٢)، هو تدني إنتاجية الشعير، وتذبذبها من سنة إلى أخرى، ففي حين، بلغت الإنتاجية، في عام ٢٠٠٠ نحو١٦١ كغ/ للهكتار فقط، قفزت إلى نحو ١٥٠٠ كغ / للهكتار، في العام التالي (٢٠٠١). لقد بلغ متوسط إنتاج الهكتار الواحد من الشعير خلال الفترة المدروسة نحو٦٩٦,٣ كغ/ للهكتار، وهي إنتاجية متدنية جدا، إذا ما قورنت بإنتاجية الشعير المروي، التي بلغت نحو٣٠٠٠ كغ/ هكتار، في عام ١٩٩٨، أو نحو ٢٠٤٤,٥ كغ/ هكتار، بالمتوسط للمدة كلها.

جدول (٤ -٢) مساحة وإنتاج وغلة الشعير في سورية

البيان	المساحة		الإنتاج		الغلة	
	هكتار	الرقم القياسي	طن	الرقم القياسي	كغ/هكتار	الرقم القياسي
١٩٩٧	١٥٧٢١٩٣	١٠٠	٩٨٢٦٥٤	١٠٠	٦٢٥	١٠٠
١٩٩٨	١٥٤٢٦٧٩	٩٨,١٢	٨٦٨٨٤٨	٨٨,٤١	٥٦٣	٩٠,٠٨
١٩٩٩	١٤١٤٢٢٧	٨٩,٩٥	٤٢٥٥٣٦	٤٣,٣٠	٣٠١	٤٨,١٦
٢٠٠٠	١٣١٦٨٩٣	٨٣,٧٦	٢١١٩٠٥	٢١,٥٦	١٦١	٢٥,٧٦
٢٠٠١	١٣٠٢٧٦١	٨٢,٨٦	١٩٥٥٥٦٦	١٩٩,٠	١٥٠١	٢٤٠,١٦
٢٠٠٢	١٢٣٤٠١٠	٧٨,٤٨	٩١٩٥١٤	٩٣,٥٧	٧٤٥	١١٩,٢٠
٢٠٠٣	١٢٥٣٥٨٤	٧٩,٧٣	١٠٧٩٠٦٧	١٠٩,٨١	٨٦١	١٣٧,٧٦
٢٠٠٤	١٢٩٠٥٧٤	٨٢,٠٨	٥٢٧١٩٣	٥٣,٦٤	٤٠٨	٦٥,٢٨
٢٠٠٥	١٣٢٧١٩٥	٨٤,٤١	٧٦٧٤١٦	٧٨,٠٩	٥٧٨	٩٢,٤٨
٢٠٠٦	١٣٠٧٣٧١	٨٣,١٥	١٢٠٢٤٠٢	١٢٢,٣٦	٩٢٠	١٤٧,٢٠
٢٠٠٧	١٣٦٢٨٠٠	٨٦,٦٨	٧٨٤٥٠٠	٧٩,٨٣	٦٠٠	٩٦
٢٠٠٨	١٤٣٣٣٠٠	٩١,١٦	٢٦١١٠٠	٢٦,٥٧	٢٠٠	٣٢

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ١٤ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦. والجداول(٤/١٣و٤/١٤و٤/١٥) من المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٩.

٢ -١ -٣ - مساحة بعض المحاصيل البقولية وإنتاجها وغلتها:

يشغل العدس، والحمص، والفول، مقدمة المحاصيل البقولية، التي تزرع في سورية من ناحية الأهمية. إذ تعتبر هذه المحاصيل، غنية بالبروتينات النباتية، وهي تشترك، بصورة منفردة، أو مع غيرها، في إعداد الكثير من الأطباق الشهية، التي لا تغيب عن موائد السوريين. لا احد منهم لايعرف أكلة الفلافل، أو الفول المدمس، أو المسبحة، أو الحمص الناعم، وغيرها. وفي حالات كثيرة، تغني أكلات الفول، والحمص، عن اللحمة، لدى الفئات الشعبية، وتولم الفئات الغنية الولائم، من أجلها، في بعض الأحيان.

لتكوين صورة، عن واقع زراعة العدس، وإنتاجه، في سورية، يمكن النظر في معطيات الجدول (٤ -٣).

جدول (٤ -٣) مساحة العدس، وإنتاجه، وغلته، في سورية

البيان	العدس					
	المساحة هكتار	الرقم القياسي	الإنتاج طن	الرقم القياسي	الإنتاجية كغ/هـ	الرقم القياسي
١٩٩٧	١٢٠٣٠٠	١٠٠	٨٧٥٢٩	١٠٠	٧٢٨	١٠٠
١٩٩٨	١٤٢٦٤٩	١١٨,٥٧	١٥٤١٢٠	١٧٦,٠٧	١٠٨٠	١٤٨,٣٥
١٩٩٩	١٤٧٦٤١	١٢٢,٧٢	٤٣٤٧٠	٤٩,٦٢	٢٩٤	٤٠,٣٨
٢٠٠٠	١٢٢٧٧٤	١٠٢,٠٥	٧٣٠١٨	٨٣,٤٢	٥٩٥	٨١,٧٣
٢٠٠١	١٣٩٠٩١	١١٥,٦٢	١٧٧٤٦٧	٢٠٢,٦٠	١٢٧٦	١٧٥,٢٧
٢٠٠٢	١٢١١٥٦	١٠٠,٧١	١٣٢٨٠٥	١٥١,٦١	١٠٩٦	١٥٠,٥٤
٢٠٠٣	١٣٨٨٤٧	١١٥,٤١	١٦٨٤٣٧	١٩٢,٢٩	١٢١٣	١٦٦,٦٢
٢٠٠٤	١٣٧٤١٩	١١٤,٢٣	١٢٥٣٠٠	١٤٣,٠٤	٩١٢	١٢٥,٢٧
٢٠٠٥	١٤٢٨٠٣	١١٨,٧٠	١٥٣٦٦٥	١٧٥,٤٣	١٠٧٦	١٤٧,٨٠
٢٠٠٦	١٥٠٠٨٢	١٢٤,٧٥	١٨٠٧٢١	٢٠٦,٣٢	١٢٠٤	١٦٥,٣٨
٢٠٠٧	١٤٩١٠٠	١٢٣,٩٤	١٠٤٠٠٠	١١٨,٨١	٧٠٠	٩٦,١٥
٢٠٠٨	١٣٦٧٠٠	١١٣,٦٣	٣٤٠٠٠	٣٨,٨٤	٣٠٠	٤١,١٥

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ١٤ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦ والجداول (٤/١٣و٤/١٤و٤/١٥) من المجموعة الاحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٩.

تبين معطيات الجدول (٤ -٣)، أن المساحة المزروعة بالعدس، قد ازدادت في عام ٢٠٠٨ بنحو ١٣,٦٣ بالمائة، مقارنة بمستواها في عام ١٩٩٧. في حين انخفض الإنتاج إلى أدنى مستوى له، إذ بلغ نحو ٣٨,٨٤

بالمائة، من حجم الإنتاج في بداية المدة. وتراجعت الإنتاجية إلى نحو ٤١,١٥ بالمائة من مستواها في بداية المدة. وكما هو الحال، بالنسبة لبقية المحاصيل غير المروية، تحصل تقلبات حادة أحيانا، في الإنتاج، والإنتاجية، بالعلاقة مع جودة الموسم المطري، كما لوحظ في عام ٢٠٠٨، وكما حصل في عام١٩٩٩ أيضاً، إذ لم يزد الإنتاج، عن نحو ٤٩ بالمائة من مستواه في عام ١٩٩٧، ولم تصل إنتاجية الهكتار، إلى أكثر من ٤٠ بالمائة، من مثيلها في عام ١٩٩٧، علما أن الموسم المطري في العام الذي نحيل إليه، لم يكن جيداً، ولم يكن مستوى إنتاج العدس، وإنتاجيته، فيه جيداً أيضاً، إذا ما قورنتا مع مستواهما في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦.

من المعلوم، أن العدس يزرع بعلاً، بصورة عامة، إلا أن بعض المساحات تزرع مروية. اللافت، هو أن إنتاجية العدس المروي (١٢٥٥,٦ كغ / هكتار)، لاتختلف كثيراً، عن إنتاجية العدس البعل، وهذا يفسر ضعف تتطلب العدس للمياه، ولهذا، من الممكن زراعته، في أماكن مختلفة، من القطر، خصوصا، في منطقتي الاستقرار الزراعي، الثالثة، والرابعة، على أن تستبدل بالمساحات المروية منه، في سهل الغاب، محاصيل أخرى اكثر تطلبا للمياه.

أما بالنسبة لمحصول الحمص، فإن بيانات الجدول (٤ -٤)، تعطي صورة عن تغير المساحة المزروعة به، وعن مستوى إنتاجه، وإنتاجيته.

تبين معطيات الجدول (٤ -٤)، أن المساحة المزروعة بالحمص، قد تراجعت بنحو ٢٠ بالمائة، في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع عام ١٩٩٧، وتراجع الإنتاج بنحو ٣٤,٣٧ بالمائة، وترافق ذلك، مع تراجع الغلة، بنحو ٣٦ بالمائة. بالطبع لا يعتبر عام ٢٠٠٨ معبرا عن الحالة العادية، نظرا لشح الأمطار فيه، ففي بعض الأعوام، كما في عام ٢٠٠٣، فقد ازداد الإنتاج بنحو ٤٠ بالمائة على مستواه في عام ١٩٩٧.

جدول (٤ -٤) المساحة المزروعة بالحمص في سورية، وإنتاجها، وإنتاجيتها

البيان	الحمص					
	المساحة هكتار	الرقم القياسي	الإنتاج طن	الرقم القياسي	الإنتاجية كغ/هـ	الرقم القياسي
١٩٩٧	٩٤٤٦٣	١٠٠	٥٨٩١٣	١٠٠	٦٢٤	١٠٠
١٩٩٨	١٠٨٠١٢	١١٤,٣٤	٨٤٦١٧	١٤٣,٦٣	٧٨٣	١٢٥,٤٨
١٩٩٩	٥٠٦٤٤	٥٣,٦١	٢٨٨٨٢	٤٩,٠٢	٥٧٠	٩١,٣٤
٢٠٠٠	١٠١٤٣٤	١٠٧,٣٧	٦٤٥٣٨	١٠٩,٥٤	٦٣٦	١٠١,٩٢
٢٠٠١	٨٧١٣٤	٩٢,٢٤	٦٠٠٥٢	١٠١,٩٣	٦٨٩	١١٠,٤١
٢٠٠٢	١٠٢١٦١	١٠٨,١٤	٨٨٧٨١	١٥٠,٦٩	٨٦٩	١٣٩,٢٦
٢٠٠٣	٩٩٥٣٧	١٠٥,٣٧	٨٦٩٥٦	١٤٧,٦٠	٨٧٤	١٤٠,٠٦
٢٠٠٤	٧٥٨٢٠	٨٠,٢٦	٤٥٢٥٨	٧٦,٨٢	٥٩٧	٩٥,٦٧
٢٠٠٥	٨٦٣١٨	٩١,٣٧	٦٥٢٢٧	١١٠,٧١	٧٦٥	١١٩,١٥
٢٠٠٦	٦٢٥٢٥	٦٦,١٨	٥١٨٨٤	٨٨,٠٦	٨٣٠	١٣٣,٠١
٢٠٠٧	٨٥٦٠٠	٩٠,٦١	٦٠٠٠٠	١٠١,٨٤	٦٠٠	٩٦,١٥
٢٠٠٨	٧٥٨٠٠	٨٠,٢٤	٢٧٠٠٠	٤٥,٨٣	٤٠٠	٦٤,١٠

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ١٥ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦ والجداول (٤/١٣ و٤/١٤ و٤/١٥) من المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٩.

يستجيب الحمص، بالمقارنة مع العدس، أكثر للري، ولهذا فإن إنتاجية الحمص المروي (١٥٨٩,٩ كغ/ هكتار) تبلغ ضعفي إنتاجية الحمص البعل. رغم ذلك، فإن الحمص يزرع بعلاً، بصورة رئيسية، من جهة لقوة منافسة المحاصيل الأخرى له، في الأراضي المروية، ولكونه، من جهة ثانية، يتحمل نقص المياه.

أما بالنسبة للفول، الحاضر الدائم، على موائد السوريين، في صباحاتهم، فإن معطيات الجدول (٤ -٥)، تعطي صورة عنه.

جدول (٤ -٥)   مساحة الفول، وإنتاجه وغلته في سورية

البيان	الفول					
	المساحة هكتار	الرقم القياسي	الإنتاج طن	الرقم القياسي	الإنتاجية كغ/هـ	الرقم القياسي
١٩٩٧	٧٥٢٩	١٠٠	١٢١٤٩	١٠٠	١٦١٤	١٠٠
١٩٩٨	٧٨٤٢	١٠٤,١٥	١٥٧١٢	١٢٩,٣٢	٢٠٠٤	١٢٤,١٦
١٩٩٩	٧٣٩٥	٩٨,٢٢	١٣٨٦١	١١٤,٠٩	١٨٧٤	١١٦,١٠
٢٠٠٠	٦٩٣١	٩٢,٠٥	١٢٨١٣	١٠٥,٤٦	١٨٤٩	١١٤,٥٦
٢٠٠١	١٥١٠٩	٢٠٠,٦٧	٢٨٢٥١	٢٣٢,٥٣	١٨٧٠	١١٥,٨٦
٢٠٠٢	١٥٥٠٩	٢٠٥,٩٩	٣١٣٠٢	٢٥٧,٦٥	٢٠١٨	١٢٥,٠٣
٢٠٠٣	١٦٣٩٦	٢١٧,٧٧	٣٢٠٣٥	٢٦٣,٦٨	١٩٤٥	١٢٠,٥٠
٢٠٠٤	١٧٨٠٩	٢٣٦,٥٣	٣٥٧٨١	٢٩٤,٥١	٢٠٠٩	١٢٤,٤٧
٢٠٠٥	١٦٣٧٤	٢١٧,٤٧	٣٣٩٥٣	٢٧٩,٤٧	٢٠٧٤	١٢٨,٥٠
٢٠٠٦	١٤٢٨٩	١٨٩,٧٨	٣٠٦٠٩	٢٥١,٩٤	٢١٤٢	١٣٢,٧١
٢٠٠٧	١٤٧٠٠	١٩٥,٢٤	٢٤٩٠٠	٢٠٤,٩٥	١٧٠٠	١٠٥,٣٢
٢٠٠٨	٢٢٣٠٠	٢٩٦,١٨	٣٨١٠٠	٣١٣,٦٠	١٧٠٠	١٠٥,٣٢

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ١٦ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦، الجداول (٤/١٣ و٤/١٤ و٤/١٥) من المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٩.

تبين معطيات الجدول (٤ -٥)، بأن المساحة المزروعة، بالفول، قد تضاعفت تقريبا نحو مرتين في عام ٢٠٠٨، بالمقارنة مع عام ١٩٩٧، وتضاعف الإنتاج أكثر من مرتين، في حين ازدادت الإنتاجية بنحو ٥,٣٢ بالمائة فقط، في المدة ذاتها.

يزرع، الفول في سورية، بالدرجة الأولى مرويا، إذ بلغت مساحته المروية، في عام ٢٠٠٦، نحو ٧٨,٣١ بالمائة، من مجمل المساحة المزروعة بالفول. مع أن غلته وهو مروي (٢١٧٩,٤كغ/هكتار) لم تزدد كثيرا عن غلته، وهو مزروع بعلاً(نحو ١٩٣٩,٩ كغ/ للهكتار)، مما يعني أن استجابة الفول، للري ليست كبيرة. ومن المعلوم، أن الفول يزرع، ليس فقط من أجل محصوله، بل ومن أجل أثره المخصب للتربة.

٢ -١ -٤ مساحة بعض محاصيل الحبوب الشتوية الأخرى، والمحاصيل الرعوية، وإنتاجها وغلتها:

إلى جانب محاصيل الحبوب الشتوية الرئيسية، تزرع في سورية طائفة متنوعة، من محاصيل الحبوب الشتوية الأخرى، وبعض المحاصيل الرعوية. يستهلك إنتاج هذه المحاصيل، مباشرة، من الإنسان، أو من الحيوانات، التي تحولها إلى منتجات حيوانية، فائقة الأهمية. لتكوين صورة، عن مساحة هذه المحاصيل، وإنتاجها وغلتها في عام ٢٠٠٧، انظر معطيات الجدول (٤ -٦).

تبين معطيات الجدول (٤ -٦)، إن محصول الشعير الرعوي، ومحصول الكمون، يشغلان مساحات كبيرة نسبيا، ويدل ذلك على زيادة أهميتهما النسبية، بالقياس إلى غيرهما، من المحاصيل. من المعلوم أن الكمون يدخل في جميع الأطباق السورية كمنكه لها، أما الشعير الرعوي، فهو يؤمن العلف الأخضر للمواشي، في فصل الشتاء. هذا لا يعني أن المحاصيل الأخرى، بلا أهمية، أو أن أهميتها قليلة، بل يعني، أن الطلب عليها محدود، بمحدودية استخداماتها.

اللافت في معطيات الجدول (٤ -٦)، التراجع الكبير، في المساحة المزروعة بالكرسنة، والترمس، والبيقية الرعوية. في حين ازدادت المساحة المزروعة بالحبة السوداء، واليانسون، والبازلاء، والكمون، والبيقية. وقد انعكست، الزيادة في المساحة المزروعة، على زيادة الإنتاج، مع أن نسبة كبيرة منه، تعود إلى زيادة الإنتاجية، خصوصا لدى البازلاء، والترمس، والبيقية حب، والشعير الرعوي.

جدول (٤ -٦) مساحة بعض محاصيل الحبوب الشتوية الأخرى، والمحاصيل الرعوية، وإنتاجها، وغلتها. في عام ٢٠٠٨

المحصول	المساحة (هكتار)	الرقم القياسي لعام ٢٠٠٨ بالقياس إلى عام ٢٠٠٠	الإنتاج (طن)	الرقم القياسي لعام ٢٠٠٨ بالقياس إلى عام ٢٠٠٠	الإنتاجية (كغ/هكتار)	الرقم القياسي لعام ٢٠٠٨ بالقياس إلى عام ٢٠٠٠
البيقية	١٤٠٠٣	١٠٩,٠٤	١٤٢١٥	١٩٧,٢	١٠١٥	١٨٠,٩٢
الكرسنة	٤٣٤٣	٤٨,٥	١٤٥٢	٦٨,٨	٣٣٤	١٤١,٨
البازلاء	٤١٨٤	١٠٩,٠٥	٥٧٠٣	١٩٧,٢١	١٣٦٣	١٩٤,٠٧
الكمون	٦١٤٣٠	٤٥٩٧,٨	١٠٢٤٥	٥٠٩١,٩٦	١٦٧	١١٠,٧٢
الترمس	١٥	٢٥,٤٢	١٥	٣٢	١٠٦٧	١٢٤,٧٩
البيقية الرعوية	٤٦٩٦	٤١,٨٨	٥٥٦٥٨	٣٦,٥٨	١١٨٥٢	٨٧,٣٤
الشعير الرعوي	٥٦٨٥١	٩٥,٧٥	٥٥٤٦٤٣	١١٨,٩١	٩٧٥٦	١٢٤,١٨
البرسيم الرعوي	٣٢٥	٦٩,٤٤	٤٩٢٣	٦٣,٧١	١٥١٣٨	٩١,٦٦
الحبة السوداء	١٤١٩٠	٦٩٠,١٧	١٤٩٨٦	١١٢٨,٤٦	١٠٥٦	١٦٣,٤٦
مح.رعوية أخرى	٦١٢	٤٠,٥٠	١١٥٨٤	٢٥,٩٨	١٨٩٢٨	٦٤,١٤
اليانسون	٢٤٦٥	١٧٣,٣٤	٢٤٥٩	١٨٧,٥٦	٩٩٨	١٠٧,١٥

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

٢ -٢ مساحة بعض محاصيل الخضر الشتوية الرئيسية، وإنتاجها وغلتها:

تشمل هذه المجموعة، طائفة من المحاصيل المختلفة، مثل البازلاء الخضراء، والفول الأخضر، والملفوف، والقرنبيط، والسلق، والبصل الأخضر، والخس، وغيرها من المحاصيل. لتكوين صورة عن واقع زراعة هذه المحاصيل، وإنتاجها وغلتها، في عام ٢٠٠٨ أنظر معطيات الجدول (٤ -٧).

تبين معطيات الجدول (٤ -٧)، تراجع المساحة المزروعة، بالسلق، مع أن هذا المحصول، مهم في المطبخ السوري، في حين ازداد إنتاجه وإنتاجيته. في حين ازدادت المساحة المزروعة بأغلب محاصيل الخضر

جدول(٤ -٧) مساحة محاصيل الخضر الشتوية، وإنتاجها، وغلتها

المحصول	المساحة(هكتار)	الرقم القياسي لعام ٢٠٠٨ بالقياس إلى عام ٢٠٠٠	الإنتاج (طن)	الرقم القياسي لعام ٢٠٠٨ بالقياس إلى عام ٢٠٠٠	الإنتاجية كغ/هكتار	الرقم القياسي لعام ٢٠٠٨ بالقياس إلى عام ٢٠٠٠
البازلاء الخضراء	٣١٤١	١٢٣,٠٣	٢٠٨٠٨	١٣٦,٩٦	٦٤٣٤	١١١,٣٣
الفول الأخضر	٦٠٤٣	١١٩,٥٦	٥٠٣١٣	١٦٤,٤٦	٨٣٢٦	١١٠,٣٢
الملفوف	٢١٠١	١٠٣,٣٣	٣٨٩٥٥	٩٠,٨٥	١٨٥٤١	٨٨,٣١
القرنبيط	١٥٧٠	١٠٦,١٥	٢٩٦٣٣	٩٩,٤٢	١٨٨٧٥	٩٣,٦٦
السلق	٩٣٨	٩١,١٥	١٢٦٨٧	١٠٥,٢٤	١٣٥٢٦	١١٥,٤٨
البصل الأخضر	٣٦٥٤	١٢٠,٠٧	٤٨٤٥٠	٩٤,٧٤	١٣٢٥٩	٧٨,٥٥
الخس	٢٦٩٠	١٢٨,٥٨	٥٢٣٧٦	١١٣,١٦	١٩٤٧١	٨٨,٠٠
محاصيل أخرى	٩٩٩٣	٢٨٣,٥٧	١٠٣٢١٧	٢٢٧,٥٩	١٠٣٢٩	٨٠,٢٦

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

الشتوية، لكن إنتاج الملفوف والقرنبيط والبصل الخضر، فقد تراجع بنسب مختلفة، وازداد إنتاج البازلاء (٣٦,٩٦%)، والفول الأخضر (٦٤,٤٦%) وغيرها.

٣ - مساحة المحاصيل الصيفية، وإنتاجها وغلتها:

تضم قائمة المحاصيل الصيفية، عدداً كبيراً، ومتنوعاً، من المحاصيل المنتجة للغذاء للإنسان، وللحيوان، منها محاصيل حبية، ومنها محاصيل خضرية.

٣ -١ - مساحة محاصيل الحبوب الصيفية، وإنتاجها وغلتها:

لتكوين صورة، عن مساحة بعض محاصيل الحبوب الصيفية، وإنتاجها وغلتها، انظر معطيات الجدول (٤ -٨).

جدول (٤ -٨) مساحة بعض محاصيل الحبوب الصيفية، وإنتاجها، وغلتها، في عام ٢٠٠٨

البيان	المساحة		الإنتاج		الإنتاجية	
	هكتار	الرقم القياسي ٢٠٠٨ بالنسبة لعام ٢٠٠٠	طن	الرقم القياسي ٢٠٠٨ بالنسبة إلى عام ٢٠٠٠	كغ/هـ	الرقم القياسي ٢٠٠٨ بالنسبة إلى عام ٢٠٠٠
الذرة الصفراء	٥٠٣٦٠	٩١,٠٤	١٧٧٠٣٦	٩٢,٩٣	٣٥١٥	١٠٢,٠٦
الذرة البيضاء	١٩٧٥	٥٦,٠٧	١٤٧٦	٦٢,٢٢	٧٤٧	١١٠,٩٩
الفاصولياء الحب	٥٤٦	٤٥,٦٥	٩٢٩	٤٨,١٨	١٧٠٣	١٠٥,٦٤
السمسم	٤٤٤٥	٦٩,٤٥	٢٨٧٧	٧٢,٦٨	٦٤٧	١٠٤,٦٩
الفول السوداني	٦٢٤١	٦٠,٨٢	١٨٧٧٠	٦٦,٧٨	٣٠٠٧	١٠٩,٧٨
عباد الشمس	٦٧٠٧	٢٠١,٥٩	١٠٢٠٤	١١٨,٢٢	١٥٢١	٥٨,٦٣
فول الصويا	٦٤٢	٢٣,٠٣	١٣٦٩	٣٥,٩٧	٢١٣٢	٥٦,١٩

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٤ -٨)، تراجع مساحات أغلب المحاصيل الصيفية، المنتجة للحبوب، باستثناء محصول عباد الشمس، الذي ازدادت مساحته، بنحو ١٠٠ بالمائة، مقارنة مع مساحته في عام ٢٠٠٠. وبطبيعة الحال، تراجع المساحة، أدى إلى تراجع الإنتاج، مع أن إنتاجية، أغلب المحاصيل المدروسة، قد ازدادت.

٣ -٢ مساحة الشوندر السكري، وإنتاجه، وغلته:

يعد السكر، مادة غذائية أساسية، في سورية، فهو يستهلك بشكل مباشر، في الكثير من الوجبات السورية، ويدخل في صناعة الحلويات السورية، الحائزة على شهرة عربية.

ويستخدم الشوندر السكري، أيضا، مادة علفية أساسية للمواشي، ويحسن كثيراً، من خصوبة التربة، من خلال زيادة المادة العضوية فيها.

وإن المصدر الوحيد المحلي، للحصول على السكر، هو الشوندر السكري، الذي تبين معطيات الجدول (٤ -٩) حالته الراهنة في سورية.

جدول (٤ -٩) مساحة الشوندر السكري، وإنتاجه وغلته، في سورية

البيان	المساحة		الإنتاج		الغلة	
	هكتار	الرقم القياسي	طن	الرقم القياسي	كغ/ هكتار	الرقم القياسي
١٩٩٧	٢٦٦٤٧	١٠٠	١١٢٦٣٩١	١٠٠	٤٢٢٧١	١٠٠
١٩٩٨	٢٨٦٦٣	١٠٧,٥٦	١٢٠٢١٥٣	١٠٦,٧٢	٤١٩٤١	٩٩,٢١
١٩٩٩	٢٩٩٥٣	١١٢,٤٠	١٣٣٠٣٨٧	١١٨,١١	٤٤٤١٦	١٠٥,٠٧
٢٠٠٠	٢٧٤٧٤	١٠٣,١٠	١١٧٥٣٢٦	١٠٤,٣٤	٤٢٧٨٠	١٠١,٢٠
٢٠٠١	٢٦٦٠٠	٩٩,٨٢	١٢١٥٤٧٧	١٠٧,٩٠	٤٥٦٩٥	١٠٨,١٠
٢٠٠٢	٢٩٥٩٧	١١١,٠٧	١٥٢٢٧٠٢	١٣٥,١٨	٥١٤٤٩	١٢١,٧١
٢٠٠٣	٢٨٢١٣	١٠٥,٨٧	١٢٠٥١٥٩	١٠٦,٩٩	٤٢٧١٧	١٠١,٠٥
٢٠٠٤	٢٧٥٩٠	١٠٣,٥٣	١٢١٧٦٥٨	١٠٨,١٠	٤٤١٣٥	١٠٤,٤٠
٢٠٠٥	٢٥٩٩٩	٩٧,٥٦	١٠٩٦٢٩١	٩٧,٣٢	٤٢١٦٧	٩٩,٧٥
٢٠٠٦	٣٢٥٦٢	١٢٢,١٩	١٤٣٧٩٢١	١٢٧,٦٥	٤٤١٥٩	١٠٤,٤٦
٢٠٠٧	٢٨١٩٢	١٠٥,٧٩	١٣٦٦٤٥٣	١٢١,٣١	٤٨٤٧٠	١١٤,٦٦
٢٠٠٨	٢٩٥٢٥	١١٠,٨٠	١١٠٤٨٦١	٩٨,٠٨	٣٧٤٢١	٨٨,٥٢

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الدول(٤٤) من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦. والجدول(٤٤) من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٤ -٩)، أن المساحة المزروعة بالشوندر السكري، لم تتغير بصورة جوهرية، في أثناء المدة المرصودة، يشذ عن ذلك، عام ٢٠٠٦، إذ ازدادت المساحة المزروع، بالشوندر السكري، بنحو ٢٢ بالمائة. وينطبق ذلك، أيضا، على إنتاجه، الذي سجل زيادة بلغت نحو ٢٧ بالمائة، مقيسة إلى عام ١٩٩٧. من جهتها، إنتاجيته من وحدة المساحة المزروعة به، لم تسجل تغيرات جوهرية، فهي تتذبذب، صعوداً أو هبوطاً، حول قيمتها المتوسطة، للمدة كلها.

من المعلوم، أن الشوندر السكري، يزرع مرويا،وتتركز زراعته، في سهل الغاب، وفي بعض مناطق حلب، ودير الزور، والرقة. ولأن سورية لاتكفي ذاتها، من مادة السكر، فمن الممكن، أن توسع زراعته، في المناطق الشرقية من البلاد، ويمكنه، الدخول في دورات زراعية مختلفة، فهو يزرع في ثلاث عروات: شتوية، وربيعية، وخريفية.

٣ -٣ مساحة البندورة، وإنتاجها، وغلتها، في سورية:

تعد البندورة، من أهم المواد الغذائية، في سورية، فهي تستهلك على مدار السنة، ويمكن إنتاجها، أيضا، على مدار السنة، ويندر أن تقدم وجبة، في المطبخ السوري، بدون مشاركة، وحضور البندورة. إضافة إلى ذلك، فهي تستهلك طازجة، بصورة رئيسية، لكنها تستهلك مصنعة، على شكل عصائر، أو مخللات. انظر معطيات الجدول (٤ -١٠).

تبين معطيات الجدول (٤ -١٠)، أن المساحة المزروعة بالبندورة، قد تراجعت بنسبة ٩ بالمائة، في عام ٢٠٠٨، بالمقارنة مع عام ١٩٩٧، في حين ازداد الإنتاج، بنحو ٥٧ بالمائة، وازدادت الإنتاجية بنسبة زادت على ٧٢ بالمائة.

تجدر الإشارة، إلى أن أعلى نسبة تراجع للمساحة المزروعة بالبندورة، قد حصلت في عام ٢٠٠٥، وفيه حصل أعلى زيادة في الإنتاجية، التي بلغت نحو ٧٩,٦ بالمائة مقارنة بإنتاجية عام ١٩٩٧، وهذا يؤشر، على إمكانية زيادة

الإنتاج، بزيادة الإنتاجية، وتقليل المساحات المزروعة، من جراء تحسين الخدمات الإنتاجية، واستخدام أصناف جديدة، عالية الإنتاجية.

جدول (٤ -١٠) مساحة البندورة الحقلية، وإنتاجها، وغلتها، في سورية

البيان	المساحة		الإنتاج		الغلة	
	هكتار	الرقم القياسي	طن	الرقم القياسي	كغ/هكتار	الرقم القياسي
١٩٩٧	١٧٢٤٧	١٠٠	٤٠٧٠٥٢	١٠٠	٢٣٦٠١	١٠٠
١٩٩٨	١٦٨١٥	٩٧,٤٩	٣٥٨٢٣٨	٨٨,٠٠	٢١٣٠٥	٩٠,٢٧
١٩٩٩	١٣٥٩٦	٧٨,٨٣	٣٢٩٣٥١	٨٠,٩١	٢٤٢٢٤	١٠٢,٦
٢٠٠٠	١٧٦٥٦	١٠٢,٣٧	٤٧٣٩٧٣	١١٦,٤٤	٢٦٨٤٥	١١٣,٧
٢٠٠١	١٥٨٢٠	٩١,٧٢	٤٢٤٧١٤	١٠٤,٣٣	٢٦٨٤٧	١١٣,٧
٢٠٠٢	١٦٦٠٢	٩٦,٢٦	٥٦١٥٦٢	١٣٧,٩٥	٣٣٨٢٦	١٤٣,٣
٢٠٠٣	١٤٣٣٢	٨٣,٠٩	٥٣٩٢٢٨	١٣٢,٤٧	٣٧٦٢٥	١٥٥,٦
٢٠٠٤	١٤٦٥٥	٨٤,٩٧	٥٥٨٧٦٢	١٣٧,٢٧	٣٨١٢٨	١٦١,٥
٢٠٠٥	١٢٦١٥	٧٣,١٤	٥٣٤٧٤٤	١٣١,٣٦	٤٢٣٩٠	١٧٩,٦١
٢٠٠٦	١٤٥٠٧	٨٤,١١	٦٠٢٥٨٨	١٤٨,٠٣	٤١٥٣٧	١٧٥,٩
٢٠٠٧	١٥٢٣٥	٨٨,٣٣	٧٣١٢٥١	١٧٩,٦٤	٤٧٩٩٧	٢٠٣,٣٦
٢٠٠٨	١٥٦٩٥	٩١,٠٠	٦٣٩٥٣١	١٥٧,١١	٤٠٧٤٨	١٧٢,٦٥

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول (٥٦) من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦. والجدول (٥٦) من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

من المعلوم، أن البندورة تزرع في الحقل، مروية، أو بعلية، وتزرع، أيضاً، في ظروف محمية.بل إن إنتاج البندورة المحمية، صار غالبا على إنتاج البندورة الحقلية، في سورية. انظر معطيات الجدول (٤ -١١).

جدول (٤ -١١)　　　　إنتاج البندورة، في البيوت البلاستيكية

البيان	البيوت البلاستيكية		المساحة		الإنتاج		الغلة	
	العدد(بيت)	الرقم القياسي	هكتار	الرقم القياسي	طن	الرقم القياسي	كغ/هكتار	الرقم القياسي
١٩٩٩	٥١٧٨٣	١٠٠	٢١٧٥	١٠٠	٢٨٠٨٤٦	١٠٠	٥٤٢٤	١٠٠
٢٠٠٠	٥٣٩٢٩	١٠٤,١	٢٢٦٦	١٠٤,١٨	٢٧٩٢٤٥	٩٩,٤٣	٥١٧٨	٩٥,٤٦
٢٠٠١	٥٥٨٣٨	١٠٧,٨	٢٥٤٣	١١٦,٩٢	٣٤٧٠٥٠	١٢٣,٥٧	٥٨٠٠	١٠٦,٩٣
٢٠٠٢	٥٦٤٣١	١٠٨,٩	٢٣٩٨	١١٠,٢٥	٣٣٨٥٨٦	١٢٠,٥٥	٦٠٠٠	١١٠,٦١
٢٠٠٣	٦٣٥٨١	١٢٢,٧	٢٧١٩	١٢٥,٠١	٣٨٣٨٨٦	١٣٦,٦٨	٦٠٠٠	===
٢٠٠٤	٦٧٧٦٨	١٣٠,٨	٣٠٥٠	١٣٤,٥٩	٤٠٦٦٠٨	١٤٤,٧٨	٦٠٠٠	===
٢٠٠٥	٧٠٤٣٤	١٣٦,٠	٣١٦٩	١٣٩,٢٩	٤٢٢٥٩٨	١٥٠,٤٧	٦٠٠٠	===
٢٠٠٦	٧٢٢١٠	١٣٩,٤	٣٢٤٩	١٤٩,٣٧	٤٣٣٢٦٠	١٥٤,٢٧	٦٠٠٠	===
٢٠٠٧	٨٣٥٣٤	١٦١,٣	٣٧٥٩	١٧٢,٨٢	٥٠١٢٠٤	١٧٨,٤٦	٦٠٠٠	===
٢٠٠٨	٨٧٢٨٨	١٦٨,٥	٣٩٢٨	١٨٠,٥٩	٥٢٣٧٢٨	١٨٦,٤٨	٦٠٠٠	===

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨، جدول ٦٠.

تبين معطيات الجدول (٤ -١١)، أن عدد البيوت البلاستيكية، في سورية قد ازداد، بنحو٦٨,٥ بالمائة، مقارنة مع عددها في عام ١٩٩٩، وازداد المساحة بنحو ٨٠,٦ بالمائة، وازداد الإنتاج بنحو ٨٦,٤٨ بالمائة.

بكلام آخر، ثمة ظروف ملائمة جداً، لإنتاج البندورة، في كل الأوقات، في عروات شتوية، أو ربيعية، أو صيفية، أو خريفية، خصوصا، بوجود طلب كبير عليها، في السوق المحلية، وكذلك في الأسواق الخارجية.

٣ -٤ - مساحة البطاطا، وإنتاجها وغلتها، في سورية:

تعد البطاطا، من المكونات الأساسية، لسلة الغذاء، في سورية، فهي تشارك منفردة، أو مع غيرها،في تكوين العديد، من وجبات المطبخ السوري.

إضافة إلى إن البطاطا السورية، المزروعة في التربة الحمراء، تتميز بمواصفاتها الجيدة، من الناحية الغذائية، أم من ناحية قابليتها للحفظ، والتصنيع. لتكوين صورة، عن مساحة البطاطا، وإنتاجها، وغلتها، في سورية انظر معطيات الجدول (٤ -١٢).

جدول (٤ -١٢)

مساحة وإنتاج وغلة البطاطا في سورية

البيان	المساحة		الإنتاج		الغلة	
	هكتار	الرقم القياسي	طن	الرقم القياسي	كغ/هكتار	الرقم القياسي
١٩٩٧	١٧٩٤٤	١٠٠	٢٦٥٥٠٧	١٠٠	١٤٧٩٦	١٠٠
١٩٩٨	٢٢١٧٧	١٢٣,٥٩	٤٩٢٢٦٤	١٨٥,٤	٢٢١٩٧	١٥٠,٠٢
١٩٩٩	٢٤٧٧٩	١٣٨,٠٩	٤٩٩٢٠٣	١٨٨,٠١	٢٠١٤٦	١٣٦,١٥
٢٠٠٠	٢٢٧٨٣	١٢٦,٩٦	٤٨٤٧٧٨	١٨٢,٥٨	٢١٢٧٨	١٤٣,٨
٢٠٠١	٢١٢٤٣	١١٨,٣٨	٤٥٣٤٣٥	١٧٠,٧٨	٢١٣٤٥	١٤٤,٢٦
٢٠٠٢	٢٤١٠٢	١٣٤,٤٧	٥١٣١٥٣	١٩٣,٢٧	٢١٢٩١	١٤٣,٨٩
٢٠٠٣	٢٤٧٨٩	١٣٨,١٤	٤٨٦٦٠٥	١٨٣,٢٧	١٩٦٣٠	١٣٢,٦٧
٢٠٠٤	٢٧٣٠٤	١٥٢,١٦	٥٤١٧٤٣	٢٠٤,٠٤	١٩٨٤١	١٣٤,٠٩
٢٠٠٥	٢٩٣٤٧	١٦٣,٥٤	٦٠٨٤٨٠	٢٢٩,١٧	٢٠٧٣٤	١٤٠,١٣
٢٠٠٦	٢٧٧٦٦	١٥٤,٧٣	٦٠٣٤١١	٢٢٧,٢٦	٢١٧٣٢	١٤٦,٨٧
٢٠٠٧	٣١٠٨٣	١٧٣,٢٢	٥٧٠١٢٨	٢١٤,٧٣	١٨٣٤٢	١٢٣,٩٦
٢٠٠٨	٣٦١٧٢	٢٠١,٥٨	٧٢٠٤٩٢	٢٧١,٣٦	١٩٩١٨	١٣٤,٦١

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول (٦٣) من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦ والجدول (٦٣) من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٤ -١٢) أن المساحة المزروعة بالبطاطا، قد زادت على ١٠٠ بالمائة، في عام ٢٠٠٨، مقارنة بمساحتها،في عام ١٩٩٩، في حين ازداد الإنتاج بنحو١٧١ بالمائة، وازدادت الغلة أيضا بنحو عن ٣٤ بالمائة في المدة ذاتها.

توجد في سورية، ظروف، وإمكانيات كبيرة، للتوسع في زراعة البطاطا في المستقبل، بما يلبي الطلب المتزايد عليها، في السوق المحلية، أو في الأسواق الخارجية.

٣ -٥ مساحة بعض المحاصيل الصيفية الأخرى، وإنتاجها وغلتها:

تزرع في سورية، طائفة أخرى، متنوعة، من المحاصيل الصيفية، بعضها يستخدم غذاءً للإنسان، وبعضها الآخر يستخدم غذاءً للحيوان. لتكوين صورة، عن واقع زراعة، هذه المحاصيل، يمكن النظر في معطيات الجدول (٤ -١٣).

تبين معطيات الجدول (٤ -١٣)، تنوعاً كبيراً، في المحاصيل الصيفية، التي تزرع في سورية. إضافة إلى ذلك،فهي تبين تناقص المساحة المزروعة، من بعضها، مثل عباد الشمس الزيتي، والفصة الرعوية، والفاصولياء الخضراء، في حين، ازدادت مساحة محاصيل أخرى، مثل الذرة الرعوية، والثوم، والفليفلة، وغيرها، بمقادير متفاوتة. وازدادت، بصورة عامة، إنتاجية وحدة المساحة، بمقادير مختلفة، باستثناء إنتاجية البطيخ الأحمر، والباذنجان، والثوم الجاف، والبصل الجاف، وغيرها، فقد تراجعت إنتاجيتها.

٤ - المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة وإنتاجها، وعددها.

يزرع في سورية، نحو ٢٢ نوعاً، من الأشجار المثمرة، يمثل إنتاجها نحو ٢٢,٢ بالمائة، من مجمل الإنتاج الزراعي، يأتي في مقدمتها، الزيتون، والحمضيات. يعود الفضل، في تنوع، زراعة الأشجار المثمرة، في سورية، إلى الظروف المناخية الملائمة، ووجود الأراضي الزراعية المناسبة.

جول (٤ -١٣)   مساحة بعض المحاصيل الصيفية الأخرى، وإنتاجها وغلتها

في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع عام ١٩٩٩

البيان	المساحة		الإنتاج		الغلة	
	هكتار	الرقم القياسي	طن	الرقم القياسي	كغ/هكتار	الرقم القياسي
الفصة الرعوية	٢٨٠٩	٧٢,٢٤	٧٧٣١٤	٧٦,٦٧	٢٧٥٢٤	١٠٥,٣٦
الذرة الرعوية	٧٣٢٩	٢٩٢,٨٨	٧٣٦٨٢	٢٣١,٩٣	١٠٠٥٥	٧٩,١٩
عباد الشمس الزيتي	١٨٨	٤٥,٠٨	٤٣٢	٥٩,٩٣	٢٢٩٨	١٣٢,٧٥
عباد الشمس		٩٢,٠٢		٧٦,٩٩		٨٣,٦٦
البطيخ الأحمر	٢٤٠٢٨	٢٠٧,٥٨	٣٦٦٧٢٢	١٤١,٨٥	١٥٢٦٣	٦٨,٣٣
البطيخ الأصفر	٦٣٧٩	١٢٢,٣٢	٦٠٩٥٠	١٣٦,٣٣	٩٥٥٥	١١١,٤٥
الفاصولياء الخضراء	٣٠٩٦	٩٢,٩١	٢٩٥٦٠	٨٥,٨٧	٩٥٤٨	١٠٣,١٨
اللوبياء الخضراء	١١٢٩	١٤٠,٦٩	٦٢٢٠	٢٣٩,٥٣	٥٥٠٨	١٧٠,٢١
القرع واليقتين	٥٦٣٥	٢٦٥,٥٥	٣٨٥٠٦	٣٣٢,٧٨	٦٨٣٤	١٢٥,٣٢
الباذنجان	٨٠٨١	١٥٧,١٥	١٦٥٢١٣١	١٤٤,١٧	٢٠٤٤٥	٩١,٧٣
خيار وقثاء	١٠٢٦٩	١٥٠,٨٥	١٣٩٨٨٧	١٤٩,١١	١٣٦٢٢	٩٨,٨٣
الثوم الجاف	٤٢٠٧	١٨٧,٨٩	٣٢٤٢٧	١٧٩,٥٨	٧٧٠٨	٩٥,٦٦
الباميا	٦٢٩٠	١٨١,٧٩	٢٠٠٨١	١٧١,٨٦	٣١٩٣	٩٤,٥٥
الكوسا	٥٣٤٩	١٠٣,١٤	٩٦٧٨٢	١٠٩,٣٩	١٨٠٩٢	١٠٦,٠٥
البصل الجاف	٦٢٧٣	١٣٢,٥١	٩٤٢٢٨	١٠٣,٥٤	١٥٠٢٠	٧٨,١٣
الفليفلة	٤٣٨٢	١٨٥,٦٧	٦٧١٧٣	٢٠١,٢٤	١٥٣٢٩	١٠٨,٣٧
خضار مختلفة	٣١٥٢	٣٠٩,٠٢	٤١٠٧٧	٤٣٣,٧٥	١٣٠٣٢	١٤٠,٣٧

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

٤ -١ المساحة المزروعة بالزيتون، وعدد الأشجار،وإنتاجها، في سورية:

تعد زراعة الزيتون، من أهم زراعات الأشجار المثمرة في سورية، ولهذا فهو يصنف، زراعة إستراتيجية. يشارك زيت الزيتون، بصفته مادة غذائية، في الكثير، من وجبات المطبخ السوري، ولا تغيب حبات الزيتون، عن موائد السوريين، في صباحاتهم.

إضافة إلى القيمة الغذائية العالية، التي تتميز بها ثمار الزيتون، وزيته، فإن زيت الزيتون، بوجه خاص، يتميز بخصائصه العلاجية، فهو يساعد في الشفاء، من عدد من الأمراض الجلدية، وغير الجلدية، مثل الكولسترول، في الدم.

من جهة أخرى، فإن مخلفات، عصر الزيتون، تشكل مادة علفية ممتازة، ومصدراً لطاقة التدفئة، إضافة إلى استخدام زيت الزيتون، في صناعة الصابون. باختصار، فإن شجرة الزيتون، التي تشغل موقعا مهما في ثقافة شعب سورية (شجرة مباركة)، تعطي منتجات متنوعة، فائقة الأهمية، ولهذا تنتشر زراعتها، في أغلب مناطق سورية. انظر معطيات الجدول (٤ -١٤).

تبين معطيات الجدول (٤ -١٤)، أن المساحات المزروعة بالزيتون، قد زادت بنحو ٣٨ بالمائة في عام ٢٠٠٨، مقارنة مع عام ١٩٩٧، وازداد عدد الأشجار المزروعة، بنحو ٥١ بالمائة، وازداد عدد المثمر منها بنحو ٨٧ بالمائة.. اللافت في معطيات الجدول (٤ -١٤)، وضوح ظاهرة المعاومة، وتحسن الإنتاج، بصورة عامة،إذ ازداد إنتاج عام ٢٠٠٧ بنحو٢٢,٩ بالمائة، قياسا إلى إنتاج عام ١٩٩٧، وكلتاهما كانتا سنتا معاومة، أو بنحو ٥ بالمائة في عام ٢٠٠٨، قياسا إلى عام ١٩٩٨ وكلتاهما سنتا إنتاج.

٤ -٢ زراعة الحمضيات، وإنتاجها، في سورية:

تقع سورية في بيئة، حوض البحر الأبيض المتوسط المناخية، حيث تنتشر زراعة أنواع الحمضيات المختلفة. ومع أن، هناك، بعض بساتين البرتقال، التي تجاوز عمرها، قرناً ونصفاً، من الزمن، كما هو حال، بعض

بساتين قرية زغرين، الوقعة شمال مدينة اللاذقية، فإن زراعة الحمضيات، لم تنتشر، في سورية، على نطاق واسع، إلا في العقود الثلاثة الماضية.

جدول (٤ -١٤) تطور زراعة الزيتون، وإنتاجه، في سورية

البيان	المساحة		عدد الأشجار الكلي		منها مثمرة		الإنتاج	
	هكتار	الرقم القياسي	عدد (ألف)	الرقم القياسي	عدد (ألف)	الرقم القياسي	طن	الرقم القياسي
١٩٩٧	٤٤٥١٨٠	١٠٠	٥٩٧٣٩	١٠٠	٣٥٣٥٥,٢	١٠٠	٤٠٢٩٥٦	١٠٠
١٩٩٨	٤٥٩٦٦٩	١٠٣,٢	٦٢٣٠٠	١٠٤,٣	٣٦٧٠٠	١٠٣,٨	٧٨٥٠٠٠	١٩٤,٨
١٩٩٩	٤٦٩٨٥٧	١٠٥,٥	٦٣٣٧٩,٣	١٠٦,١	٣٨١٤٨,٢	١٠٧,٩	٤٠٠٥٠٩	٩٩,٤
٢٠٠٠	٤٧٧٩٩٣	١٠٧,٣	٦٤٣٤٣,٨	١٠٧,٧	٤٠٣٠٦,٢	١١٤,٠	٨٦٦٠٥٢	٢١٤,٩
٢٠٠١	٤٨٨٩٥٧	١٠٩,٨	٦٦٠٦٠,٦	١١٠,٥	٤٣٨٠٧,٢	١٢٣,٩	٤٩٦٩٥٢	١٢٣,٣
٢٠٠٢	٥٠١٤٦٨	١١٢,٦	٧١٠٢٥,٣	١١٨,٩	٥١٣٧٤,١	١٤٥,٣	٩٤٠٩٤١	٢٣٣,٥
٢٠٠٣	٥١٦٩٥٠	١١٦,١	٧٣٩٤٨,٢	١٢٣,٨	٥٢٦٨٩	١٤٩,٠	٥٥٢٢٧٧	١٣٧,٠
٢٠٠٤	٥٣١٣٩١	١١٩,٣	٧٥٩٨٩,٩	١٢٧,٢	٥٥٧٧٤	١٥٧,٧	١٠٢٧١٦٦	٢٥٤,٩
٢٠٠٥	٥٤٤٦٥٢	١٢٢,٣	٧٨٩٦٨	٢٣٢,٢	٥٨١٠١	١٦٤,٣	٦١٢٢٢٣	١٥١,٩
٢٠٠٦	٥٦٤٦٥٢	١٢٦,٨	٨٢٢٩٩,٣	١٣٧,٧	٦١٢٤٧,٩	١٧٣,٢	١١٩٠٧٨١	٢٩٥,٥
٢٠٠٧	٦٠٠٤٩٨	١٣٤,٨	٨٧٥١٤,٠	١٤٦,٥	٦٤١٥٨,٧	١٨١,٤	٤٩٥٣١٠	١٢٢,٩
٢٠٠٨	٦١٧٠٦٠	١٣٨,٦	٩٠٤٢٩,٥	١٥١,٣	٦٦٣٩٣,٧	١٨٧,٨	٨٢٧٠٣٣	٢٠٢,٢

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ٧٨ من المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٦، والمجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٨.

تعد شجرة البرتقال، من صنف الأشجار المعمرة، والمتطلبة لخدمات زراعية كثيرة. فهي بحاجة إلى السقاية، مرات عديدة، وبحاجة إلى التسميد، وإلى التقليم، وإلى الحماية، من الأمراض، لكي تنتج إنتاجاً، وفيراً، في كل عام.

تتميز ثمار البرتقال، بفوائدها الغذائية، وهي طازجة، أو على شكل عصائر. ونظراً لمحدودية المناطق التي تنتشر فيها، زراعة الحمضيات، فالبلدان التي تزرع فيها، تتمتع بميزة نسبية كبيرة، خصوصا، وان الطلب على البرتقال، يزداد باستمرار، في الأسواق المحلية، والعالمية. المعطيات الواردة، في الجدول (٤ -١٥)، تفيد في تكوين صورة، لواقع زراعة الحمضيات، وإنتاجها، في سورية.

جدول (٤ -١٥) تطور زراعة الحمضيات، وإنتاجها، في سورية

البيان	المساحة		عدد الأشجار الكلي		المثمر منها		الإنتاج	
	هكتار	الرقم القياسي	العدد (ألف)	الرقم القياسي	العدد (ألف)	الرقم القياسي	طن	الرقم القياسي
١٩٩٧	٢٦٤٠٠	١٠٠	١٠١٧١,٦	١٠٠	٧٢٨٤,٤	١٠٠	٥٥٠٠٠٠	١٠٠
١٩٩٨	٢٧٠٠٠	١٠٢,٣	١٠٧٤٥	١٠٥,٦	٧٤٣٩	١٠٢,١	٧٤٠٠٠٠	١٣٤,٥
١٩٩٩	٢٧٠٠١	١٠٢,٣	١٠٧٤٦,٤	١٠٥,٦	٧٨٦٨,١	١٠٨,٠	٧١٩٦١٩	١٣٠,٨
٢٠٠٠	٢٧٤١٨	١٠٣,٨	١٠٧٩٣	١٠٦,١	٨١٢٩,٨	١١١,٦	٨٠٠٠٠٠	١٤٥,٤
٢٠٠١	٢٨٢١٤	١٠٦,٨	١٠٩٠٤	١٠٧,٢	٨٤١٠,٥	١١٥,٤	٨٣٣٤٤٩	١٥١,٥
٢٠٠٢	٢٨١٨١	١٠٦,٧	٩٨١٨,٩	٩٦,٥	٨٥٩٢,٥	١١٧,٩	٧٤٦١٨٥	١٣٥,٦
٢٠٠٣	٢٩٢٧٩	١١٠,٩	٩٩٦٦	٩٧,٩٨	٨٩٢٠,٩	١٢٢,٤	٦٥٢٥٣١	١١٨,٦
٢٠٠٤	٣١٢٠٩	١١٨,٢	١٠٥٩٩,٣	١٠٦,٣	٩٤٤٣	١٢٩,٦	٨٤٤٠٩٥	١٥٣,٤
٢٠٠٥	٣١٨٧٠	١٢٠,٧	١٠٨١٧	١١٢,٦	٩٤٨٨	١٣٠,٢	٧٧٧٨١٧	١٤١,٤
٢٠٠٦	٣٣٧٩٤	١٢٨,٠	١١٤٥٥,٦	١١٢,٦	٩٩٨٨,٢	١٣٧,١	٩٠٧٠١٦	١٦٤,٩
٢٠٠٧	٣٥٩٦٠	١٣٦,٢	١٢١٠٥,٤	١١٩,٠	١٠٥٥٦,٩	١٤٤,٩	٩٦٦٨٧٠	١٧٥,٧٩
٢٠٠٨	٣٧٥٢١	١٤٢,١	١٢٥٠٧	١٢٢,٩	١١٠٨٧,٤	١٥٢,٢	١٠٤٦٤٥٦	١٩٠,٢

المصدر: أعد الجدول، استنادا إلى معطيات الجدول٩٦ من المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٦، ولعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٤ -١٥)، أن زراعة الحمضيات، في توسع مستمر، خصوصا، في مناطق الساحل السوري، حيث أخذت تحل محل شجرة الزيتون، في المناطق السهلية المروية. ففي السنوات، التي شملتها الدراسة، ازدادت مساحة الحمضيات بنحو ٤٠ بالمائة، وازداد عدد الأشجار الإجمالي بنحو ٢٢,٩ بالمائة، وازداد عد المشمر منها بنحو ٥٢,٢ بالمائة. ونتيجة لكل ذلك، ازداد إنتاج الحمضيات بنحو ٩٠,٢ بالمائة في عام ٢٠٠٨، مقارنة بعام ١٩٩٧. ومن المتوقع، أن يستمر التوسع، في هذه الزراعة، وإنتاجها، مستقبلاً، نظراً لتوسع الطلب العالمي، على ثمار الحمضيات، بمختلف أنواعها. ما ينقص إنتاج الحمضيات، في سورية، هو وجود منظمات تسويقية، على درجة عالية من الكفاءة، تتولى الترويج للحمضيات السورية، وتسوقها، في مختلف مناطق العالم.

٤ -٣ - زراعة الأشجار المثمرة الأخرى، وإنتاجها:

تزرع في سورية، أنواع عديدة، من الأشجار المثمرة الأخرى، لتكوين صورة، عن واقع زراعتها، في سورية، فإن معطيات الجدول (٤ -١٦) سوف تكون مفيدة.

تبين معطيات الجدول (٤ -١٦)، تراجع المساحات المزروعة بالعنب (٢١,٩%) والتين (١٠%)، والجوز (٣٢,٢%)، والتفاح (٤,١%)، والأجاص (٢٩,٥%)، والرمان (٣٤,١%)، والسفرجل (٤٣,١%)، والفستق الحلبي (٤,٦%) والإكيدنا (٢٠,٦%)، والنخيل (٦٦,٥%).

من جهة أخرى، ازدادت المساحات المزروعة بالمشمش (٩,١٨%)، والخوخ (٣٠,٩%)، والجانرك (١٥٣,٣%)، والكرز (٣٩,٩%)، واللوز (٤٤%)، والدراق (٢٨,١%)، والليمون (٦٦%)، والبرتقال (٦٣,١%).

جدول (٤ -١٦) مساحة الأشجار المثمرة، وإنتاجها وعددها، في سورية في عام ٢٠٠٨ مقارنة مع عام ٢٠٠٠.

البيان	المساحة		عدد الأشجار الكلي		المثمر منها		الإنتاج	
	هكتار	الرقم القياسي	العدد ألف	الرقم القياسي	العدد ألف	الرقم القيلس	طن	الرقم القياسي
العنب	٥٤٧١٤	٧٨,١	٤٦٥٥٩,٤	٩٤,٣	٢٨٦٦,٣	٨٨,٠٢	٢٨٠٩٣٩	٦٨,٦
التين	٩٦٥٠	٩٠,٠	٢٣٤٠	٨٥,٦	٢٣٤٠	٩٥,٦	٤٠٢٦٢	٩١,٣
المشمش	١٣٥٦١	١٠٩,٢	٣٠٥٢,٨	٩٤,٧	٢٥٨١,٨	١٠٢,٠٢	١٠٠٩٠٢	١٢٧,٩
الجوز	٣٢٣٣	٦٧,٨	٧٩٣,٥	٩٩,٩	٥٥٩,٦	٩٤,٧٩	١٢٧٥٥	٨٩
التفاح	٤٧٣٦٠	٩٥,٩	١٤٦٣٨,٢	٩٠,٣٣	١٠٤٧٧٩	٩٨,٣٨	٣٦٠٦٩٧	١٢٥,٧
الأجاص	٤١١٥	٧٠,٥٣	١٥١٠,٧	٧٤,٥	١١١٧,١	٧٧,١	٢٤٥٧٧	٨٠,٢٧
الخوخ	٣٤٨٣	١٣٠,٩	١٤٣٢,٣	١١٦,٥	١٠٨٢,٩	١٠٠,٩	٣١٥٢٧	١٢٠,٤
الجانرك	١٧١٦	٢٥٣,٣	٦٩١,٩	١٠٢,١	٥١٨,١	٨٤,٩	١٦٢٢٤	١٢٤,٠
الرمان	٤٣٥٤	٦٥,٩	٢٧١٤,٤	٨٠,٣٤	٢٥١٢,٩	٧٩,٧٩	٥٦٢٨٢	٨٥,٧
الكرز	٢٦٥٣٣	١١٩,٣	٧٧٠٧,٦	١٢٥,١	٥٢٥١	١٥٥,٠	٤٨٨٨٢	٨٥,٧
اللوز	٦٠٠٨٨	١٤٤,٥	٢٣٤٦٢	١٠٨,٦	١٥٦٢٤,٨	١٧٧,٩	٨٢٦١٦	١٣٢,٦
الدراق	٦٨٢٥	١٢٨,١	٢٧٩٣,٣	١٠٤,٣	٢٣٠٥,١	١١١,٧	٥٦٣٦١	١٣٤,٠
السفرجل	٥١٥	٥٦,٩	٢٢٩,٦	٥٩,١	١٩٦,٧	٥٦,٩	٤٣٠١	٥٢,١
الفستق الحلبي	٥٦١٥٢	٩٥,٤٣	٩٣٨٧,٩	٩٦,١٨	٦٣٦٨,٨	١٣٤,٨	٥٢٥٥٦	١٣١,٦
اكيدنيا	٨٥	٧٩,٤	٨٠,٥	١٥٢,٧	٦٥,٤	١٤٧,٣	١٨٧١	١٩٣,٦
النخيل	٣٤٩	٣٤,٥	٢١٥	١٦٥,٢	٨٥,٦	١١٢,٦	٣٤٨٥	١١٤,٢
الليمون	٦٠٩٦	١٦٦	٢٢١٥,٨	١٦٩,٧	١٩٤١,٦	٢١٣,٥	١٣٧٣٤٥	١٦٤,٥
البرتقال	٢٢٣٧٨	١٦٣,١	٧٢٢٨,٦	١٣٤,١	٦٣٤٩,١	١٥٧,٠	٦٥٧٦٩٥	١٦١,٥

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى الجداول:٧٩ إلى٩٨ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦. ولعام ٢٠٠٨.

وقد أدت هذه التغيرات، في المساحات المزروعة، بالأشجار المثمرة، إلى تغيرات، في عدد الأشجار الكلي، وعدد المثمر منها، وفي كميات الإنتاج. انظر معطيات الجدول (٤ -١٦).

٥ - المنتجات الغذائية الحيوانية، في سورية:

الإنسان في الأصل نباتي، صار نباتياً لاحماً، في مرحلة مبكرة، من وجوده، إذ تعود على استهلاك المنتجات الحيوانية، وقد حصل ذلك، في الغالب الأعم، عن طريق الصدفة، وأثناء زمن طويل نسبياً. وفي الوقت الراهن، يوجد نباتيون، يرفضون تناول المنتجات الحيوانية، يدفعهم إلى ذلك أسباب مختلفة، بعضها صحي، وأغلبها ثقافي ديني.

لقد احدث تحول الإنسان، من نباتي، إلى نباتي - لاحم، تطورا مهماً، في حياته، من جهة، فقد حصل، على مصدر للغذاء جديد، كان في حينه فائضاً في الطبيعة، ولا يزال، في الوقت الراهن، متاحاً بوفرة نسبية. ومن جهة ثانية، فإن تناول الإنسان المنتجات الحيوانية، أحدث تطورا نوعياً، في مؤشرات حياته، فصار، بفضل البروتينات الحيوانية، والمواد الغذائية الحيوانية الأخرى، أطول عمراً، وأقوى بنية. لكن، من جهة ثالثة، دفعه هذا التحول، إلى تطوير مهاراته، ووسائله في مجال الصيد، وثانياً؛ تعلم كيف يؤهل الحيوانات البرية، ويربيها، ويكاثرها.

يوجد، في سورية، ثروة حيوانية متنوعة، ومهمة جداً لتزويدها السوق المحلية، بالمنتجات الحيوانية المتنوعة، تشغل الأبقار مقدمتها. لتكوين صورة، عن تطور إنتاج الأبقار، في سورية، فإن معطيات الجدول (٤ -١٧) تفيد في ذلك.

تبين معطيات الجدول (٤ -١٧)، أن منتجات الأبقار، في سورية، تزيد من سنة إلى أخرى، باستثناء إنتاج الجبنة، الذي انخفض، بصورة حادة. ففي عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠، ازداد إجمالي الحليب المنتج ٣٩ بالمائة وازدادت الكمية المستهلكة منه، طازجا، بنسبة تزيد على ٢٦ بالمائة.

جدول (٤ -١٧) إنتاج الأبقار، في سورية، في عام ٢٠٠٨

البيان	كمية الإنتاج (طن)	الرقم القياسي بالقياس إلى عام٢٠٠٠
إجمالي حليب البقر	١٦٠٩٣٦٥	١٣٩,١٧
مستهلك منه طازج	٦٥١٥٥٢	١٢٦,٠٧
السمن ٤%	٦٠١٥	١٤٣,٦٢
الزبدة ٦%	٣٨٥٦	٢١٥,٠٠
الجبن١٧%	١٨٤٠١	٤٣,١٧
نواتج أخرى	٣٧٧٨٠٨	١٤٨,٧
لحم البقر	٦٣٧٥١	١٣٦,٢١

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى معطيات المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

أما إنتاج السمن، فقد ازداد بنحو ٤٣ بالمائة، وزاد إنتاج الزبدة على ١١٥ بالمائة، وازداد إنتاج لحم البقر بنحو ٣٦ بالمائة تقريبا، في نهاية المدة بالمقارنة مع بدايتها.

تجدر الإشارة، إلى أن عدد الأبقار الإجمالي، في سورية، بلغ في عام ٢٠٠٨ نحو ١١٠٩٢٠٢ رأس، منها ٦٢٩٥٧٩ رأس إناث حلوب، و١٧٤٤٧٣ رأس إناث غير حلوب، و٣٢٢٣١٦ رأس عجل، و٥٩٠٤ رأس ثيران، وإن الإمكانيات، والظروف، المتاحة في سورية، تسمح بمضاعفة هذا العدد.

إلى جانب، الثروة البقرية المهمة، يوجد، في سورية، ثروة غنمية مهمة أيضا، بلغ عددها في عام ٢٠٠٨ نحو١٩٢٣٦٧٠٣ رأس، منها نحو ١٣٤٨١٧٧٦ رأس حلوب، و٥٧٥٤٩٢٧ رأس غير حلوب، وثمة إمكانيات طبيعية، واقتصادية، لمضاعفة عددها، في حال تأمنت، بعض المعطيات التنظيمية، والإدارية. لتكوين صورة،عن واقع إنتاج الأغنام، في سورية، يمكن النظر في معطيات الجدول (٤ -١٨).

جدول (٤ -١٨) إنتاج الأغنام في سورية في العام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠

البيان	الإنتاج (طن)	الرقم القياسي
إجمالي الحليب	٧١٢٩٢١	١٦٠,٠٠
مستهلك منه طازج	١٥٥٠٨٩	٢٢١,٨٠
السمن ٦%	٧٩٤١	١٠٥,١٣
الزبدة ٦%	٥٨٣٥	٦٠٢,٧٨
الجبن ٢٢%	٥٩٣٧٨	١٤٨,٨٥
نواتج أخرى	٨٢٣٥٨	١٤٦,٢٠
اللحم	١٨٤٥٠٠	١٠٠,١٩
الصوف	٢٠٢٥٨	١٢٧,٠٦

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ١١٠ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٤ -١٨)، أن جميع منتجات الأغنام، قد ازدادت بنسب كبيرة تقريباً، كان أكبرها زيادة الزبدة (٦٠٢,٧٨%)، جاء بعدها زيادة الحليب المستهلك طازجا (١٢١,٨٠%). وقد حصل مجمل هذه الزيادات، من حيث الأساس، نتيجة زيادة عدد الأغنام في عام ٢٠٠٨ مقارنة مع عددها في عام ٢٠٠٠. غير أن، ثمة إمكانيات كبيرة، لزيادة إنتاج الأغنام، في سورية، نتيجة لتحسين إنتاجيتها، خصوصا، وإن هناك تجارب إقليمية، أثبتت إمكانية مضاعفة إنتاج غنم العواس، من الحليب، أكثر من خمسة أمثال وضعه الحالي.

يوجد في سورية أيضا، ثروة مهمة من الماعز، لتكوين صورة عن واقع إنتاجها انظر الجدول (٤ -١٩).

جدول (٤ -١٩) إنتاج الماعز في سورية في عام٢٠٠٨ بالمقارنة مع عام٢٠٠٠

البيان	الإنتاج (طن)	الرقم القياسي
إجمالي الحليب	٩٩٢٤٠	١٤١,١١
المستهلك منه طازجا	٢٨١٩٢	١٢٦,٩٢
السمن ٤%	٥٣٠	١٢٣,٥١
الزبدة ٧%	٣٨٤	٢١٥,٧٣
الجبن ٢٠%	٧٨١٤	١٦٢,٥٢
نواتج أخرى	١٣٢٤٩	١٣٦,٠٦

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ١١١ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٤ -١٩)، أن الأرقام القياسية لجميع منتجات الماعز في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٠، قد ازدادت بنسب مختلفة، كان أعلاها للزبدة (١١٥,٥٢%)، جاء بعدها للجبن(٦٢,٥٢%)، وقد تحققت، هذه الزيادات، بالدرجة الأولى، نتيجة زيادة عدد رؤوس الماعز، فإنتاجية الماعز من الحليب، لا تزال منخفضة، بسبب ظروف تربيتها. فمن المعلوم أن الماعز، تربى، في الغالب الأعم، بطريقة الرعي السارح، في المناطق الجبلية، أو بصحبة قطعان الأغنام. غير أن أهمية الماعز، تنبع من تحملها للظروف الطبيعية، التي تربى فيها، والتي لا تلائم، في بعض الحالات، تربية غيرها من المواشي.

إلى جانب الأبقار، والغنم، والماعز، وهي القطعان الرئيسة، في سورية، هناك قطعان، أقل أهمية منها، تربى في سورية مثل؛ قطعان الجاموس، والجمال، وغيرها، من الحيوانات الزراعية الأخرى.

يوجد في سورية، أيضاً، ثروة مهمة، من الدواجن، والطيور الأهلية، المختلفة. فمن المعلوم، إن منتجات الدواجن، والطيور المختلفة، تتميز

بأهميتها الفائقة، في المطبخ السوري، وفي النظام الغذائي السائد، ولهذا فهي تحوز، على اهتمام خاص، في سورية. لتكوين صورة، عن واقع تربية الدواجن في سورية، انظر معطيات الجدول (٤ -٢٠).

البيان	عدد دجاج (ألف)		حمام	حبش	أوز	بط	أرانب
	الكلي	البياض					
٢٠٠٨	٢٣١٤٣	١٥٥٤٧	١٧٦٢,٢	٢٤٠,٤	٥١,١	٤٧,٠٣	١٤٥,٩
الرقم القياسي	١٠٧,٠٠	١٠٩,٦٧	١٠١,٧١	٩٥,٤٩	١٠٠,٥	٩٤,١٢	٨٧,٩٣

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى بيانات الجدول (١١٦) من المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٤ -٢٠) أن عدد الدجاج الكلي قد ازداد بنحو ٧ بالمائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة مع عام ٢٠٠٠، وازداد عدد البياض منه بنحو ٩,٦٧ بالمائة، في حين تراجعت إعداد بقية الطيور، والدواجن، والأرانب، في سورية.

من جهة أخرى، فإن إنتاج البيض ولحم الفروج قد ازداد خلال الفترة بنسبة كبيرة. جدول (٤ -٢١).

جدول (٤ -٢١) إنتاج الدواجن في سورية في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠

البيان	الإنتاج	الرقم القياسي
البيض (بالألف)	٣٠٢٧٨٨٥	١١٨,٩٣
لحم دجاج وفروج ودواجن أخرى (طن)	١٨٠٣٧٨	١٦٩,٢٠

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول١١٦ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٤ -٢١) الزيادة المهمة، التي حصلت في إنتاج البيض (١٨,٩٣%)، وفي إنتاج اللحم الأبيض (٦٩,٢٠%)، في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠. علما أن جميع مؤشرات إنتاج الدواجن والطيور والحيوانات، في سورية، كانت قد تراجعت في عام ٢٠٠٨ عن مستواها في عام ٢٠٠٧، نتيجة الظروف الطبيعية غير المواتية، وخصوصا انحباس الأمطار.

ونظرا للاستجابة العالية للدواجن عموما، للطرق الحديثة في التربية، وتوفر القاعدة العلفية الضرورية، إذ أن سورية بلد منتج للحبوب، فإنه يمكن مضاعفة إنتاج سورية من البيض، ومن اللحم الأبيض. في الوقت الراهن يجري الحديث على مصانع لإنتاج البيض، واللحم.

إن التنوع البيئي في سورية، وانتشار النباتات الزهرية، التي يرعى عليها النحل، تشكل أساسا جيدا لتربية النحل، غير أن واقع الحال، هو غير ذلك، فلا تزال تربية النحل، دون المستوى المطلوب. لتكوين صورة عن واقع إنتاج نحل العسل، في سورية، انظر معطيات الجدول (٤ -٢٢)

جدول (٤ -٢٢) عدد خلايا النحل، وإنتاجها في سورية في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠.

البيان	خلايا النحل			إنتاج العسل (طن)	
	بلدية	حديثة	إجمالي	عسل	عسل شمعي
٢٠٠٨	١١٨٢٣٤	٤٢٢٧٩٣	٥٤١٠٢٧	٢٤٦٢	١١١
الرقم القياسي	١٥٦,١٩	١٥٦,٩٤	١٥٦,٧٧	١٤٦,٨	١٣٣,٧٣

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ١٢٠ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

تبين المعطيات في الجدول (٤ -٢٢) أن إنتاج العسل في سورية قد ازداد بنسبة تزيد على٤٦ بالمائة بين عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٠، وهذه زيادة جيدة بطبيعة الحال، لكن السؤال: لماذا لا يتم التوسع بتربية النحل؟ خصوصا، وإن الطلب على العسل، هو في الأساس كبير، وهو يتوسع

باستمرار، وإن أسعاره مجدية اقتصادياً. إضافة إلى أن تكاليف إنشاء مشروع، لتربية النحل، غير مرتفعة، بصورة عامة، ويمكن استعادة رأس المال المستثمر، في سنة، أو سنتين، على الأكثر، من بدء المشروع بالإنتاج. وهناك غياب لافت لتربية النحل عن الاقتصاد المنزلي، مع أنها، كانت مزدهرة، في الخمسينات، والستينات، من القرن الماضي، خصوصا، في الخلايا التقليدية. ثمة إمكانية لتربية من خلية، إلى خمس خلايا، حديثة، في كل بيت ريفي، وهذا بحد ذاته في حا حصوله، يمكن أن يشكل إنجازا كبيرا.

لا يختلف كثيرا، وضع إنتاج الأسماك، في سورية، عن وضع إنتاج نحل العسل، إلا في ناحية جوهرية واحدة، على الأقل، وهي أن الشواطئ البحرية السورية، فقيرة جدا، بالثروة السمكية، ولا يتم التعويض عنها، بالصيد في المياه الدولية، بسبب افتقار سورية، إلى أسطول حديث للصيد، يستطيع الصيد في المياه الدولية. وللأسف لا يجري التفكير في ذلك، مع أن دولاً اقل إمكانيات من سورية، طورت، ومنذ سنين، أسطولاً للصيد، في المياه الدولية (بلغاريا، اليمن، المغرب وغيرها)، وهناك بلدان تصيد، وتصنع، وتصدر في عرض البحر. لتكوين صورة، عن واقع إنتاج الأسماك، في سورية انظر معطيات الجدول (٤ -٢٣).

جدول (٤ -٢٣) واقع إنتاج الأسماك في سورية في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠

البيان	الإنتاج (طن)	الرقم القياسي
أسماك بحرية	**٣٢١٢**	**١٢٤,٤٤**
أسماك مزارع	**٨٥٩٤**	**١٢٦,٤٣**
أسماك سدود وبحيرات	**٣٧٨٤**	**٩٤,٨١**
المجموع	**١٥٥٩٠**	**١١٦,٦١**

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ١٢١ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٤ -٢٣)، إن إنتاج الأسماك، في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠، قد حقق نموا مهما، مع ذلك، لا يزال، إنتاج الأسماك، في سورية، أقل بكثير، من حجم الطلب المحلي عليه. إضافة إلى إن أنماط العيش السائدة، في الريف، وفي الأحياء الفقيرة، في المدن، تحد كثيراً من استهلاك السمك، بسبب ارتفاع أسعاره، من جهة، ولكونه غير متاح بالكميات الكافية من جهة أخرى. ونظراً لأن الذوق الاستهلاكي للسوريين يفضل المأكولات الطازجة، ولهذا فإن استهلاك السمك المعلب، غير منتشر، في سورية كثيراً.

٦ - السياسات السورية، في مجال تنمية الإنتاج، الزراعي، وإنتاجيته:

تشغل قضايا الأمن الغذائي والمائي، حيزاً مهماً في السياسة السورية الكلية، وفي السياسة القطاعية، والجزئية. فالسياسات الاقتصادية الكلية، أم السياسات الزراعية، وأدواتها التنفيذية، تؤدي دوراً حاسما، في تنمية الموارد الغذائية، أم في تأمينها، عن طريق التجارة الخارجية.

في السابق، كانت السياسة الاقتصادية الكلية، والسياسة الزراعية، بوجه خاص، تعتمد الأدوات التخطيطية، لتحقيق أهدافها المقررة. فحتى عام ١٩٨٦، كانت السياسات الاقتصادية الكلية، في سورية، تعتمد المنطلقات الآتية:

- التركيز على الملكية الحكومية، لوسائل الإنتاج.

- سيطرة الحكومة، على التجارة الخارجية، وترك بعض النوافذ الصغيرة، للقطاع الخاص.

- تكفل الدولة التشغيل الكامل، للقوى العاملة.

- العمل على استقرار الأسعار، من جراء، التحديد المسبق، لأسعار مدخلات، ومخرجات العملية الإنتاجية.

ومن أجل، تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، فقد اعتمدت الحكومة، نهج التخطيط المركزي، وأنشأت، لهذا الغرض، جهازاً معقداً، ومتشابكاً. فبعد أن يقر المجلس الزراعي الأعلى، الخطة الخماسية الزراعية،

يتم توزيعها، على خطط سنوية، للتنفيذ. بموجب هذه الخطط السنوية، يتم تحديد المساحات الزراعية، من كل محصول، وأنواع المحاصيل، التي ينبغي زراعتها، والدورات الزراعية، التي ينبغي إتباعها.

لقد أثبتت التجربة، فشل هذه السياسة، في تحقيق تنمية دائمة، لقطاع الزراعة، بل تسببت، في مشكلات عديدة، للقطاع الزراعي. لهذا أجرت الحكومة، بعد عام ١٩٨٦، بعض التعديلات، على هذه السياسة، وقد شمل التعديل، جميع المجالات، التي لها علاقة، بالإنتاج الزراعي.

ففي مجال الاستثمار الزراعي، صدر القانون رقم ١٠ لعام ١٩٨٦، الذي أجاز إنشاء شركات زراعية مشتركة، ثم صدر لاحقا، القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١، الخاص بتشجيع الاستثمار، في سورية، بصورة عامة. لقد منحت القوانين المذكورة، مزايا عديدة، للمستثمرين السوريين المغتربين، وللعرب، والأجانب. ومما جاء، في القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ بهذا الخصوص:

- السماح باستيراد، جميع مستلزمات، إنشاء المشروع، وجميع مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى وسائط النقل، وسيارات الخدمة، استثناء من أحكام تقييد الاستيراد.

- الإعفاء من الضرائب، والرسوم المالية، والجمركية، وغيرها، لمدة خمس سنوات، للمشاريع الخاصة، وسبع سنوات، للمشاريع المشتركة، مع الحكومة.

- السماح بتحويل الأرباح، والعائدات، إلى الخارج، والسماح بتحويل رأس المال الخارجي، إلى الداخل.

- السماح للمستثمرين، بالاقتراض من المصارف المحلية، بالعملة المحلية.

- السماح للمستثمرين، بالتأمين على مشروعاتهم، لدى مؤسسات التأمين المختلفة.

- السماح للعمال، والخبراء، والفنيين العرب، والأجانب، العاملين في المشروعات المرخصة، بموجب القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١، بتحويل نسبة

٥٠ بالمائة، من صافي أجورهم، ورواتبهم، ومكافآتهم، و١٠٠ بالمائة، من تعويضات، نهاية الخدمة.

وفي مجال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، فقد جرى تعديل السياسات الزراعية المتبعة، لجهة الحد، من الدعم الحكومي، المقدم لهذه المستلزمات، والسماح للقطاع الخاص، بأن يشارك في تأمينها. في السابق، كان الدعم يقدم للأسمدة، والمبيدات، والبذور، والغراس، والأعلاف، إضافة إلى المحروقات، والزيوت، وغيرها، من مستلزمات الإنتاج الزراعي. في الوقت الراهن، تم تخفيف دعم المحروقات، والزيوت، من جراء رفع أسعارها، وأبقي على القروض الزراعية، ومستلزمات الري، والخدمات الإرشادية.

وفي مجال، سياسات الإنتاج الزراعي، فقد تم الانتقال، من سياسة التدخل الحكومي الشاملة، عبر الخطة الملزمة، إلى سياسة، وضع المؤشرات العامة للإنتاج، خصوصاً، تلك المتعلقة، بالمحاصيل الإستراتيجية الغذائية، والصناعية، والمساهمة بتأمين مستلزمات إنتاجها، وتحديد التركيبة المحصولية، والدورة الزراعية المناسبة. في هذا المجال ثمة أربعة محددات رئيسية، للخطة الزراعية، التي تعدها وزارة الزراعة، سنويا وهي:

- تحديد نسبة ٨٠ بالمائة، للزراعات الشتوية، و٢٠ بالمائة، للزراعات الصيفية، في الأراضي، التي تروى، من الآبار الارتوازية.

- منع الزراعات الصيفية المروية، في منطقتي الاستقرار الرابعة، والخامسة، بهدف ترشيد استخدام المياه.

- اعتماد نسبة تكثيف ١٠٠ بالمائة، في مناطق الاستقرار الزراعي، للاستفادة من الموارد المائية المتاحة.

- إلغاء الزراعات البعلية، في منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة.

وفي مجال، الإدارة المتكاملة، للموارد المائية، اتخذت الدولة، جملة من الإجراءات، لتنمية هذه الموارد، وترشيد استعمالاتها. لقد تكفلت الدولة، بإنشاء السدود، والخزانات المائية، كما تكفلت، بإنشاء شبكات الري الرئيسية، على

أن يشارك المستفيدون، بجزء من تكاليفها. لقد حدد القانون رقم ٤٦ لعام ١٩٧٢، رسوم الري بمقدار ٧٠ لير سورية، للهكتار، وقد عدل هذا الرسم، بموجب القانون رقم ١٩ لعام ١٩٨٩، ليصير ١٠٧٥ ليرة سورية للهكتار، وعدل للمرة الثانية بموجب القانون رقم ٨ لعام ١٩٩٦،ليصير ٢٥٠٠ للهكتار، ليعدل للمرة الثالثة، في عام ٢٠٠٠ ليصير ٣٥٠٠ ليرة سورية للهكتار، متضمنا تكاليف التشغيل، والصيانة.

وفي عام ٢٠٠٦ صدرت جملة من القرارات، التي تشجع على الانتقال إلى الري الحديث، من خلال منح القروض اللازمة، لهذا الغرض، بدون فوائد، بل إعفاء المقترض من نسبة من القرض، تصل إلى ٢٥ بالمائة منه، بعد إنجاز شبكة الري الحديث.

وفي مجال، الخدمات الإنتاجية الزراعية،التي تشمل بصورة رئيسية؛ خدمات التمويل الزراعي، والإرشاد الزراعي، والبحوث الزراعية، والخدمات البيطرية، ومكافحة الحشرات، فلا تزال الدولة تحرص على رعايتها، بصورة كلية، أو جزئية، لدورها المساند، والداعم، للإنتاج الزراعي. وتهدف الدولة، من وراء رعايتها، لهذه الخدمات، تحسين مستوى تقديمها، بما يساهم، في تحقيق التنمية الزراعية الدائمة.

من المعلوم، أن الدولة، تؤمن عبر المصرف الزراعي التعاوني، القروض الزراعية، بمختلف أنواعها، وفئاتها، للمزارعين، بفائدة متدنية جداً، وبشروط ميسرة، كما أنها تساهم، في تأمين بعض مستلزمات الإنتاج، وتقدميها، للفلاحين، قروضاً زراعية.

في مجال البحث العلمي، فإن المؤسسات الحكومية، من جامعات، ومعاهد، ومراكز بحثية، تتولى، هذا الموضوع بالكامل. ورغم أن النجاحات المحققة، على هذا الصعيد، لا تزال متواضعة، إلا أن هناك فرصاً متاحةً أكبر بكثير، مما هو متاح في الوقت الراهن، على هذا الصعيد.

في مجال البحث العلمي الزراعي، تحتاج سورية، إلى سياسة بحثية مختلفة، تعيد النظر، في الأطر التنظيمية، والإدارية، للبحوث الزراعية، وتأمين المستلزمات البحثية المختلفة (المادية والبشرية)، إلى جانب التحفيز المادي للباحثين. تحتاج سورية، في هذا المجال، إلى إطار تنظيمي وطني (أكاديمية للعلوم مثلا)، لتشجيع البحث العلمي، وتوجيهه، والإشراف عليه، وتأمين التمويل اللازم له.

في مجال تطوير التقنيات الزراعية، تركز السياسات الزراعية السورية، على تشجيع المزارعين، على استخدام، مختلف وسائل الإنتاج الزراعي الحديثة، ما تعلق منها بأدوات العمل، (مثل الآلات، والتجهيزات الزراعية المختلفة، ومنظومات الري الحديث، وغيرها)، أو مواد العمل (مثل البذور، والشتول، والغراس المحسنة، والأسمدة، والمبيدات، والأعلاف وغيرها)، وتأمين الموارد المالية، لتأمينها، واستخدامها.

ففي مجال الأسمدة، لا تزال الدولة، تحتكر تأمين الأسمدة، من العناصر الكبرى، سواء عن طريق إنتاجها، أو استيرادها، أما العناصر الصغرى، فقد سمح للقطاع الخاص، بأن يتولى تأمينها. وتبقى الحكومة محتفظة لنفسها، بالرقابة على نوعية الأسمدة المستوردة، ومدى مطابقتها للمواصفات المعتمدة.

في مجال المبيدات الحشرية، تحدد الحكومة، الكمية المطلوبة، منها سنويا، وتترك المجال للقطاع الخاص، للمشاركة في تأمينها. قبل عام ١٩٨٧ كانت الحكومة، قد سمحت للقطاع الخاص، بتأمين ١٠ بالمائة، من احتياجات القطر، من المبيدات، رفعت هذه النسبة لاحقاً، حتى تجاوزت ما نسبته ٥٠ بالمائة، في عام ١٩٩٦، أما في الوقت الراهن، فإن دور الحكومة، يقتصر على تأمين المبيدات، للمكافحة العامة، ولمكافحة سونة القمح، والجراد، والجنادب، وأعشاب القطن، وآفات الحراج، إضافة إلى المبيدات الخاصة، بالمكافحة الإجبارية، التي تنفذها الدولة. وينبغي التذكير بالبرامج الحكومية، للمكافحة الحيوية، والتي أثبتت فعالية كبيرة في الحمضيات، والتفاح، والزيتون، والقطن.

وفي مجال اللقاحات، والأدوية البيطرية، فإن دور الحكومة يقتصر، على توفير اللقاحات الضرورية، لحملات التلقيح، التي كانت توزع مجاناً، وفي الوقت الراهن، توزع بسعر الكلفة. بل أخذت الحكومة تشجع القطاع الخاص، لتأمين مختلف أنواع اللقاحات، والأدوية (إنتاجاً أم استيراداً).

فيما يتعلق بالبذور المحسنة، للمحاصيل الرئيسية (القمح، البطاطا، الشوندر السكري، الذرة الصفراء، القطن)، فلا تزال الدولة، تحتكر تأمينها للمزارعين، بأسعار كلفتها، وأنشأت لهذا الغرض، مؤسسات مختصة، بإكثار البذار. أما بقية البذور، فقد ترك للقطاع الخاص تأمينها، عن طريق الاستيراد، على أن تراقب الحكومة، نوعيتها، ومدى مطابقتها، للمواصفات المعتمدة.

وفي مجال الغراس المثمرة، فإن القطاع الخاص، يتولى تأمين الجزء الأكبر منها، في الوقت الراهن، وتقتصر مشاركة الحكومة، على غراس الزيتون، والحمضيات، والأشجار الحراجية، وتبيعها بأسعار رمزية.

فيما يخص الأعلاف، فإن الدولة كانت تعتمد، في تأمينها، على المصادر المحلية، وأنشأت لهذا الغرض المؤسسة العامة للأعلاف. لكن بعد عام ١٩٨٧، سمحت الدولة للقطاع الخاص، بإنتاج الأعلاف، واستيرادها، والتجارة بها، وفق مواصفات معينة، وتحت إشراف المؤسسة العامة للأعلاف.

ينطبق الحال ذاته، على الآلات الزراعية، إذ كانت الدولة تحتكر إنتاجها، واستيرادها، لكنها سمحت فيما بعد للقطاع الخاص، لكي يتولى إنجاز هذه المهمة.

الفصل الخامس

استقرار الإمدادات الغذائية، واستدامتها، في سورية

١ -مقدمة

يعتمد الأمن الغذائي السوري، على قدرة الزراعة المحلية، على إنتاج الغذاء، بالدرجة الأولى، وضمان استقرار إمداد السوق المحلية به، وإتاحته للمواطنين، والتأكد من حصول، كل منهم، على ما يحتاجه من غذاء.

وإذا كان إنتاج الغذاء، يعتمد على تطوير الزراعة المحلية، واستغلال الموارد المتاحة، بكفاءة عالية، فإن استقرار، إمداد السوق المحلية، بالغذاء يعتمد، من جهة، على قدرة سورية على استيراد، ما يسد العجز في الإنتاج المحلي، من المواد الغذائية، ومن جهة ثانية، على تطوير البنية التحتية التسويقية، ونظام التسويق، بصورة عامة، كي تتاح السلع الغذائية، للمواطنين، في الوقت والمكان المناسبين، وبالشكل المناسب، وبما يلائم القدرة الشرائية المتاحة، من جهة ثانية.

في الفصول السابقة، تمت معالجة قدرة الزراعة المحلية،على إنتاج الغذاء، بالمتاح لديها، من موارد زراعية طبيعية، وغير طبيعية. في هذا الفصل سوف تدرس الإمكانيات المتاحة لدى سورية، لاستيراد ما تحتاجه من غذاء لسد العجز الحاصل، والآليات التسويقية المستخدمة، لإتاحة الغذاء، للمواطنين، والمستهلكين، بصورة عامة.

٢ - تطوير القدرات السورية على استيراد الغذاء:

من الناحية الواقعية، لا يستطيع أي بلد، أن ينتج، كلّ ما يستهلك، من منتجات غذائية، لهذا فهو يسعى، إلى سد النقص الحاصل، في الغذاء، عن طريق الاستيراد. وحتى لو توفرت الظروف، والإمكانيات، للاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، وهذه فرضية نظرية، فإن تحقيق ذلك، سوف يكون على حساب الانتفاع الأمثل، بالموارد المتاحة. السبب في ذلك، يعود إلى استبعاد تأمين مزايا نسبية، لإنتاج كلّ ما يحتاجه البلد المعني من غذاء، وإذا توفرت هذه المزايا، فلن تكون تنافسية. هذا يعني ببساطة، أنه لضمان استقرار إمداد السوق، بالمنتجات الغذائية، لا بد من تطوير قدرات البلد، على استيراد، ما يعجز عن إنتاجه، وهذا يمكن تحقيقه بطريقتين: الطريق الأولى، وهي المفضلة، أن تطور الزراعة المحلية قدراتها، على إنتاج فوائض، من المنتجات الزراعية، التي تتمتع بمزايا تنافسية لديها، وتصديرها، من أجل تغطية تكاليف استيراد، ما يحتاجه البلد من غذاء، لسد العجز الحاصل، في الميزان الغذائي المحلي.

أما الطريق الثانية، فهي أن يحقق ميزان المدفوعات، وخصوصا الميزان التجاري، فائضا يكفي، لتغطية استيراد حاجة البلد، من المنتجات الغذائية.

يتطلب سلوك الطريق الأولى، في سورية، أي تمكين الزراعة السورية، من إنتاج فوائض زراعية للتصدير، تطوير البنية التحتية، واستخدام التقانات الحديثة في الإنتاج، وتطوير آليات تسويقية جديدة، بما فيها الخدمات التسويقية المصاحبة، للمنتج حتى مستهلكه النهائي.

في حين تتطلب الطريق الثاني، التي ينبغي أن تكون، في مجمل الأحوال، مكملة للطريق الأولى، في حال الضرورة، وليس بديلا عنها، تطوير الفروع الاقتصادية التصديرية، وخصوصا الصناعة التحويلية، كي تحقق فوائض إنتاجية، يمكن استخدامها، في تغطية تكاليف استيراد المنتجات الغذائية الإضافية، لسد حاجة السوق المحلية.

٢ -١ التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية:

تعد التجارة الخارجية، بالمنتجات الزراعية، إحدى أهم العوامل لتطوير الزراعة، من خلال توليد طلب خارجي، على المنتجات الزراعية المحلية. ولكي تؤدي التجارة الخارجية، هذا الدور، لا بد من توفر مجموعة، من الشروط، من أهمها:

أ - وجود فوائض، من السلع الزراعية، معدة للتصدير.

ب - تميز هذه السلع، بمواصفات جيدة، تسمح لها، باختراق الأسواق الخارجية.

ت - تميز هذه السلع، بمزايا تسويقية، ومزايا تنافسية، في الأسواق الخارجية.

فيما يتعلق بالشرط الأول، فإنه يمكن تحقيقه، من خلال التركيز، على الزراعات، التي تتمتع بمزايا نسبية، في سورية، ويوجد عليها طلب، في الأسواق الخارجية. تشمل هذه الزراعات، في سورية، طائفة متنوعة، من محاصيل الحبوب، والخضار، والفواكه، والمحاصيل الصناعية.

أما فيما يتعلق بالشرط الثاني، فيمكن تحقيقه، عن طريق مراعاة متطلبات الأسواق الخارجية، وفي مقدمتها نوعية المنتجات، التي تفتقر إليها، المنتجات السورية، في كثير من الحالات، جزئيا، بسبب نوعية الأصناف المزروعة، وغالبا، بسبب الخدمات الإنتاجية، التي تقدم للمحاصيل، ورداءة الخدمات التسويقية، المصاحبة للمنتج النهائي.

من ناحية القيمة الغذائية، تتميز الفواكه السورية، بجودتها العالية، ولا ينقصها، كي تنافس، في الأسواق الخارجية، وخصوصا، الأوربية منها، سوى بعض اللمسات التسويقية، مثل الفرز الجيد، والأمبلاج المناسب، والسرعة، في إيصالها، إلى الأسواق الخارجية. وتجد منتجات مثل، القمح، والبطاطا، والتبغ، والقطن، وهي منتجات مهمة، في سورية، طلبا عليها في الأسواق الخارجية، العربية منها، والأوربية.

ولكي تستطيع المنتجات السورية، فتح الأسواق الخارجية، لا يكفي اعتمادها، على نوعيتها الجيدة، بل عليها، أن تنافس بأسعارها، أيضاً. فالنوعية الجيدة، والسعر المنخفض، هما عماد المنافسة في الأسواق. بكلام آخر، لا تستطيع المنتجات السورية، فتح الأسواق الخارجية، إذا لم تتمتع بمزايا تسويقية، وتنافسية، تجعلها تربح المنافسة، في الأسواق الخارجية.

ثمة علاقة متبادلة، بين قدرة المنتج الزراعي السوري، على دخول الأسواق الخارجية، والمنافسة فيها، وكسب هذه المنافسة، وبين تطوير هذه القدرة، لفتح أسواق جديدة، أو التوسع، في الأسواق التقليدية.

إن دخول المنتج الزراعي السوري، إلى سوق معينة، يعني أن ثمة أذواق استهلاكية، أصبحت مرتبط به، تولد طلبا عليه. وكلما توسع هذا الطلب، ازداد تخصيص موارد إنتاجية إضافية، يمكن تأمينها، من عائدات التصدير، لتأمين توسيع إنتاجه محلياً. بكلام آخر، تولد التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية، نوعين من المصالح: في الداخل، تولد مصلحة بمزيد من إنتاج سلع التصدير، وفي الخارج، تولد مصلحة باستهلاك، مزيد من السلع المستوردة، تقوم بين المصلحتين؛ علاقات متبادلة، يؤثر كل طرف فيها في الطرف الآخر، ويتأثر به.

تجدر الإشارة إلى أن من قواعد التجارة الخارجية، ما يملي على المصدر، أنه عندما تفتح سوقا لمنتجاته، عليه المحافظة عليه. وإذا كان افتتاح سوق خارجي، يتطلب جهدا كبيراً، وزمناً طويلاً نسبيا، فإن خسارته، يمكن أن تحصل بسرعة فائقة، وعندئذ، يصعب كثيراً استعادته. لهذا ينبغي المحافظة، بصورة مستمرة، ودائمة، على المزايا التسويقية، والتنافسية، للمنتجات، التي بها تفتح الأسواق الخارجية، وبتحسينها، وتطويرها، لكي تتم المحافظة على هذه الأسواق.

٢ -٢ واقع التجارة الخارجية السورية، بالمنتجات الزراعية:

تعد سورية بلداً زراعياً، بالدرجة الأولى، وهي تنتج من أجل تأمين الحاجات الداخلية، من المنتجات الزراعية، وتصدير الفوائض منها. تشير البيانات المتاحة، إلى أن قيمة،الصادرات السورية من الأغذية، والمشروبات بلغت نحو ٨٧٢٤٢,٤ مليون ليرة سورية، في عام ٢٠٠٦، في حين بلغت قيمة مستورداتها منها، في العام ذاته نحو ٥٣٦٦٣,٧ مليون ليرة سورية. وبذلك يكون الميزان التجاري الزراعي السوري، قد سجل رصيداً موجباً، بلغ نحو ٣٣٥٧٨,٧ مليون ليرة سورية. في عام ٢٠٠٨ صارت هذه المعطيات، نحو ٩٨٠٤٨,٦ للمستوردات، و١٤٨١٢٩,٧ للصادرات، وبلغ الفائض، في الميزان التجاري الزراعي السوري، نحو ٥٠٠٨١,١ مليون ليرة سورية.

توزعت الصادرات السورية، في عام ٢٠٠٨، على المواد الخام الزراعية، للصناعة، بنسبة ٩,٥١ بالمائة، وعلى المواد الخام، للاستهلاك المنزلي، بنسبة ٢٠,١٢ بالمائة. وكانت حصة المنتجات الغذائية، والمشروبات المصنعة، لزوم الصناعة، نحو ٤,٢٨ بالمائة، أما حصة الاستهلاك المنزلي، فكانت نحو ٦٦,٠٨ بالمائة.

أما المستوردات السورية، من الأغذية والمشروبات، فقد توزعت بنسبة ٣٨,٤٧ بالمائة، للمواد الخام الصناعية، و١٤,٥٢ بالمائة للمواد الخام المخصصة، لاستهلاك المنزلي، و١٥,٥١ بالمائة من المواد المصنعة، لزوم الصناعة، و٣١,٤٨ بالمائة لزوم الاستهلاك المنزلي.

تبين بيانات التجارة الخارجية السورية، إن الأمن الغذائي السوري، هو في وضعية جيدة، فالصادرات السورية، من الأغذية والمشروبات، تغطي قيمة الواردات منها.

من الناحية الكمية، فإن معطيات الميزان التجاري السوري، بالمنتجات الزراعية، تبين أن سورية، قد صدرت في عام ٢٠٠٦ نحو ٧١٢٠,٦ ألف طن، من الأغذية، والمشروبات، وقد كلف الطن الواحد نحو١٢٢٥٢ليرة سورية،

واستوردت بالمقابل نحو ٢٨١٤,٩ ألف طن، بكلفة ١٩٠٦٢ ليرة سورية للطن الواحد. هذا يعني أن الميزان التجاري الزراعي السوري، قد سجل رصيدا موجباً، بلغ نحو ٤٣٠٥,٧ ألف طن، في حين سجل رصيداً سالباً، من ناحية سعر الطن الواحد، بلغ نحو ٦٨١٠ ليرة سورية، بسبب أن المستوردات السورية، تتكون في غالبيتها العظمى، من مواد مصنعة، لزوم الاستهلاك المنزلي، تكون أسعارها مرتفعة عادة. لتكوين صورة، عن الميزان التجاري الزراعي السورية، في عام ٢٠٠٧، يمكن النظر في معطيات الجدول (٥ -١).

جدول (٥ -١)

الميزان التجاري الزراعي السوري في عام ٢٠٠٧ (الكمية بالطن، والقيمة مليون ليرة)

القسم	المستوردات		الصادرات		الرصيد	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
منتجات حيوانية	٨٨١١,٤	٧٦٦١٣	٢٠٨٣٩,٣	١٦٢٠٨٣	١٢٠٢٧,٩	٨٥٤٧٠
منتجات نباتية	٣٩٥٤٨,٩	٢٧٩٤٥٥١	٥٥٥٥٤	٢٨٥٠٩٥٥	١٦٠٠٥,١	٥٦٤٠٤
المجموع	٤٨٣٦٠,٣	٢٨٧١١٦٤	٧٦٣٩٣,٣	٣٠١٣٠٣٨	٢٧٠٣٣	١٤١٨٧٣
سعر الطن (ل.س)	١٦٩٨٤٣,٥		٢٥٣٥٤,٢		٨٥١٠,٧	

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث استنادا إلى معطيات الجدول ٣ من خلاصة التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٧، (المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٨).

في عام ٢٠٠٧، استوردت سورية نحو٧٦٦١٣ طناً، من المنتجات الحيوانية بقيمة، بلغت نحو٨٨١١٤٢٣ ألف ليرة سورية، وصدرت نحو١٦٢٠٨٣ طناً، بلغت قيمتها ٢٠٨٣٩٢٧٩ ألف ليرة سورية، بسعر ١١٥٠١٢ ليرة سورية، للطن الواحد، وصدرت بالمقابل نحو ١٦٢٠٨٣ طناً، بلغت قيمتها نحو ٢٠٨٣٩,٣ مليون ليرة سورية، بسعر ١٢٨٥٧١ ليرة سورية، للطن الواحد، وبذلك تكون سورية، قد حققت رصيداً موجباً سواء من حيث كمية الصادرات، أم من ناحية قيمتها، أم من ناحية سعر الطن الواحد. ينطبق الحال ذاته، على الصادرات، والمستوردات، من المنتجات النباتية، إذ

صدرت سورية نحو ٢٨٥٠٩٥٥ طناً بقيمة ٥٥٥٥٤ مليون ليرة سورية، بسعر للطن الواحد بلغ نحو ١٩٤٨٦ ليرة سورية، واستوردت بالمقابل، نحو ٢٧٩٤٥٥١ طناً، بقيمة ٣٩٥٤٨,٩ مليون ليرة سورية، بسعر ١٤١٥٢ ليرة سورية، للطن الواحد.

وإذا نظرنا إلى الميزان التجاري السوري، ككل، فسوف يتم الحصول، على صورة مختلفة، بعض الشيء. انظر معطيات الجدول (٥ -٢).

جدول (٥ -٢) الميزان التجاري السوري (الكمية: ألف طن، القيمة مليون ليرة سورية)

السنوات	استيراد		تصدير		الرصيد	
	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية
٢٠٠٠	١٨٧٥٣٥	٧٦٩٩	٢١٦١٩٠	٢١٠٩٦	١٩٨٦٥٥	١٣٣٩٧
٢٠٠١	٢٢٠٧٤٤	٨٨٣٨	٢٤٣١٤٩	٢٧٥٦٤	٧٧٥٧٤-	١٨٧٢٦
٢٠٠٢	٢٣٥٧٥٤	١٠٦٥٧	٣١٥٩١٩	٣١٣٠٥	٦٥٧٩٩	٢٠٦٤٨
٢٠٠٣	٢٣٦٧٦٨	١٠٦٢٠	٢٦٥٠٣٩	٢٦٢٧٥	٢٨٢٧١	١٥٦٥٥
٢٠٠٤	٣٨٩٠٠٦	١٢٨٠٤	٣٤٦١٦٦	٢٠٣٨٤	٢٤٨٤٠-	٧٥٨٠
٢٠٠٥	٥٠٢٣٦٩	١٩١١٥	٤٢٤٣٠٠	١٨٦٣٥	٧٨٨٦٩-	٤٨٠-
٢٠٠٦	٥٣١٣٢٤	١٩٢٠٥	٥٠٥٠١٢	٢٢٤٧٧	٢٦٣١٢-	٣٢٧٢
٢٠٠٧	٦٨٤٥٥٦	٢١٩٢٤	٥٧٩٠٣٤	١٧٨٠١	١٠٥٥٢٢-	٤١٢٣-

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدول ٩/١ من المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٧.

تبين معطيات الجدول (٥ -٢)، أن الميزان التجاري، قد سجل رصيداً سالباً في أغلب السنوات المرصودة، من ناحية القيمة، في حين سجل رصيداً موجباً، من ناحية الكمية. يفسر ذلك، كون المستوردات السورية، في أغلبها مواد مصنعة، أو نصف مصنعة، في حين أن أغلب الصادرات السورية تتكون من مواد خام، خصوصا، النفط، والفوسفات، والقطن. إضافة إلى ذلك، فقد ازدادت قيمة المستوردات، بنحو ٢٦٥ بالمائة، بين بداية المدة ونهايتها، في حين ازدادت، قيمة الصادرات بنحو ١٦٨بالمائة فقط، في المدة ذاتها. أما

ما يتعلق بكمية المستوردات، فقد ازدادت بنحو ١٨٥بالمائة، في حين تراجعت قيمة الصادرات، بنحو -١٥,٦ بالمائة، في المدة ذاتها.

من منظور الأمن الغذائي، يعد الميزان التجاري السورية، في وضعية غير جيدة، فما تحققه الزراعة السورية، من فوائض، يذهب لتمويل مستوردات أخرى، غير غذائية، مما يجعل، الأمن الغذائي السوري، في وضعية الخطر. غير أن الصورة، لا تتضح، من جراء النظر، في وضعية الميزان التجاري السوري فقط، بل من خلال النظر، في وضعية الميزان السلعي الزراعي السوري، أيضا.

٢ -٣ المجال الحيوي للتجارة الخارجية السورية:

من المعلوم، أن التجارة الخارجية، لأية دولة، تتأثر بجملة من العوامل، منها القواعد، والإجراءات الدولية، المنظمة لها، والعلاقات السياسية، القائمة، بين الدول.

لقد بذلت، في سبيل تطوير القواعد، والإجراءات، المنظمة للتجارة الدولية، في العقود الماضية، جهودا دولية، وإقليمية كبيرة، أفضت، في المحصلة، إلى تشكيل منظمة التجارة العالمية.إضافة إلى ذلك،هناك العلاقات السياسية، والاتفاقيات التجارية، الثنائية، والمتعددة الأطراف، التي تلجأ إليها الدول، لتأمين أسواق مستقرة لمنتجاتها.

على الصعيد الثنائي، أبرمت سورية، خلال العقود الماضية، اتفاقيات، وبروتوكولات تجارية، مع أغلب الدول العربية، والإقليمية، ومع دول بعيدة نسبيا عن سورية، مثل الهند، وباكستان، وغيرها، من البلدان. غير أن أغلب هذه الاتفاقيات، اقتصر على المسائل الجمركية، وعلى تبادل المعلومات، ولهذا فهي لم ترق، إلى مستوى الأسواق المشتركة، أو الأسواق المفتوحة، أو الكتل الاقتصادية. في السنوات الأخيرة، عملت سورية، على تحويل الاتفاقيات مع الدول العربية، إلى اتفاقيات مناطق تجارة حرة.

أما على المستوى المتعدد الأطراف، فقد شاركت سورية في اتفاقيات المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى، التي دخلت حيز التنفيذ في مطلع عام ٢٠٠٥، وكانت من أوائل الدول العربية، التي عملت عليها، وهي من احرص الدول، على تنفيذها، ومراعاة أحكامها.

وعلى المستوى الأوربي، فقد وقعت سورية، في عام ١٩٧٧، بروتوكولاً للتجارة، هو قيد التنفيذ، وبعد تأخير غير مبرر، دخلت سورية، في مفاوضات الشراكة، مع الاتحاد الأوربي، وقعت في نهايتها بالأحرف الأولى، على اتفاقية الشراكة السورية الأوربية. غير أن الخلافات السياسية مع الاتحاد الأوربي، جمدت الاتفاقية، لسنوات، ليعاد تحريكها، من جديد في عام ٢٠٠٨، إذ أعيد التفاوض بشأنها، ووقعت النسخة المعدلة لها بالأحرف الأولى من جديد أيضاً.

لقد حصلت سورية، بموجب النص الجديد للاتفاقية، على تسهيلات إضافية، إذ تمت زيادة الكميات المسموح تصديرها، إلى أسواق الاتحاد، وخصوصاً في الحمضيات، بأنواعها المختلفة (٤٧,٧ ألف طن)، والتفاح (٢٠ ألف طن)، والبطاطا (٣٨ ألف طن)، والبندورة (٥ -١٠% من إجمالي الإنتاج السوري)، وزيت الزيتون المعبأ (١٢ ألف طن)، وعنب المائدة (٣ آلاف طن)، وكميات غير محددة، من العنب العصيري. وفي حال زادت الكمية المصدرة، عن الحصة المقررة، يتم تخفيض الرسوم الجمركية، بنحو ٤٠ إلى ٦٠%. كما تم إعفاء كميات جديدة، من منتجات الصناعات الغذائية، وأقرت تسهيلات كبيرة للأسماك، في حال توفر فوائض منها، وإعفاء كامل لجذور عرق السوس، والقطن، والقمح، والكمون، واليانسون، من التعريفة الجمركية، وتم الاتفاق، على التعاون، في مجالات عديدة، مثل التسويق، والبحوث العلمية الزراعية، وتعزيز المنتجات الريفية، وغيرها.

إضافة إلى ذلك، فقد أتفق، على السماح للمنتجات الصناعية، بالنفاذ إلى أسواق الاتحاد، في حال مطابقتها، لمواصفات الاتحاد، في مقابل نفاذ السلع

الصناعية الأوربية، إلى الأسواق المحلية، بتعرفه جمركية متناقصة، على مراحل، حتى إلغائها النهائي.

وفي إطار اتفاقية الشراكة، سوف يقدم الاتحاد الأوربي، معونة فنية شاملة، تهدف إلى تطوير الإنتاج الصناعي، والزراعي المحلي، كي تصير أكثر قدرة، على المنافسة، في الأسواق الدولية.

في عام،٢٠٠٩ كان مقررا، توقيع اتفاقية الشراكة السورية الأوربية، غير أن سورية امتنعت عن التوقيع، بدعوى أن الاتفاقية مجحفة، بحق سورية، وطرح بدلاً منها اتفاق للتعاون، بدلا من الشراكة.

في الإطار الدولي، أصبح للتجارة منظمتها (منظمة التجارة العالمية)، التي تسهر على تطبيق قواعدها. ومع أن سورية، كانت من الدول المؤسسة لاتفاقيات الغات، في عام ١٩٤٧، التي نظمت التجارة الدولية، حتى عام ١٩٩٣، وكان يمكن أن تكون عضوا في المنظمة الحالية، بتكلفة سطر واحد، لو وقعت، على اتفاقية مراكش، التي أنشأت بموجبها، منظمة التجارة العالمية، لكن سورية، لم توقع، وأصبح انضمامها إليها، في غاية التعقيد.

لتكوين صورة، عن التبادل التجاري السوري، بحسب الدول، والكتل الدولية يمكن النظر، في معطيات الجدول (٥ -٣).

جدول (٥ -٣) التبادل التجاري السوري بحسب الكتل الدولية (مليون ليرة سورية)

الكتل الدولية	المستوردات		الصادرات	
	٢٠٠٧	%	٢٠٠٧	%
الدول العربية	١٣٤٩٧٨	١٩,٧١	٢٢٧٤٤٤	٣٩,٢٧
الاتحاد الأوربي	١٩٩٦١٥	٢٩,١٥	٢٣٠٨٧١	٣٩,٨٧
دول أوربية أخرى	١١٨٣٧٩	١٧,٢٩	١١٣٢٢	١,٩٥
البلدان الأمريكية	٣٨٣١٠	٥,٥٩	١٧٢٦٥	٢,٩٨
البلدان الأسيوية	١٧٥٦٢٨	٢٥,٦٥	٣٤٦٧٦	٥,٩٨
دول أفريقيا	١٥٨٠	٠,٢٣	٤٥٢٢	٠,٧٨
دول اوقيانوسي	٤٠٨٣	٠,٥٩	١٩٤	٠,٠٣
بلدان اخرى	١١٩٨٣	١,٧٥	٥٢٧٣٨	٩,١٠
المجموع	٦٨٤٥٥٧	١٠٠	٥٧٩٠٣٤	١٠٠

المصدر: خلاصة التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٧، (المكتب المركزي للإحصاء، دمشق،٢٠٠٨).

تبين معطيات الجدول (٥ -٣)، أن العلاقات التجارية السورية، مع دول الاتحاد الأوربي، سواء من حيث المستوردات، أو الصادرات، تأتي في مقدمة العلاقات التجارية الخارجية السورية، مما يعني، أن استقرار الأمن الغذائي السوري، يتعلق، إلى درجة كبيرة، باستقرار العلاقات السياسية، مع الإتحاد الأوربي.

وفي مقدمة الدول الأوربية، تأتي إيطاليا، بنسبة ٢١,٨٣ بالمائة، للصادرات، و٦,٦٧ بالمائة، للمستوردات، تليها فرنسا بنسبة ١٠,٥٨ بالمائة للصادرات، و٢,١١ بالمائة للمستوردات، محسوبة من مجموع العلاقات التجارية مع الإتحاد الأوربي.

في المرتبة الثانية، تأتي العلاقات التجارية، مع البلدان العربية، خصوصا لجهة الصادرات، ونظراً لطبيعة العلاقات السياسية العربية، شديدة التقلب، فإن ثمة مخاطر معينة، تهدد الأمن الغذائي السوري، من جراء عدم استقرار هذه العلاقات.

وتأتي السعودية، في مقدمة الدول العربية، من حيث الصادرات السورية (٩,٧٧%)، ومن حيث المستوردات (٥,٥٥%)، تليها مصر، بنسبة ٣,٥٤ بالمائة للصادرات، و٤,٣٤ بالمائة للمستوردات.

وفي المرتبة الثالثة، تأتي الدول الأسيوية، من حيث المستوردات السورية. تتميز العلاقات السياسية السورية، بمجموعة الدول الأسيوية، بالاستقرار، ولهذا فإن تأثيرها، على الأمن الغذائي السوري، إيجابيا، بصورة عامة. غير أن المخاطر، التي قد تهدد استقرار الأمن الغذائي السوري، من جراء العلاقة، بهذه الدول، من المحتمل، أن يتسبب به، الخلل الكبير في الميزان التجاري الخارجي السوري معها، ولهذا لا بد من اتخاذ إجراءات لتصحيح هذا الخلل. وتأتي الصين، في مقدمة الدول الأسيوية، من حيث المستوردات السورية (٧,٩٤%)، أما الصادرات إليها فلا تزيد على ٠,٠٨ بالمائة، أي أن هناك خللاً تجارياً كبيراً، مع الصين، ينبغي تصحيحه.

تأتي تركيا، بعد الصين، بنسبة ٤,٨٣ بالمائة للصادرات، وبنسبة ٤,١١ للواردات، هذا يعني، أن العلاقات التجارية السورية، مع تركيا، متوازنة، وهي في توسع مستمر، مع ذلك ينبغي التأمين عليها، سياسيا بصورة مستمرة.

٢ -٤ السياسات السورية، في مجال التجارة الخارجية، بالمنتجات الزراعية:

لقد انتهجت سورية، حتى عام ١٩٨٧، سياسة حمائية متشددة، في مجال التجارة الخارجية، إذ سيطرة الحكومة، على أهم مفاصل، هذه التجارة، بما فيها السيطرة، على النقد الأجنبي الضروري، لتغطية متطلبات هذه التجارة، واتخذت الإجراءات الكفيلة، بتطبيق هذه السياسة، ومن بينها:

- حصر عمليات الاستيراد، والتصدير، في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام.

- اعتماد التخطيط المركزي، فيما يتعلق بتصدير السلع، أو استيرادها، في ضوء احتياجات القطاعات الإنتاجية، والاستهلاكية المحلية.

- تحديد أسعار صرف العملة المحلية، في مقابل العملات الأجنبية.

- دعم أسعار المنتجات الغذائية، غير المنتجة محليا، وبعض السلع الضرورية، مثل الأدوية.

غير أن سياسة الحماية، قد أثبتت فشلها، في استقرار التجارة الخارجية، وفي تطوير القدرات الإنتاجية المحلية، لهذا لجأت الحكومة، إلى إجراء تغييرات عميقة عليها. من هذه التعديلات، يمكن ذكر، ما يأتي:

- السماح للقطاع الخاص، بالمشاركة في عمليات تصدير، واستيراد، مختلف السلع الزراعية، وغير الزراعية، باستثناء بعض المحاصيل الإستراتيجية، مثل القمح، والقطن، والتبغ، والشوندر السكري. كما سمح له بالتجارة بالمنتجات الحيوانية (تصديراً، واستيراداً)، بمختلف أنواعها.

- ربط التصدير بالاستيراد، بحيث يتم تغطية نفقات الاستيراد، من حصيلة الصادرات.

- إخضاع عمليات الاستيراد، والتصدير، لنظام الترخيص المسبق، أي الحصول على الموافقات الرسمية المطلوبة، من الجهات المعنية.

في الوقت الراهن، تقوم السياسة السورية، في مجال التجارة الخارجية، على القواعد الآتية:

- حظر استيراد المنتجات، التي تهدد الإنتاج المحلي، أو الاستقرار الأمني، أو الديني.

- حصر استيراد، أو تصدير، بعض السلع بالقطاع العام، مثل القمح، والقطن، والتبغ، وحصر استيراد الأدوية أيضا، بالمؤسسات الحكومية.

- ضرورة الحصول المسبق، على إجازة استيراد، مرفقة بتقديم المستوردين، ما يثبت ملكيتهم، للقطع الأجنبي اللازم، لتغطية تكاليف الاستيراد.

- منع استيراد السلع، من غير بلد المنشأ الأصلي.

- ضرورة مطابقة السلع المستوردة،أو المصدرة، للمواصفات السورية على أن يتم التأكد من ذلك مسبقا، من الجهات المعنية.

من الواضح، أنه حتى في ظل السياسة الجديدة المتبعة، في مجال التجارة الخارجية، لا يزال التدخل الحكومي واضحا، في الكثير من جوانبها، مما قد يحد من المجال التنافسي للسلع، ويدفع المستهلك، في النهاية، تكاليف هذه الظاهرة الاحتكارية.

إضافة إلى ذلك، فإن حظر، أو تقييد، أو حصر استيراد، بعض السلع، قد يشجع، على التهريب، مما يتسبب بخسائر كبيرة لخزينة الدولة، لهذا قد يكون من المفيد، إلغاء هذه القيود، والاكتفاء بالتعريفة الجمركية، لضبط الاستيراد، في مناخ تنافسي.

في مجال تمويل التجارة الخارجية، فإن السياسة السورية المتبعة، تعتمد على ضرورة، توفير التغطية الائتمانية الملائمة، بأقل قدر من التكاليف، مع مراعاة الضمانات المطلوبة. فمن المعلوم أن القطاع الخاص، لا يستطيع

استيراد سلع، إلا بقدر حصيلة، ما يصدره، ولهذا فإن هذا الجانب، من التجارة الخارجية، محدد بدقة، ولا يتطلب إجراءات ائتمانية معينة. أما بالنسبة للتصدير، فقد لا تتوفر لدى المصدرين، في حينه، كمية النقد الأجنبي الكافية، لتغطية نفقات صادراته، فتساعده الدولة عن طريق فتح اعتماد، لدى المصرف التجاري السوري. في هذا المجال، يتم اعتماد الإجراءات الآتية:

- أن لا يزيد قرض التصدير، على ٣٠ إلى٨٠ بالمائة، من قيمة البضاعة المصدرة، على أن لا يزيد على ٣٠ مليون ليرة سورية، وهو مبلغ منخفض جداً، في بعض الحالات، على أن يتم ضمان القرض، عن طريق عقود التصدير، أو كتب الاعتماد، أو بوالص الشحن.

- تمنح القروض، بفوائد تتراوح بين ١٧ و٢٠ بالمائة سنويا، وهي فوائد مرتفعة جدا، بالمقارنة مع مثيلتها، في البنوك الأجنبية، المعنية بتمويل التصدير.

لقد بينت التجربة، إن هذه السياسة الائتمانية، في مجال التجارة الخارجية، لا تساعد على تطوير، هذه التجارة، ولهذا لا بد من تطويرها مستقبلا، خصوصاً، بعد أن سمح بإنشاء البنوك الخاصة، لأن لها آثار سلبية على التجارة الخارجية، بالسلع الزراعية، من النواحي الآتية:

- موسمية تصدير، واستيراد، السلع الزراعية، الناجم أصلاً، عن الطابع الموسمي، للإنتاج الزراعي، وهذا يتطلب، من جهته، تغطية مالية كبيرة، في أثناء مدد زمنية قصيرة جداً.

- صعوبة ضمان التجارة الخارجية، بالمنتجات الزراعية، نظراً للمخاطر الكبيرة، التي تتعرض لها.

- تتعرض التجارة الخارجية، بالسلع الزراعية، لمنافسة شديدة، الأمر الذي قد يؤدي، إلى صعوبة تسويق المنتجات الزراعية، حتى بسبب الفروق القليلة بالأسعار. لهذا فإن تكاليف التمويل، التي تدخل، في المحصلة، في تكوين الكلفة، ومن ثم في السعر، قد تشكل عقبة حقيقة، أمام تصدير السلع الزراعية.

لكل ذلك، ومن أجل فتح الأسواق، أمام المنتجات الزراعية السورية، لا بد من اعتماد سياسات ترويجية مناسبة، من خلال القيام بدراسات سوقية معينة، للوقوف على حقيقة المنافسة، في السوق، والقيام بنشاطات ترويجية مختلفة، مثل تنظيم المعارض، لتعريف المستهلكين بالمنتج السوري، والدعاية، والإعلان، وتطوير الخدمات التسويقية المختلفة، وخدمات ما بعد التسويق.

٢ -دور التسويق، في تحقيق الأمن الغذائي السوري:

يؤدي التسويق دوراً مهماً، في استقرار، وديمومة الأمن الغذائي، عبر تأمين وصول المنتجات الغذائية،إلى مستهلكها النهائي، بصورة جيدة، وفي الوقت، والمكان، المناسبين، وبالسعر المناسب. ولتحقيق هذه الغايات، لا بد من تأمين بنية تحتية جيدة للتسويق، تشمل الطرق، ووسائل النقل، والمستودعات، والمخازن المختلفة، وأسواق الجملة.

في السنوات الماضية، تطورت كثيراً، طرق النقل، بمختلف أنواعها، سواء الطرق البرية منها، أم الخطوط الحديدية. بحسب بيانات المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٨، فقد بلغت أطوال الطرق البرية، بمختلف أنواعها، في عام ٢٠٠٧، نحو ٥٥٠٤١كم، بزيادة نحو ٢٣,٤٧ بالمائة، عليها في عام ٢٠٠٠، وبنحو ٢٧٦,٨٨ بالمائة، عليها في عام ١٩٧٥. وبلغ طول الطرق الإسفلتية منها، نحو ٧٢,٧٣ بالمائة، والطرق المعبدة، نحو ٢٠,٢٥ بالمائة.

من جهة أخرى، بلغ عدد وسائط النقل البري، في عام ٢٠٠٧ نحو١٩٦٤٩٠ سيارة، بزيادة بلغت نحو ٣٣,٧١ بالمائة، على عددها في عام ٢٠٠٣، كما بلغ عدد سيارات البيك آب نحو ٣١٩٦٧٧ سيارة، في عام ٢٠٠٧، بزيادة بلغت نحو ٣٩,٢٣ بالمائة على عددها في عام ٢٠٠٣.

من جهتها، الخطوط الحديدية، صارت تربط جميع المدن السورية، بعضها ببعض، كما تربط الداخل السوري، بموانئ التصدير، على البحر الأبيض المتوسط، وقد وصل طولها في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢٨٣٣ كم.

أما فيما يتعلق بالطاقة التخزينية الفعلية للصوامع، فقد بلغت نحو ١٦٢٣ ألف طن، وهي تشكل نحو ٨٤,٩٧ بالمائة، من طاقتها التخزينية النظرية. في عام ١٩٨٨ كانت الطاقة التخزينية للصوامع، لا تزيد على نحو ٧٧٠ ألف طن، لتبلغ نحو ١٢١٧ألف طن، في عام١٩٩٧. إضافة إلى التخزين في الصوامع، يتم التخزين في الصويمعات الحديثة، التي تستوعب أكثر من ٢٥٠ ألف طن، إضافة إلى التخزين المكشوف.

لم يتغير عدد الموانئ السورية، وإن كانت حركة البضائع فيها، تتغير باستمرار من سنة إلى أخرى.ففي عام ٢٠٠٧ بلغت كمية البضائع المفرغة، عن طريق مرفأ اللاذقية، نحو ٦٣٤٩ألف طن، منها نحو ١٦٤٦ حبوب ومشتقاتها، ورز، وسكر، ومواد غذائية أخرى، مختلفة. في الوقت ذاته، بلغت الكميات المحملة، عن طريق المرفأ نفسه، نحو ١٤٧١ ألف طن، منها ٢٦٣ ألف طن، من القمح والكسبة وبذور، وحبوب، وبقوليات.

وفي مرفأ طرطوس تم تفريغ، نحو ٩٦٣٦ ألف طن في العام ذاته، منها ١٠٦٩ ألف طن، من الحبوب ومشتقاتها، والرز، والسكر، والمواد الغذائية المختلفة، في حين تم تحميل، نحو ٢٩٤٨ ألف طن، منها ٣٤٣ ألف طن، من الحبوب، والمواد الغذائية.

وبلغ وزن البضائع المنقولة، بالسكك الحديدية، نحو٩٤٥٠ ألف طن، في عام ٢٠٠٧، في حين بلغت البضائع المنقولة، بالسيارات، داخل البلد نحو٣٢ مليون طن، وإلى خارج البلد، نحو ٢,٦٥ مليون طن.

بالرغم من التحسن الملحوظ، في الطاقة التخزينية المتاحة، في سورية، إلا أنه، لا يزال ثمة نقص كبير، في طاقة التبريد، والنقل المبرد، مما له آثار سلبية، على تسويق الخضار، والفواكه. ويزيد المشكلة خطورة، كون تسويق هذه الحاصلات، يحصل، في الغالب الأعم، من قبل عدد كبير، من المسوقين الصغار، الذين لا تسمح إمكانياتهم، بتقديم هذه الخدمة بصورة مناسبة.

فيما يخص أسواق الجملة، فلا يزال يغلب عليها الطابع التقليدي، إذ يقتصر دورها، على البيع بالجملة، دون تقديم أية، خدمات تسويقية أخرى، من قبيل الفرز، والتدريج، والتوضيب المناسب، والتبريد.

من جهته التسويق بالمفرق، فهو يحصل، في الغالب الأعم، في الأحياء مباشرة، من قبل محال صغيرة (بقاليات)، لكنه يحصل أيضاً، في حالات محدودة، في الأسواق الحديثة (السوبر ماركت)، وهو يعاني، من مشكلات كثيرة، نتيجة سوء عرض المنتجات الغذائية، وعدم مراعاة القواعد الصحية، إضافة إلى غياب السعر عنها عادة.. والأهم من ذلك، قد لا يكون ثمة خيار آخر، أمام المستهلك. من الأهمية بمكان، تطوير هذه الحلقة التسويقية، عن طريق تعميم السوبر الماركت في الأحياء.

أما بالنسبة للمطاعم الحديثة، حيث يتم تناول الغذاء، فهي، في كثير، من الأحيان، لا تخضع للرقابة، وخصوصا، من ناحية التقيد بالأسعار المعلنة. أما بالنسبة للمطاعم الشعبية، وخصوصاً،المتنقل منها، ومحال بيع الحلويات، التي يتم تناول الغذاء فيها مباشرة، فهي تفتقر إلى أبسط القواعد الصحية، وتتسبب بنقل الأمراض المختلفة، ولا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة، لجهة إلزام هذه المحال بتأمين الضمانات الصحية المناسبة.

٣-١ السياسات التسويقية الحكومية بالمنتجات الغذائية:

احتكرت الدولة، تسويق أغلب المحاصيل الزراعية،عندما كانت تعتمد سياسة تدخلية واسعة، في مجال التسويق. ومن المعلوم، أن هذه السياسة، قد تسببت بمشكلات كثيرة، مما استدعى تغييرها، والسماح بدور أكبر، للقطاع الخاص، بمزاولة مختلف الأنشطة التسويقية، بالمنتجات الزراعية، واتخاذ إجراءات فعالة، لحماية المنتج، والمستهلك، وتطوير الخدمات التسويقية المختلفة. في ضوء التعديلات الجديدة، على السياسة التسويقية، بالمنتجات الزراعية، فقد أجيز للقطاع العام، القيام بالتسويق الاختياري، لمحاصيل القمح، والشعير، والعدس، والحمص، بأسعار تحمي المنتجين. أما المحاصيل

الصناعية، فقد احتكر القطاع العام تسويقها، لأنه يمتلك المصانع، التي تعالج هذه المنتجات. أما القطاع الخاص،فيقوم بتسويق، مختلف المنتجات الزراعية الأخرى، من خضار، وفواكه، وأعلاف، ومنتجات حيوانية مختلفة.

ومن الجدير ذكره، أن أسعار الشراء التشجيعية، التي حددتها الدولة، للقمح، والعدس، وهي أعلى من الأسعار العالمية، بصورة عامة،، جعلت المنتجين يفضلون التسويق الحكومي، على غيره. وقد احتكر القطاع الخاص، تسويق الحمص، والشعير، داخليا، وخارجياً، لأن الأسعار الحكومية، أقل من تلك التي يعرضها القطاع الخاص.

مما لا شك فيه، أن التوزيع الجيد، للسلع، يؤدي إلى توازن العرض، والطلب، ومن ثم، إلى استقرار الأسعار. وبالعكس، فإن سوء توزيع السلع الغذائية، يؤدي إلى عدم توازن، العرض، والطلب، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار، في مناطق معينة، وانخفاضها، في مناطق أخرى.

يشارك القطاع العام، والتعاوني، والخاص، بتوزيع السلع الغذائية، في سورية، فالقطاع العام، بمؤسساته المتخصصة، يقوم بإنتاج بعض السلع، أو استيرادها، ومن ثم توزيعها، على المستهلكين. فعلى سبيل المثال، تقوم المؤسسة العامة لتجارة، وتصنيع الحبوب، بشراء، وتخزين الحبوب، لتقوم من ثم، شركة المطاحن، التابعة لها، بطحنها، وتوزيع الدقيق، على الأفران، التي تقوم بصناعة رغيف الخبز، وبيعه للمستهلكين. وتقوم المؤسسة العامة للسكر، بإنتاج السكر الأبيض، وتوزيعه، على المؤسسة الاستهلاكية، التي توزعه، من ثم، على فروعها، لبيعه بالمفرق. وهكذا تفعل بالنسبة للزيوت. وهناك أيضا، المؤسسة العامة لتجارة التجزئة، التي تبيع بالمفرق، الخضار والفواكه، واللحوم، وغيرها.

القطاع الخاص، من جهته،يتولى توزيع القسم الغالب، من المنتجات الغذائية، على المستهلكين مباشرة، وتشمل قائمة المنتجات الغذائية، التي يوزعها، المنتجات الحيوانية، ومنتجات الخضر، والفواكه، والزيوت، والسكر،

والشاي، والبن، وغيرها. في الواقع، لا توجد سلعة غذائية، من الإنتاج المحلي أم مستوردة، لا يقوم القطاع الخاص بتسويقها، في منافذه الخاصة للبيع (البقاليات، والحوانيت، والسوبر ماركت) المنتشرة في الأحياء.

من المعلوم، أن توفر المنتجات الغذائية، وتوزيعها الجيد، لا يكفيان لوحدهما، لتحقيق الاستقرار، في الأمن الغذائي السوري، بل لا بد، أن يترافق ذلك، بتحسين نوعية السلع الغذائية، وجودتها.

فيما يخص جودة المنتجات الغذائية، ينبغي التركيز دائما على مواصفاتها الصحية، وهذه المواصفات تتعلق، بعوامل كثيرة منها:

- طريقة إنتاج السلعة، والمواد الداخلة، في إنتاجها.
- مكونات السلعة ذاتها.
- شروط التخزين، ومدته.
- فترة الصلاحية.
- العلامة التجارية.

تبدأ صيرورة المواصفات الصحية، للمنتج الغذائي، من الحقل، حيث يساهم الأثر المتبقي، للأسمدة المستخدمة، والمبيدات، في المنتج، دوراً كبيراً، في تحديد جودة المنتج، ومدى سلامته الصحية. ينبغي التركيز، على هذا الجانب، بسبب الاستخدام المفرط،أحيانا للمبيدات، ومختلف أنواع الهرمونات، إلى جانب الأسمدة، التي قد تحتوي على عناصر إشعاعية، تلوث المنتج.

وبعد أن ينتقل المنتج، من الحقل، إلى المعمل، تجرى عليه عمليات تصنيعية معينة، ينبغي التأكد، من سلامة المواد المشاركة، في التصنيع، وخلوها من العناصر المضرة بالصحة (تلوث الحليب المنتج في الصين، بمادة الميلامين، مثلا)، كما ينبغي الحرص، على تعبئتها، في عبوات صحية. بصورة عامة، ينبغي أن يلصق، على كل منتج غذائي مصنع، محتوياته من العناصر الداخلة، في تكوينه.

وبعد أن يخرج المنتج، من الحقل، أو من المصنع، ينبغي التأكد من شروط تخزينه، وطبيعة المتغيرات، التي تطرأ عليه، والفترة الزمنية، التي يمكن تخزينه أثناءها، قبل أن يفقد صلاحيته للغذاء.

وفي محالات البيع بالمفرق، ينبغي عرض المنتج، بصورة لا تؤثر على سلامته الصحية، خصوصا، تعرضه للملوثات، التي يمكن أن تأتي، من البيئة (الغبار، الذباب، الحشرات، وغيرها).

بصورة عامة، تعتبر العلامة التجارية، الملصقة على المنتج، والتي تحيل إلى الشركة المنتجة، أصبحت بالنسبة للمستهلك، علامة على جودة المنتج. وفي مجمل الأحوال، لا غنى عن الرقابة الدائمة، والمستمرة، على جودة المنتج الغذائي، من قبل الجهات المعنية (وزارة التموين، ومديرياتها، في المحافظات). ومن المفيد في الأسواق غير الناضجة، وفي ظل ثقافة تسويقية متخلفة، إنشاء جهاز تفتيشي خاص (جمعيات مدنية، لحماية المستهلك مثلا)، يراقب، بصورة يومية، جودة المنتجات المعروضة، في السوق، ومدى التقيد، بشروط السلامة الصحية.

٤ - القوة الشرائية المتاحة، واستقرار أسعار المنتجات الغذائية:

لا يتوقف الأمن الغذائي للسكان، عند حدود إنتاج،وعرض المنتجات الغذائية الصحية، بل يتعداه إلى تسعيرها الملائم، والمناسب، لقدرة السكان على شرائها. ومن المعلوم، أن أسعار المنتجات الغذائية، تتغير بصورة مستمرة، تحت تأثير، عوامل مختلفة، منها:

- الطابع الموسمي للإنتاج الزراعي. في أثناء الموسم تنخفض أسعار المنتجات الزراعية، بسبب كثرة المعروض منها، لتعود فترتفع، في بقية الوقت، من السنة.

- توازن العرض، والطلب. وهذا يتوقف، على تخزين المنتجات الغذائية، واستجرارها، إلى السوق، بحسب الطلب عليها.

- مرونة الطلب السعرية. وهي تعتمد، على وجود بدائل للسلعة، التي يرتفع سعرها.

- مستوى الدخل الحقيقي المتاح. وهذا يتوقف، من جهة، على مستوى الدخل الاسمي المتاح، ومن جهة ثانية، على مستوى الأسعار. ومن المعلوم، أن الدخل الاسمي، يتوقف على طريقة، توزيع الدخل الوطني، على الفئات المنتجة له، أي على حصة عوامل الإنتاج، وهي(الأجور، والأرباح، والريوع، والفوائد).

- النمو السكاني، والبنية العمرية، والفئوية، للسكان. هنا يلاحظ، أن النمو المفرط، في عدد السكان، قد يلتهم النمو، في الناتج الوطني، ويؤثر في حصة الفرد منه، وفي قوته الشرائية المتاحة، في نهاية المطاف. من جهتها، البنية العمرية، والفئوية، للسكان، تؤثر على التركيبة السلعية، المعروضة في السوق. ففي المجتمعات الشابة، كما هو حال مجتمعنا، تشكل السلع الخاصة بالأطفال، والفتيان، الجزء الأكبر من السلع المعروضة، في السوق.

٤ -١ السياسات الحكومية، في مجال استقرار أسعار الغذاء:

كان النهج الحكومي المتبع في مجال استقرار أسعار المنتجات الغذائية، قبل عام ١٩٨٧، يميل إلى:

- تحديد الأسعار، بصورة مركزية، وقد شمل التحديد طائفة واسعة، من المنتجات الغذائية، مثل الحبوب، والفواكه، والمحاصيل الصناعية، وكثير من محاصيل الخضار. ورغم الإصلاحات، التي أدخلت على هذه الطريقة، فلا تزال مديريات التموين، تصدر شهرياً قائمة، بأسعار المنتجات الغذائية، لايتقيد بها البائعون عادة.

- ولم تكتفي الحكومة، بتحديد الأسعار، بل كانت تثبتها، لمدة طويلة، تصل، أحيانا، إلى عام كامل، بغض النظر عن تغير كلفتها.

بعد عام، ١٩٨٧ أدخلت الحكومة، بعض الإصلاحات،على سياستها السعرية، للمنتجات الزراعية، والغذائية، شملت النواحي الآتية:

- التخلي عن إلزام المنتجين تسويق محاصيلهم، إلى المؤسسات الحكومية، باستثناء المحاصيل الصناعية (القطن، التبغ، الشوندر السكري).

- الانتقال من السعر الإلزامي، إلى السعر التأشيري، وجعله حراً، حتى لمؤسسات القطاع العام.

- فيما يخص أسعار المنتجات الحيوانية، والدواجن، والخضار، والفواكه، فقد ترك للسوق كي يحددسعرها، في ضوء توازن العرض، والطلب.

لقد كان من نتيجة هذه السياسة السعرية الجديدة، أن صارت الأسواق، أكثر مرونة، وتنافسية، وانعكس ذلك، على جودة المنتجات الغذائية، وعلى سعرها، وعلى إنتاجها أيضاً.

في ضوء السياسة السعرية الجديدة للحكومة، تم تقسيم السلع الغذائية، إلى عدد من الفئات، على النحو الآتي:

- الفئة الأولى؛ وتشمل السلع الغذائية، ذات الأثر الكبير في أوضاع المستهلكين، مثل الخبز، والسكر، والشاي، والرز (السلع الثلاثة الأخيرة حددت لها حصص تموينية). هذه السلع تدعمها الدولة، بنسبة تراوح بين ٤٠ و٦٠ بالمائة، من سعرها، في السوق، وغالبا ما يثبت سعرها، لفترات طويلة نسبياً.

- الفئة الثانية؛ وتشمل السلع، التي تنتج محليا، مثل الخضار، والفواكه، والمنتجات الحيوانية، والدواجن، والحبوب (قمح، عدس، حمص، شعير) فقد ترك للسوق، كي يحدد سعرها، مع أن الجهات الحكومية المعنية، تصدر نشرة دورية(كل شهر عادة) بأسعارها التأشيرية.

- الفئة الثالثة؛ وتضم السلع الغذائية المستوردة، وقد ترك للسوق تحديد سعرها، في ضوء احتساب كلفة المنتج المستورد، وهوامش الربح التأشيرية، التي تحددها الجهات المعنية.

- الفئة الرابعة؛ وتشمل السلع الغذائية المصنعة محليا، أم في الخارج، وهذه المنتجات، تحمل في العادة سعرها عليها، بحسب تكاليف تصنيعها، وتسويقها، وجودتها، والمنافسة عليها، في السوق.

٥ - الأمن الغذائي، وظاهرة الفقر:

إن علاقة مستوى استقرار الأمن الغذائي، بمستوى الفقر في المجتمع، هي علاقة قوية، ومباشرة، فكلما ازداد الفقر في المجتمع، انخفض مستوى الأمن الغذائي فيه. بمعنى آخر،عندما ينتشر الفقر في المجتمع، تنخفض القوة الشرائية المتاحة، ولا تتمكن، من ثم، شريحة الفقراء من الحصول، على الغذاء الكافي.

يتحدد الفقر، في أي مجتمع، في ضوء توزيع الناتج المحلي، على عوامل إنتاجه، وحصة كل فئة اجتماعية منه. لتكوين صورة، عن توزيع الناتج المحلي، في سورية، أنظر معطيات الجدول (٥ -٤).

جدول (٥ -٤) توزيع الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج في المدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٤، (٢٠٠٠=١٠٠).

السنة	١٩٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٠٠	٠١	٠٢	٠٣	٢٠٠٤	متوسط
حصة الأجور والرواتب%	٤٢	٤٣	٤٠	٤٠	٤٣	٤٢	٣٧	٣٧	٣٨	٤٢	٤١
حصة الريوع والأرباح %	٥٨	٥٧	٦٠	٦٠	٥٧	٥٨	٦٣	٦٣	٦٢	٥٨	٥٩

المصدر: منذر خدام "الاستثمار والمناخ الاستثماري في سورية حتى عام ٢٠٢٥"، مشروع سورية ٢٠٢٥.

تبين معطيات الجدول (٥ -٤)، أن حصة الأجور، والرواتب، في المدة المدروسة تراوحت بين٣٧ و٤٣ بالمائة من الناتج المحلي الصافي، في حين تراوحت، حصة الريوع، والأرباح، بين ٥٧ و٦٣ بالمائة منه. وباعتبار أن الفئة الاجتماعية، التي تحصل على الريوع، والأرباح، لا تشكل أكثر من١٠ بالمائة، من عدد السكان، في حين تشكل الفئات الاجتماعية، التي تحصل على الرواتب، والأجور، الغالبية الساحقة، من السكان، تتضح بعض جوانب تمكين الناس، من الحصول على الغذاء. وتصبح الصورة أوضح، بإلقاء مزيد من الضوء، على واقع الأجور، والرواتب، في سورية. انظر معطيات الجدول (٥ -٥).

تبين معطيات الجدول (٥ -٥)، أن من يتقاضون أجوراً، ورواتباً، تقل عن ٩٠٠٠ ليرة سورية، يشكلون نحو ٨٩,٤ بالمائة من مجموع العاملين، في

عام ٢٠٠٤. في عام ٢٠٠٨ تحسن الوضع قليلا، إذ صار عددهم يشكل نحو ٤٩,٩ بالمائة من مجموع المشتغلين. وإذا ما قورن، هذا الأجر الاسمي، بمستوى الأسعار الجارية، لمختلف أنواع السلع، ومنها السلع الغذائية، لتبين مدى الضائقة، التي يعاني منها، أصحاب هذه الدخول.

وإذا أضيف، إلى عدد العاملين، الذين تقل رواتبهم عن ٩٠٠٠ ليرة سورية في الشهر، عدد العاطلين عن العمل، والبالغ نحو ٦٩٤٤٩٦ عاطلاً، حسب الإحصاءات الرسمية، أي ما نسبته نحو ١٢,٧٦ بالمائة، من إجمالي قوة العمل، يتضح مدى انتشار الفقر في سورية.

جدول (٥ -٥) توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي وفئات الرواتب (ل.س)
في عام٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٨

فئة الرواتب	العام	الزراعة	صناعة كهرباء غاز ومياه	بناء وتشييد	تجارة وفنادق ومطاعم	نقل وتخزين واتصالات	المال والتامين والعقارات	الخدمات	المجموع
حتى٥٠٠٠	٢٠٠٤	٨٠,٣	٤٥,٢	٤٦,٨	٥٤,٢	٢١,٣	٣٥,١	٢٧,٧	٤٠,٤
	٢٠٠٨	٣٧,٥	٩,٣	١٦,٠	١٤,٢	٣,٨	٥,٥	٦,٢	١٣,٢
٦٠٠٠/٥٠٠١	٢٠٠٤	٦,٠	١٧,٣	٢٠,٦	١٤,٣	١٥,٨	٨,١	١٥,٤	١٥,٦
	٢٠٠٨	١٢,٣	٧,٤	٩,٨	١٠,٣	٤,٤	٢,٥	٢,٨	٧,٠
٧٠٠٠/٦٠٠١	٢٠٠٤	٥,٠	١٠,١	١١,٥	٦,٥	١٥,٨	١٣,٥	١٤,٥	١١,٨
	٢٠٠٨	١١,٢	٦,٩	٩,٩	٨,١	٥,١	٤,٧	٥,٥	٧,٣
٨٠٠٠/٧٠٠١	٢٠٠٤	٣,٩	١٢,٠	٨,٨	٩,٧	١٦,٥	١٢,٢	١٧,٤	١٣,١
	٢٠٠٨	١١,٩	١٤,٢	١٣,٩	١٤,٨	١١,١	١٠,٠	٨,٤	١٢,٠
٩٠٠٠/٨٠٠١	٢٠٠٤	١,٤	٥,٩	٤,٤	٤,٣	١٠,٨	٨,١	١٣,٠	٨,٥
	٢٠٠٨	٧,٤	٩,٠	٩,٥	١٤,٨	١١,٢	٩,٧	٨,٢	٩,٩
أكثر	٢٠٠٤	٣,٤	٩,٥	٧,٩	١١,٠	١٩,٨	٢٣,٠	١٢,٠	١٠,٦
من٩٠٠١	٢٠٠٨	١٨,٧	٥٢,٧	٤٠,٢	٤٣,٧	٦٣,٧	٧٠,٤	٦٨,٥	٥١,١

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى بيانات المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥. ولعام ٢٠٠٩.

ولإيضاح الجوانب الأخرى، المتعلقة بظاهرة الفقر، يمكن النظر في معطيات الجدول (٥ -٦).

جدول (٥ -٦) نصيب الفرد، من الناتج المحلي، بتكلفة عوامل الإنتاج

السنة		عدد السكان ألف نسمة	الناتج المحلي مليون ليرة	نصيب الفرد ليرة سورية.	نصيب الفرد دولار
١٩٧٠	دولار=٤ل.س	٦٣٠٥	١٤٨٦١٤	٢٣٥٧١	٥٨٩٣
١٩٧٥		٧٣٨٠	٣١٠٠٨٦	٤٢٠١٧	١٠٥٠٤
١٩٨٠	دولار=١١ ل.س	٨٧٠٤	٥٠١٣٠١	٥٧٥٩٤	٥٢٣٦
١٩٨٥		١٠٢٦٧	٥٢٦٠٧٩	٥١٥٣٢	٤٦٨٥
١٩٩٠		١٢١١٦	٤٨٢٨٧١	٣٩٨٥٤	٣٦٢٣
١٩٩٥	دولار= ٥٠ ل.س	١٤٢٨٥	٦٥٨٤١٢	٤٦٠٩١	١٠٩٧
٢٠٠٠		١٦٣٢٠	٨٤١٢٢٠	٥١٥٤٥	١٠٣١
٢٠٠٥		١٨٣٥٦	١١٢٥٠٨٧	٣١٢٩٣	٦٢٦
٢٠٠٦		١٨٩٤١	١٢٨١٩٣٧	٦٧٦٨١	١٣٥٤
٢٠٠٧		١٩١٧٢	١٤٥٥٦٥٤	٧٥٩٢٦	١٥١٨
معدل الزيادة %		٢٠٤	٨٧٩	٢٢٢	٧٤-

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٨، الجدول١٥/٣٦

تبين معطيات الجدول (٥ -٦)، أن نصيب الفرد، بالليرات السورية، من الناتج المحلي، بتكلفة عوامل الإنتاج، قد ازداد بنحو ٢٢٢ بالمائة في المدة المدروسة، في حين سجل تراجعا بالدولار، بلغ نحو - ٧٤ بالمائة.

بطبيعة الحال، الأرقام المشار إليها، هي أرقام متوسطة، لمجمل عدد السكان، لكن إذا أخذنا بالحسبان، أن نحو ٩٠ بالمائة، من السكان، يحصلون على نحو ٤٠ بالمائة من الناتج المحلي فقط، وفي حال حسبت المعطيات في الجدول (٥ -٦) على هذا الأساس، وإذا أخذنا بالحسبان، أن خط الفقر السوري، يتحدد عند مستوى دولارين في اليوم، لتبين لنا حجم، وخطورة مشكلة الفقر في سورية.

تشير أحدث دراسة، لظاهرة الفقر في سورية، قامت بها هيئة تخطيط الدولة، أن مستوى الفقر، في سورية، ارتفع من نحو ٢٣ بالمائة، من عدد السكان في عام ٢٠٠٠ إلى مستوى ٣٣ بالمائة، في عام ٢٠٠٥. في حين كانت، قد أشارت إحصائيات الأمم المتحدة، لعام ١٩٩٦إلى أن ٣,٥ مليون

شخص، من سكان الريف، أي ما نسبته ٤٨ بالمائة، من مجمل سكان الريف، يعيشون دون خط الفقر.

ورغم المآخذ، على الرقم الإحصائي السوري، ومهما تكن، حقيقة الأرقام الدالة، على الفقر، في المجتمع السوري، فإن الفقر ذاته يمكن قياسه باستخدام جملة من المؤشرات:

أ - مقدار الدخل الحقيقي، الذي يحصل عليه الفرد.

ب - مستوى البطالة، في المجتمع.

ت - مدى الاستفادة، من وقت العمل.

ث - مدى توفر الخدمات الأساسية، من صحة، وتعليم، وغيرها.

ج - مدى توفر المياه النظيفة للشرب.

ح - كمية الحريرات، التي يتناولها الفرد، في اليوم، ونوعية مصدرها.

أمام تفشي ظاهرة الفقر، في المجتمع السوري، عمدت الحكومة إلى تمكين الفئات الفقيرة، من الوصول إلى الغذاء، عن طريق دعم المنتجات الغذائية الرئيسية، مثل الخبز، والسكر، والرز، ودقيق القمح، والزيوت النباتية، إذ صار سعرها، لا يزيد، على عشر سعرها العالمي. لقد تركت هذه السياسة أثاراً إيجابية، في الفقراء، لكنها من منظار الاقتصاد الكلي، لم تعد مرغوبة، بهذا الشكل، والمستوى، لذلك يجري، في الوقت الراهن، تحرير الأسعار بصورة تدريجية.

الفصل السادس

واقع الأمن الغذائي السوري، وآفاقه المستقبلية

١ - مقدمة:

إن دراسة الواقع الراهن، للأمن الغذائي السوري، مهمة، لجهة العلم، بمدى تأمين حاجة السكان، من الغذاء، ومن جهة ثانية؛ لتأسيس منطلق متين، لاستشراف حالته، في المستقبل. إذ بدون العلم بالواقع الراهن، لا يمكن التنبؤ بحاله، في المستقبل.

مما لا شك فيه، أن سورية، قد بذلت، في العقود الماضية، جهوداً كبيرة، في مجال تطوير الزراعة السورية، إذ صارت قادرة، على إنتاج القسم الأكبر، من حاجة السوق المحلية للغذاء. غير أن هذه الجهود، على أهميتها، لم تؤسس لاستقرار، وديمومة، إنتاج الغذاء، من جهة، بسبب استمرار تأثر الزراعة السورية، بالأمطار المتقلبة، من سنة إلى أخرى، وبروز اتجاه واضح، نحو تناقص كميات الهطل السنوي، بسبب التغيرات المناخية. ومن جهة ثانية، بسبب تفتت الحيازات السورية المستمر، إذ صارت هذه الحيازات، بمساحاتها الراهنة، عقبة كبيرة، أمام تطور الزراعة، وزيادة كفاءتها الإنتاجية، والاقتصادية. فهي لا تسمح، باستخدام منجزات العلوم الزراعية، والتقنية الحديثة، على نطاق واسع، وبكفاءة عالية، كما لا تسمح بالاستفادة، من وقت العمل المتاح، في الريف. ورغم أهمية الكميات المتاحة، من مختلف أنواع السلع الغذائية، في السوق المحلية السورية، فلا

توجد معطيات دقيقة، تتعلق باستهلاك الغذاء. فالدراسات المتوفرة، تقتصر على بحوث ميزانية الأسرة، بصورة عامة، وليس ميزانية الأسرة المخصصة لتغطية نفقات الغذاء (تشذ عن ذلك الدراسة الوحيدة، التي أنجزها قسم الاقتصاد الزراعي، في وزارة الزراعة، والإصلاح الزراعي، في عام ٢٠٠٦، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP). ولهذا ليس من سبيل، للتأكد من صرف مخصصات الغذاء، المعتمدة في الميزانية، على الغذاء فعلاً. مع ذلك، من الأهمية بمكان، من منظار استقرار الأمن الغذائي السوري، العلم بما هو متاح، في السوق، من منتجات غذائية، وهذا ما سوف يشكل، موضوع المبحث الآتي.

٢ - الميزان السلعي الغذائي السوري:

يتميز الميزان السلعي الغذائي، بأنه يبين واقع الميزان التجاري بصورة عامة، إضافة إلى ما هو متاح من منتجات غذائية، في السوق المحلية، وهذا، بلا شك، يتعلق مباشرة بالأمن الغذائي. لتكوين صورة، عن الميزان السلعي الزراعي، لأهم الحبوب في سورية أنظر الجدول (٦ -١).

تبين معطيات الجدول (٦ -١)، أن المتاح للاستهلاك، في السوق المحلية يتغير، من سنة إلى أخرى، من جراء تغير الإنتاج، بالدرجة الأولى. ونتيجة لغياب معطيات، حول الاستهلاك الفعلي، من المتاح، يصعب تقدير وضعية الأمن الغذائي السوري، بصورة دقيقة. مع ذلك، ونتيجة لتميز سورية، في مجال إنتاج الحبوب، ولأن التصدير من هذه المنتجات، يفوق الاستيراد، يمكن الافتراض، بأن إنتاج سورية من القمح، والعدس، والحمص، والفول الحب، يكفي لسد احتياجاتها المحلية. أما بالنسبة للشعير، والذرة الصفراء، والسمسم، فإن سورية تعاني، عجزاً دائماً، في تغطية حاجتها منها، من الإنتاج المحلي، ولا تبذل جهوداً كافية، لتطوير الإنتاج المحلي منها.

جدول (٦ -١) الميزان السلعي للحبوب في المدة من ٢٠٠٠ إلى٢٠٠٨(ألف طن)

المادة	البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
القمح	الإنتاج	٣١٠٥	٤٧٤٥	٤٧٧٥	٤٩١٣	٤٥٣٧	٤٦٦٩	٤٩٣٢	٤٠٤١
	استيراد	١٧,٣	٢٤	٧٤	٢٦٥	١٤٣	١٨٨	١٥٥	٤٥
	تصدير	---	٣٦	٦٢٦	٦٦٨	٧٠٠	٧٥٣	٩٢	١٠٠٢
	المتاح	٣١٢٢,٨	٤٧٣٣	٤٢٢٣	٤٥١٠	٣٩٨٠	٤١٠٤	٤٩٩٥	٣٠٨٤
الشعير	إنتاج	٢١١,٩	١٩٥٦	٩٢٠	١٠٧٩	٥٢٧	٧٦٧	١٢٠٢	٧٨٤
	استيراد	٥٨٨,٤	٣٤٥	٣٦٨	٦٠١	٦٢٥	٨٠٣	٤١٥	٩١
	تصدير	---	---	٨٩	٥٤٦	١٩٤	٢	-	-
	المتاح	٨٠٠,٣	٢٣٠١	١١٩٩	١١٣٥	٩٥٨	١٥٦٨	١٦١٧	٨٧٥
العدس	الإنتاج	٧٣,٠	١٧٧	١٣٣	١٦٨	١٢٥,٣	١٥٣,٧	١٨١	١٠٩
	استيراد	---	٠,٣	٢	٠,٩	٠,٢٦٥	٠,٣	٣,٠	-
	تصدير	١٦,٥	٣١	٣٨	٧٠	٧١,٤	٧٤,٨	٨٠,٠	٢٤٣
	المتاح	٥٦,٦	١٤٦,٣	٩٧	٩٩,٦	٥٤,١٦	٧٩,٢	١٠٤	١٣٤-
الحمص	الإنتاج	٦٤,٥	٦٠	٨٩	٨٧	٤٥	٦٥,٢	٥٢	٥٠
	استيراد	---	٧	٨	٥,٦	٨	٠,٢	٠,٠	٧
	تصدير	٧,٥	١	٠,٥	٨,٣	٢,٩	١٨,٢	٢	١
	المتاح	٥٧	٦٦	٩٦,٥	٨٤,٣	٢٤	٤٧,٣	٥٠	٥٦
ذرة صفراء	إنتاج	١٩٠,٥	٢١٦	٢٣٢	٢٢٦,٧	٢١٠	١٨٧	١٥٩	١٧٧
	استيراد	٩٥١	٢٩٦	٨٩٩	٩١٤,٢	٨٥٦	١٤٧٤	١٣٤٦	١٤٠٦
	تصدير	---	---	---	---	---	---	-	٢
	متاح	١١٤١,٥	٥١٢	١١٣١	١١٤٠,٩	١٠٦٦	١٦٦١	١٥٠٥	١٥٨١
فول حب	إنتاج	١٢,٨	٢٨	٣١	٣٢	٣٦	٣٤	٣٠,٦	٢٤,٩
	استيراد	٠,١	٢	---	---	١	٩,٣	٠,٨	١,٥
	تصدير	٤,٩	٧	٤	٠,٣	٠,٠٥	١٠,٧	١٦,١	٠,٩
	متاح	٨	٢٣	٢٧	٣١,٧	٣٧	٣٢,٦	١٥,٣	٢٥,٥
فاصوليا ولوبيا حب	إنتاج	١,٩	٢	٢	٣,٣	٣,٦	٢,٦	٢	١
	استيراد	٢,٦	٠,٢	---	---	---	---	٧	١١
	تصدير	٠	٠	---	٣	٠,١	١,٦	٨	٢
	متاح	٤,٥	٢,٢	٢	٠,٣	٣,٥	١	١	١٠
سمسم	إنتاج	٤	٣	٧	٧,٥	٤	٠,٥	٤	٣٢
	استيراد	٢٩,٢	٤٠	٣٦	٢٨,٨	٤٢	٤١,١	٤٤	٥٣
	تصدير	---	---	---	---	---	٠,٢	١	٠,٣
	متاح	٣٣,٢	٤٣	٤٣	٣٦,٣	٤٦	٤١,٣	٤٧	٥٥,٦

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨، باب الموازين السلعية.

ملاحظة١: استوردت في عام ٢٠٠٧ كميات من العدس وأعيد تصديرها.

ملاحظة ٢: بيانات الجدول لا تبين حجم الهدر أو المخصص للبذار.

أما فيما يخص، الميزان السلعي للخضار، فإن معطيات الجدول (٦ -٢) تفيد في تكوين صورة عنه.

جدول (٦ -٢)

الميزان السلعي للخضار في المدة من ٢٠٠٠ ٢إلى٢٠٠٧(ألف طن)

المادة	البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
فول اخضر	إنتاج	٣٠,٦	٤٥	٥٣	٤٤,٨	٣٩,٣	٤٤	٥١	٤٣
	استيراد	---	---	---	---	---	---	-	-
	تصدير	١,٣	٣	٢	٢	٢,٥	١	١	١٢
	المتاح	٢٩,٣	٤٢	٥١	٤٢,٨	٣٦,٨	٤٣	٥٠	٣١
فاصوليا ولوبيا خضراء	إنتاج	٢٥,٥	٦	٤١	٢٤,٧	٣٣,٨	٤٩	٣٩	٣٦
	استيراد	---	٠,٦	---	---	---	---	-	-
	تصدير	٢,٩	٤	٣	٢,٢	١,٨	٢	٣	١
	متاح	٢٢,٦	٢,٦	٣,٨	٢٢,٥	٣٢	٤٧	٣٦	٣٥
ملفوف وقرنبيط	إنتاج	٧٢,٦٨	٧٧	٨٦	٧٠,٢	٧٢,٢	٨٥	٧٣	٧١
	استيراد	---	---	---	---	---	---	-	-
	تصدير	٥,١٤	٩	١٠	١١,٥	١١,٤	١١	٦٦	٦٣
	متاح	٦٧,٥	٦٨	٧٦	٥٨,٧	٦٠,٨	٧٤	٧	٨
ثوم جاف	إنتاج	١٩,٦	٢٩	٢٧	٤١,٥	٣٦,٩	٤٦,٦	٤٠	٣٠
	استيراد	---	٠,١	٨	٢,٢	٤,٨	٢,٢	١,٨	٧,٣
	تصدير	٠,٨	٠,٣	٠,٠٦	٠,٢	٠,٣	٠,٢	١,١	١,٦
	متاح	١٨,٨	٢٨,٨	٣٤,٩	٤٣,٥	٤١,٤	٤٨,٥	٤٠,٧	٣٥,٣
بازلاء خضراء	إنتاج	١٤,٨	١٧	٢٤	١٨,٣	٢٤	٢٣	١٧	٢٣,٧
	استيراد	---	---	---	---	---	---	-	٠,٤
	تصدير	١,٦	٠,٥	٢	٢,٣	٢	٣	٧	٢,٨
	متاح	١٣,١٥	١٦,٥	٢٢	١٦	٢٢	٢٠	١٠	٢١,٣
بصل جاف	إنتاج	٧١,٩	٨٣	٩٧	٩٤,٧	١١٧	١٢٥	١٠٣	٩٨
	استيراد	---	١٢	١٤	٨	١٦	٦	٤	٢٥
	تصدير	٠,١	٤	٣	١,٣	٧	٢١	٣٠	١١
	متاح	٧١,٨	٩١	١٠٨	١٠١,٤	١٢٦	١١٠	٧٧	١١٢
خيار وقثاء وكوسا	إنتاج	١٧١,٨١	١٧٩	٢٣٥	٢٤٤	٢٧٤,٢	٢٨٧	٢٣٦	٢٦٤
	استيراد	---	٠,٧	٦	٢,٢	١٠,٧	١٢	١٦	١٤
	تصدير	٥,٧	١	---	١,٥	٧,٤	١٢	٢٣	٦١
	متاح	١٦٦,٢	١٧٨,٧	٢٤١	٢٤٤,٧	٢٧٧,٥	٢٨٧	٢٢٩	٢٢١

تابع للجدول (٦ -٢)									
		٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
بطيخ أحمر	إنتاج	٢٠١,٥	٢٢٨	٤٨٠	٦٧٤,١	٨١٢	٥٨٨,٣	٥٦٢	٦٠٧
	استيراد	---	٢	٤	٣,٩	٧	٣,٨٠	٥	٣
	تصدير	١٢,٢	١١	١١	٩,٥	٩	٨,٦	٨١	٧٤
	متاح	١٨٩,٤	٢١٩	٤٧٣	٦٦٨,٥	٨١٠	٥٨٣,٥	٤٨٦	٥٣٦
بطيخ أصفر	إنتاج	٤٨,٢	٧٤	١٠٠	١١٦,١	١٠٢	٩٥,٣	٩٨	١٥٩
	استيراد	---	٠,١	---	---	---	---	-	-
	تصدير	١٧,٢	١٥	١٧	١٥,٧	١٧	١٥,٨	٢٦	٣٤
	متاح	٣٠,٩	٥٩,١	٨٣	١٠٠,٤	٨٥	٧٩,٥	٧٢	١٢٥
بطاطا	إنتاج	٤٨٤,٨	٤٥٣	٥١٣	٤٨٦,٦	٥٤٢	٦٠٨,٥	٦٠٣	٥٧٠
	استيراد	٥,٢	١١	١٦	٣٦,٨	٢٢	٤٤,٢	١٩	٢٥
	تصدير	٢٣,٢٦	١٢	١٧	١٦,٩	١٧	٢٣,٩	٥٣	٣٥
	متاح	٤٦٦,٧	٤٥٢	٥١٢	٥٠٦,٥	٥٤٧	٦٢٨,٨	٥٦٩	٥٦٠
بندورة	إنتاج	٧٥٣,٢	٧٢٢	٩٠٠	٩٤٥,٨	٩٦٥,٤	٩٥٧,٣	١٠٣٦	١٢٣٢
	استيراد	---	٤	١٤	٥,١	١٤,٧	٧٤	-	٨٩
	تصدير	١٩٠	١٦٨	٢١٠	٢١٧,٩	٢٦٠,٣	٣٢١,٧	-	٥٠٣
	متاح	٥٦٣,٢	٦٠٨	٧٠٤	٧٣٣	٧١٩,٨	٧٠٩,٣	١٠٣٦	٨١٨
باذنجان	إنتاج	١٢٣,٧	١١١	١٣٣	١٣٧,٧	١٥٨	١٥٤,٤	١٥٩	١٥٣
	استيراد	---	٧	٥,٧	٢١,٧	٥٤	٩,٧	١٣	٢٣
	تصدير	٢,٢	٣	٨,٧	٤,٨	٨	٢,١	٢٢	١٨
	متاح	١٢١,٥	١١٥	١٣٣	١٥٤,٦	٢٠٤	١٦٢	١٥٠	١٥٨

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٨، جدول ١٥٧.

تبين معطيات الجدول (٦ -٢)، أن سورية، تنتج كميات كبيرة، من الخضار وتتيحها في أسواقها، وتصدر كميات مهمة منها، إلى الخارج، خصوصا من البندورة، والبطاطا.

توجد في سورية؛ مزايا نسبية كبيرة، لزراعة الخضروات، بمختلف أنواعها، تستطيع أن تستفيد منها، لتطوير زراعتها، خصوصا بوجود أسواق واسعة لها، في الدول العربية الخليجية، وفي بعض الدول الأوربية. لتحقيق هذا الهدف، لا بد من تأمين المستلزمات الضرورية لذلك، خصوصا، لجهة تطوير نظام التسويق، وآلياته، والخدمات المصاحبة له، في كل مرحلة، من

مراحله. ومما له أهمية خاصة، في هذا المجال، تشجيع منتجي الخضار، وتأمين أسطول، من البرادات، لنقل الخضار الطازجة، إلى الأسواق الخارجية، وقد يكون من الضروري، تأمين أسطول، للنقل الجوي.

من جهة أخرى، فإن طبيعة المناخ السائد، في سورية، وطول مدة السطوع الشمسي، وتنوع التربة الزراعية، تسمح جميعها، بتطوير زراعة الأشجار المثمرة، على اختلافها، خصوصا، تلك التي يناسبها مناخ البحر الأبيض المتوسط. لتكوين صورة، عن الميزان السلعي، لمنتجات الأشجار المثمرة أنظر الجدول (٦ -٣).

جدول (٦ -٣)

الميزان السلعي لمنتجات الأشجار المثمرة (ألف طن)

المادة	البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
زيتون	إنتاج	٨٦٦,١	٤٩٧	٩٤١	٥٥٢,٢	١٠٢٧	٦١٢	١١٦١	٤٩٥
	استيراد	---	---	---	---	---	---	-	-
	تصدير	٠	٠	--	٠,٦	٠,٥	٥	١٥	١٦
	المتاح	٨٦٦	٤٩٧	٩٤١	٥٥١,٦	١٠٢٦,٥	٦٠٧	١١٧٦	٤٧٩
عنب طازج	إنتاج	٤٠٩,٥	٣٨٩	٣٤٢	٣٠٧,٣	٢٤٣	٣٠٦,٣	٣٣٧	٢٧٣
	استيراد	---	٠	---	---	٠,٥	٠,٨	٠,٢	٠,٣
	تصدير	٢١,٢	٣٠	٢٥	١٣	٩	١٣	٦٦	٢٥
	المتاح	٣٨٨,٣	٣٥٩	٣١٧	٢٩٧,٢	٢٣٤,٥	٢٩٤,١	٢٧١	٢٤٨,٣
تين طازج	إنتاج	٤٤,١	٤٠	٤٣	٤١	٣٧	٤٩,٩	٥١	٤١
	استيراد	---	---	---	---	---	---	-	-
	تصدير	٢,٦	٢,٤	---	---	٤	٤,٥	٥	٣
	المتاح	٤١,٤	٣٧,٦	٤٣	٣٦,٢	٣٣	٤٥,٤	٤٦	٣٨
مشمش	إنتاج	٧٨,٩	٦٦	١٠١	١٠٤,٩	٧٦	٦٥,٥	٩٩	٢٨٠
	استيراد	---	٠	---	---	---	---	-	-
	تصدير	١١	٥	٩	٧,٧	٤	٧,١	١٢	١
	المتاح	٦٧,٩	٦١	٩٢	٩٧,٢	٧٢	٥٨,٤	٨٧	١١٢
تفاح	إنتاج	٢٨٦,٨	٢٦٣	٢١٦	٣٠٦,٧	٣٥٨	٢٩٦	٣٧٤	٢٨٠
	استيراد	---	٠	---	---	---	---	--	--
	تصدير	١٥,٣	١٨	١٦	١٣,٩	٢٨	٦٨,٥	١٣١	١٢٥
	المتاح	٢٧١,٥	٢٤٥	٢٠٠	٢٩٢,٧	٣٣٠	٢٢٧,٥	٢٤٣	١٥٥

تابع للجدول (٦ -٣)									
		٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أجاص	إنتاج	٣٠,٦	٢٨	٢٠	٢٠,٣	٢١	١٩,٨	٢٢	٢٥
	استيراد	---	٠,١	---	---	---	---	--	--
	تصدير	٧,٥	١٢	١٠	٦	٥	٩,٣	١	١٦
	المتاح	٢٣,١	١٦,١	١٠	١٤,٢	١٦	١٠,٤	٢١	٩
خوخ وجانرك	إنتاج	٣٩,٢	٣٦	٣٧	٣٠,٩	٣٣	٣٤,٩	٤٢	٤٦
	استيراد	---	---	---	---	---	٠,٨	١	--
	تصدير	٦,٤	٦	٩	٥,٣	٤	٣,٣	١٠	٣
	المتاح	٣٢,٨	٣٠	٢٨	٢٥,٦	٢٩	٣٢,٤	٣٣	٤٣
رمان	إنتاج	٦٩,٢	٧٥	٥٦	٦١,٦	٥٢	٥٤,٢	٥١	٦١
	استيراد	---	---	---	---	---	٠	--	--
	تصدير	٢	٢	٢	٢,٨	٠,٧	٠,٩	٠٤	--
	المتاح	٦٧,١	٧٣	٥٤	٥٨,٨	٥١,٣	٥٣,٣	٥١	٦١
كرز	إنتاج	٥٦,٣	٥١	٤٠	٥٤,٧	٣٥	٥٣,٤	٦٣	٧٥
	استيراد	---	---	---	---	---	٠,٠	--	١,٦
	تصدير	٩,١	٦	١٣	١٠,٤	٤,٩	٦,٩	١٠	٦
	المتاح	٤٧,٢	٤٥	٢٧	٤٤,٣	٣٠,١	٤٦,٥	٥٣	٧١
دراق	إنتاج	٤٢	٣٨	٣٥	٣٥	٢٧	٥١,٦	٥٦	٥٧
	استيراد	---	٠,١	---	---	---	٠,٠	--	--
	تصدير	٣,٨	٣	٦	٤	١	٤,٤	٨	٣
	المتاح	٣٨,٢	٣٥,١	٢٩	٣٠,٩	٢٦	٤٧,٢	٤٨	٥٤
سفرجل	إنتاج	٨,٢	٧	٥	٤	٣,٨	٤,٨	٥	٥
	استيراد	---	---	---	---	---	٠,١	-	--
	تصدير	--	٠,٤	٠,١	١	٠	٠,١	٠,٠٥	--
	المتاح	٨,٢	٦,٦	٤,٩	٣,٢	٣,٨	٤,٧	٥	٥
فستق حلبي	إنتاج	٤٠	٣٧	٥٣	٤٧,٥	٢١	٤٤,٦	٧٣	٥٢
	استيراد	---	٠,٣	---	---	---	٠	٣	-
	تصدير	٣,٧	١٠	٣,٧	٢,٨	١	٠,١	١	-
	المتاح	٣٦,٣	٢٧,٣	٤٩,٣	٤٤,٦	٢٠	٤٤,٥	٧٥	٥٢
حمضيات	إنتاج	٨٠٠	٨٣٣	٧٤٦	٦٥٢,٥	٨٤٤	٧٧٧,٨	٩٠٧	٩٦٧
	استيراد	---	٧	٩	١٢	١٨,٦	١٩,٦	٢١	٢٥
	تصدير	٣٩	٤٥	٢٩	٢٨,٩	٢٧,٨	٥٣,٥	٧٥	٨١
	المتاح	٧٦١	٧٩٥	٧٢٦	٦٣٥,٦	٨٣٤,٨	٧٤٣,٩	٨٥٣	٩١١

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٦ -٣)، إن إنتاج سورية، من مختلف أنواع الفواكه، يغطي حاجة السوق المحلية، في ظل القوة الشرائية المتاحة، وتصدر بعض الكميات، إلى الخارج، وثمة إمكانيات، للتوسع في زراعة الأشجار المثمرة،

خصوصا، وأنها تتمتع بمزايا نسبية كبيرة، وبمزايا تنافسية، وتسويقية جيدة، حتى في الأسواق الأوربية. هنا أيضا، كما في حال الخضروات، لا بد من تطوير، أنظمة التسويق المتبعة، وتحسين مستوى الخدمات التسويقية المصاحبة، من الحقل إلى المستهلك. ومما له أهمية خاصة، تطوير وسائل، وطرق الخزن، ووسائل نقل الفواكه، بسبب حساسيتها للعطب، والتلف.

من المعلوم، أن المحاصيل الصناعية، تنتج مواد خام، للصناعة التحويلية، غير الغذائية، في الغالب الأعم، غير إن حصيلة التصدير، من منتجات هذه المحاصيل، يمكن استخدامها، لتمويل استيراد، بعض المنتجات الغذائية، التي لاتنتجها سورية، أو تنتج منها كميات، غير كافية. لتكوين صورة، عن الميزان السلعي، للمنتجات الزراعية الصناعية، انظر الجدول (٦ -٤).

جدول (٦ -٤)

الميزان السلعي للمحاصيل الصناعية في المدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ (ألف طن)

المادة	البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
شوندر سكري	إنتاج	١١٧٥	١٢١٥	١٥٢٣	١٢٠٥	١٢١٨	١٠٩٦	١٤٣٨	١٣٦٦
	استيراد	---	---	---	---	---	---	--	--
	تصدير	---	---	---	----	---	١	١	--
	المتاح	١١٧٥	١٢١٥	١٥٢٣	١٢٠٥	١٢١٨	١٠٩٥	١٤٣٧	١٣٦٦
فول سوداني	إنتاج	٢٨,١	٣٠	٢٠	١٥,٢	١٨	٢٤,٥	١٦	٢٢
	استيراد	٠,٠١	---	---	---	---	٢	٧	٩
	تصدير	٣,٧	---	---	---	---	---	--	--
	المتاح	٢٤,٤	٣٠	٢٠	١٦,٢	١٧	٢٦,٤	٢٣	٣١
تبغ خام	إنتاج	٢٦,١	٢٩	٢٦	٢٦,٢	٢٥,٩	٢٩	٢٥	٢٤,١
	استيراد	---	---	---	---	---	---	--	--
	تصدير	١,٠	٠,٩	١	٠,٨	١,٨	١	١	٠,٨
	المتاح	٢٥,٢	٢٨,١	٢٥	٢٥,٤	٢٤,٤	٢٨	٢٣	٢٣,٣
عباد الشمس	إنتاج	٨,٦٣	١٢	١١	٢	١٣	١٩,٩	١٤,٧	٢١,٦
	استيراد	١٥,٥٣	٨	١٨	١٣,٨	٥	٤,٦	٢٨,٥	٢٥,٣
	تصدير	٠,٢	---	---	---	٤	٢,٢	٠,٣	٤,٩
	المتاح	٢٤	٢٠	٢٩	١٥,٨	١٤	٢٢,٢	٤٢,٩	٤٢,٠
القطن شعر	إنتاج	٣٧٨,٧	٣٥٣	٢٨١	٢٨٣,٨	٣٦٠	٣٥٧,٦	٢٤٠	٢٤٩
	استيراد	---	٠,٣	---	---	---	---	-	--
	تصدير	٢٠١,٤	١٨٧	٢٥٥	١٢٧,٦	١١٤	١٥٦,٣	٧٥	٤٤
	المتاح	١٧٧,٣١	١٦٦,٣	٢٦	١٥٦,٢	٢٤٦	٢٠١,٣	١٦٥	٢٠٥

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٦ -٤)، أن سورية تصدر كميات مهمة، من القطن، على شكل شعر، وبعض الكميات من التبغ، غير أنها في المقابل تستورد كميات كبيرة، من عباد الشمس، لأن الإنتاج المحلي منه، لا يكفي لسد حاجة السوق المحلية. ومع أن سورية، لا تستورد شوندر سكري، فهو بالأصل منتج غير قابل للتصدير، لكن سورية تستورد كميات كبيرة من السكر، لعدم كفاية الإنتاج المحلية، من مادة السكر لتغطية الحاجات المحلية.

تملك سورية ثروة حيوانية مهمة، تنتج أنواعا مختلفة، من المنتجات الغذائية، وغير الغذائية، تغطي الجزء الأكبر، من حاجة سورية منها. الجدول (٦ -٥) يعطي صورة عنها.

جدول (٦ -٥) الميزان السلعي للمنتجات الحيوانية في المدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧

(ألف طن)

المادة	البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صوف	إنتاج	٤٠	٣٧	٥٣	٤٧,٥	٢١	٤٤,٦	٢٤	٢٥
مغسول	استيراد	---	٠,٣	---	---	---	٠	١	٠,٢
	تصدير	٣,٧	١٠	٣,٧	٢,٨	١	٠,١	١٢	٢,٤
	المتاح	٣٦,٣	٢٧,٣	٤٩,٣	٤٤,٦	٢٠	٤٤,٥	١٣	٢٢,٤
حليب	إنتاج	١٦٧٣	١٥٧٨	١٧٦٥	١٨٧٨	٢١٢٩	٧٦٥,٣	٢٥٣٥	٢٦٨٠
	استيراد	---	٩	---	---	---	٠	--	-
	تصدير	---	١١	١٤	---	---	٠,٣	٦	-
	المتاح	١٦٧٣	١٥٧٦	١٧٥١	١٨٧٨	٢١٢٩	٧٦٥	٢٥٢٩	٢٦٨٠
بيض	إنتاج	٢٥٤٦	٢٦٧١	٣٣٢١	٣٤٤٩	٤٦٠٢	٣١٠٤	٣٧٨١	٣٤٢٨
مليون	استيراد	---	---	---	---	---	٠	--	١
	تصدير	٤٦	١٥	١٠	١٠٧	٤٨	٢٠,٤	٣٠	--
	المتاح	٢٥٠٠	٢٦٥٦	٣٣١١	٣٣٤٢	٣٩٥٤	٣٠٨٤	٣٧٥١	٣٤٢٨
لحوم	إنتاج	١٨٤	١٦٩	١٢١	١٥٣	١٦١	١٨٠	١٨٧	٢٠٥
أغنام	استيراد	٤	٠,٦	---	---	١,٢	٠,٨	--	١,٥
	تصدير	١٧	٥	٥,٣	٢٦,٣	٣٨,٤	٥٤,٥	--	٠,٥
	المتاح	١٧١	١٦٥	٦٨	١٢٨	١٢٤	١٢٦	١٨٧	٢٠٦
لحوم	إنتاج	٤٧	٤٢	٤٧	٤٧	٤٨	٥٥	٦١	٦٦
أبقار	استيراد	---	٠,٣	---	---	٤,٦	٣,٤	--	٠,١
	تصدير	---	---	---	---	---	٠	--	٠,١
	متاح	٤٧	٤٢,٣	٤٧	٥٢	٥٣	٥٩	٦١	٦٦

تابع للجدول (٦ -٥)

		٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
لحوم ماعز	إنتاج	٥	٥	٥	٦,٧	٦,٦	٧,١	٧	٨
	استيراد	---	---	٠,٧	---	---	٠	--	--
	تصدير	٠,١	٠,١	٥	٣,٩	٦,٤	٠	--	--
	المتاح	٥	٥	٠,٧	٢,٨	٠,٢	٧,١	٧	٨
مجموع اللحوم الحمراء	إنتاج	٢٣٦	٢١٦	١٧٣	٢٠٧	٢١٦	٢٤٢	٢٥٥	٢٧٩
	استيراد	٤	٠,٩	٠,٧	٦,٦	٥,٨	٤,٢	--	٢
	تصدير	١٧,٢	٥,٢	٦,٣	٣٠,٣	٤٤,٨	٥٤,٥	--	--
	المتاح	٢٢٣	٢١٢,٣	١١٥,٧	١٨٢,٨	١٧٧,١	١٩٢	٢٥٥	٢٨١
لحم دجاج	إنتاج	١٠٧	١١٦	١٢٥	١٦١	١٧١,٨	١٦٣,٤	١٧٥	١٧٥
	استيراد	---	---	---	---	---	---	١	٠,٠٣
	تصدير	---	---	---	---	---	---	٠,٠١	١,٦
	المتاح	١٠٧	١١٦	١٢٥	١٦١	١٧١,٨	١٦٣,٤	١٧٦	١٧٣

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية لعام ٢٠٠٨.

تبين معطيات الجدول (٦ -٥)، أن المتاح، من بعض المنتجات الحيوانية، مثل البيض، والحليب، واللحوم الحمراء، والبيضاء، تكفي لسد حاجة السوق المحلية، وتصدير بعض الكميات منها إلى الخارج.

٣ - مستوى تأمين، الفرد الواحد من السكان، بالغذاء:

إن معرفة الكميات المتاحة، من الغذاء، في الأسواق المحلية، على أهميته، لا يعطي صورة دقيقة، عن مستوى الأمن الغذائي، إذا لم ينظر إليه، بالعلاقة مع تزايد السكان. بكلام آخر، لا بد من معرفة، كيف تتغير الكميات المتاحة من الغذاء، بالعلاقة بتزايد السكان. انظر الجدول (٦ -٦).

تبين معطيات الجدول (٦ -٦)، مدى التنبذب، في نصيب الفرد من السكان، من الغذاء، من سنة إلى أخرى، بسبب تنبذب المتاح، من الغذاء. هذا يوضح أن سورية تفتقر، إلى سياسة مدروسة للأمن الغذائي، تدعمها خطط، وبرامج لزيادة نصيب الفرد من السكان، من الغذاء باستمرار، بصورة ممنهجة. ومع أن أغلب مؤشرات الأمن الغذائي، قد سجلت زيادة، في نهاية الفترة، مقارنة بأولها، مثل

الحبوب، والخضار، فإن بعض المؤشرات قد سجلت تراجعاً كبيراً، مثل الزيتون، والعنب، الطازج، والتفاح، واللحم الأحمر. أضف إلى ذلك فإن قيمة مؤشرات اللحوم الحمراء والبيضاء متدنية جدا.

جدول(٦ -٦) نصيب الفرد، من السكان، من المتاح، من أهم السلع الغذائية(كغ/فرد/سنة)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد السكان	١٦٣٢٠	١٦٧٢٠	١٧١٣٠	١٧٥٥٠	١٨٢٠٠	١٨٣٥٦	١٨٧١٧	١٩١٧٢
القمح	١٩١	٢٨٣	٢٤٦,٥	٢٥٦	٢١٨	٢٢٣	٢٦٦	١٦٠
العدس	٣,٤٦	٨,٧	٥,٦	٥,٦٧	٢,٩	٤,٣	٥	٦-
الحمص	٣,٤٩	٣,٩٤	٥,٦٣	٤,٨٠	١,٣٣	٢,٥٧	٢	٢
فول حب	٠,٤٩	١,٣٧	١,٥٧	١,٨٠	٢,٠٣	١,٧٧	٠,٨	١,٣
سمسم	٢,٠٣	٢,٥٧	٢,٥١	٢,٠٦	٢,٥٢	٢,٢٥	٢,٥	٢,٩
ثوم جاف	١,١٥	١,٧٢	٢,٠٣	٢,٤٧	٢,٢٧	٢,٦٤	٢,١	١,٨
بصل جاف	٤,٣٩	٥,٤٤	٦,٣٠	٥,٧٧	٦,٩٢	٥,٩٩	٤,١	٥,٨
خيار كوسا	١٠,١٨	١٠,٦٨	١٤,٠٦	١٣,٩٤	١٥,٢٤	١٥,٦٣	١٢,٢	١١,٥
بطاطا	٢٨,٥٩	٢٧,٠٣	٢٩,٨٨	٢٨,٨٦	٣٠,٠٥	٣٤,٢٥	٣٠,٤	٢٩,٢
بندورة	٣٤,٥٠	٣٦,٣٦	٤١,٠٩	٤١,٧٦	٣٩,٥٥	٣٨,٦٤	٥٥,٣	٤٢,٦
زيتون	٥٣,٠٦	٢٩,٧٢	٥٤,٩٣	٣١,٤٣	٥٦,٤٠	٣٣,٠٦	٦٢,٨	٢٤,٩
عنب طازج	٢٣,٧٩	٢١,٤٧	١٨,٥٠	١٦,٩٣	١٢,٨٨	١٦,٠٢	١٤,٤	١٢,٩
تفاح	١٦,٦٣	١٤,٦٥	١١,٦٧	١٦,٦٧	١٨,١٣	١٢,٣٩	١٢,٩	٨,٠
حمضيات	٤٦,٠١	٤٧,٥٤	٤٢,٣٢	٣٦,٢١	٤٥,٨٦	٤٠,٥٢	٤٥,٥	٤٧,٥
حليب	١٠٢,٥	٩٤,٢٥	١٠٢,٢١	١٠٧,٠	١١٦,٩٧	٤١,٦٧	١٣٥	١٣٩
بيضة	١٥٣	١٥٨	١٩٣	١٩٠	٢١٧	١٦٨	٢٠٠	١٧٨
لحم أحمر	١٣,٦٦	١٢,٦٩	٦,٥٩	١٠,٠٤	٩,٧٣	١٠,٤٥	٩,٤	٩
لحم دجاج	٦,٥٥	٦,٩٣	٧,٢٩	٩,١٧	٩,٤٤	٨,٩٠	٩,٤	٩

المصدر: اعد الجدول استنادا معطيات الميزان السلعي. وإلى معطيات السكان في المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٩.

٣ -١ الاستهلاك اليومي للفرد، من بعض العناصر الغذائية:

إن قياس مستوى، تأمين الفرد الواحد، من السكان، من المواد الغذائية المتاحة، على أهميته، لا يعطي صورة دقيقة، عن واقع استهلاك السكان للغذاء، لهذا ينبغي قياس كمية السعرات الحرارية، التي يحصل عليها الفرد،

في اليوم، وتبيان مصادرها. لتكوين صورة، عن الاستهلاك اليومي للفرد، من الحريريات، وبعض العناصر الغذائية الأخرى، فإن معطيات الجدول (٦ -٧) سوف تكون مفيدة.

جدول (٦ -٧) كمية العناصر الغذائية، التي يحصل عليها الفرد يومياً

المنشأ	حريرات (حريرة/يوم)		بروتين(غ/يوم)		دهون(غ/يوم)	
	١٩٨٥/ ١٩٨٩	٢٠٠٠/ ٢٠٠٥	١٩٨٥/ ١٩٨٩	٢٠٠٠/ ٢٠٠٥	١٩٨٥/ ١٩٨٩	٢٠٠٠/ ٢٠٠٥
نباتي	٢٨٢٢	٢٨١٦	٦٤,٨	٥٩,١٦	٥٧,٣	٨٧,٠١
حيواني	٤٢٠,٥	٣٨٤	٢١	٢٧,٨٤	٣٣,٠٥	٢٥,٩٩
مجموع	٣٢٤٢,٥	٣٢٠٠	٨٦,٨	٨٧	٩٠,٣٥	١١٣

المصدر:١ - تأثير إصلاح السياسات على المستهلكين والأمن الغذائي في سورية، جدول (٥ -٥)، المركز الوطني للسياسات الزراعية، www.napcsyr.org تاريخ الدخول ٢٠٠٨/١١/٢٢.

٢ - قطاع الزراعة: واقعه – دوره – مشكلاته - آفاقه، إعداد عطية الهندي، آب ٢٠٠٧، ص٢٣.

تبين معطيات الجدول (٦ -٧)، أن السوريين يحصلون على كمية جيدة، من السعرات الحرارية اليومية، مع ذلك فهي غير كافية، بل ثمة نقص كبير، في البروتينات، والدهون، خصوصا من المصادر الحيوانية.

تشير المعطيات ذاتها، إلى أن نمو استهلاك الفرد، من العناصر الغذائية المذكورة، لا يزال ضعيفاً، بل تراجع استهلاكه، من السعرات الحرارية، في المدة الثانية المدروسة، مقارنة بالمدة الأولى.

لمقارنة مستوى التغذية، في سورية، بغيرها من البلدان، انظر معطيات الجدول (٦ -٨).

متوسط استهلاك الغذاء في لفترة ١٩٩٩ -٢٠٠٢ لبعض الدول.

جدول (٦ -٩) **(طاقة: كالوري/يوم، بروتين ودهون: غرام/يوم)**

البلد		متوسط سنوات ١٩٩٩ -٢٠٠٢		
		طاقة	بروتين	دهون
سورية	الإجمالي	٣٠٤١,٥	٧٥,٠٥	١٠٣,٦
	المصادر النباتية	٢٦٣٧,٥	٥٤,١٢	٧١,٩٢
	المصادر الحيوانية	٤٠٤	٢٠,٩٢	٣١,٦٧
لبنان	الإجمالي	٣١٦٢,٧٥	٨٣,٦٥	١١٠,٨٥
	المصادر النباتية	٢٧١٤	٥٤,٥٧	٧٨,١٧
	المصادر الحيوانية	٤٤٨,٧٥	٢٩,٠٧	٣٢,٦٧
الأردن	الإجمالي	٢٧٢٠,٧٥	٧١,٨٥	٨١,٠٢
	المصادر النباتية	٢٤١٨,٧٥	٥٠,٣	٦٠,٤٢
	المصادر الحيوانية	٣٠٢	٢١,٥٥	٢٠,٦
المغرب	الإجمالي	٣٠٣١,٧٥	٨٢,١٧٥	٥٩
	المصادر النباتية	٢٧٩٧	٦٦,٤	٤٤,١٢
	المصادر الحيوانية	٢١٦,٧٥	١٥,٧٧	١٤,٨٧
تونس	الإجمالي	٣٣١٦,٧٥	٩٠,٥٧	٩٨,٥
	المصادر النباتية	٢٩٧٥,٢٥	٦٦,٦	٧٧,٠٧
	المصادر الحيوانية	٣٤١,٥	٢٣,٩٧	٢١,٤٢
تركيا	الإجمالي	٣٣٥٧	٩٦,٢	٨٩,٧٢
	المصادر النباتية	٣٠٠٤,٢٥	٧٢,٧٥	٦٦,٩٢
	المصادر الحيوانية	٣٥٢,٧٥	٢٣,٤٥	٢٢,٨
إيطاليا	الإجمالي	٣٦٦٦,٢٥	١١٣,١	١٥٦,٢
	المصادر النباتية	٢٧٢٥,٥	٥١,٤٧	٨٥,٥
	المصادر الحيوانية	٩٤٠,٧٥	٦١,٦٢	٧٠,٧
فرنسا	الإجمالي	٣٦١٥,٥	١١٧,٧٥	١٦٧,٧٧
	المصادر النباتية	٢٢٦٢,٥	٤٠,٥٢	٥٩,٧٧
	المصادر الحيوانية	١٣٥٣	٧٧,٢٢	١٠٨
الولايات المتحدة	الإجمالي	٣٧٦٩,٧٥	١١٤,٦٢	١٥٢,٨٥
	المصادر النباتية	٢٧٢٦,٧٥	٤١,٤٥	٨١,٤٧
	المصادر الحيوانية	١٠٤٣	٧٣,١٧	٧١,٣٧
متوسط استهلاك الدول	الإجمالي	٣٢٩٦	٩٣,٨٩	١١٣,٢٨
	المصادر النباتية	٢٦٩٥,٧٢	٥٥,٣٦	٦٩,٤٩
	المصادر الحيوانية	٦٠٠,٢٨	٣٨,٥٣	٤٣,٧٩

المصدر: واقع الغذاء والزراعة في سورية(٢٠٠٥)، منشورات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

تبين معطيات الجدول (٦ -٨)، أن مستوى تغذية المواطن السورية، يعد جيداً، إذ تتقدم سورية، في هذا المجال، على أغلب الدول العربية، ولا تتخلف كثيراً، عن الدول المتقدمة، المذكورة في الجدول. إلا أنها تتخلف كثيرا، عن الدول

المتقدمة، من ناحية دور المصدر الحيواني، في تأمين إجمالي السعرات الحرارية، أو البروتين، أو الدهون، علماً أنه يمكن تحسين هذا الواقع، من جراء الاستغلال الأمثل، للموارد الزراعية المتاحة، في تنمية الثروة الحيوانية.

من جانب أخر، يختلف إنفاق السوري، على الغذاء، من منطقة إلى أخرى في سورية. جدول (٦ -٩).

جدول(٦ -٩) المعدل الشهري، لإنفاق الفرد على الغذاء(ل.س)

محافظات	حبوب	بقول حب	لحوم أسماك بيض	حليب ومشتقات	زيوت نباتية	خضار	فواكه ومكسرات	سكر ومنتجات السكر	أغذية أخرى	مشروبات ومرطبات	إجمالي
دمشق	١٧١	١٤	٣٥٣	١٨٥	١٥٦	٤٠٠	١٣٥	٩٠	١٦٩	٩٩	١٧٧٣
حلب	٢١١	١٠	٢٨٦	١٧٨	١٤٢	١٨٠	١٢٠	١٠٢	١١٤	٧٦	١٤١٩
ريف دمشق	٢٠١	١٩	٣١٠	١٤٤	١٣٦	٢٨٩	١٥٥	٨٤	١٢١	٩١	١٥٥٢
حمص	٢٠٨	١٨	٣٠٥	١٢٩	١٧١	٢٦٤	١٢٣	٩١	٨١	٩٨	١٤٩١
حماه	٢٢٩	٢٠	٣٢١	١١٠	٢٤٨	٢٧٥	١٠٢	٩٤	٥٨	٩٧	١٥٥٥
اللاذقية	٢٠٤	٣٠	٢٧٥	١٢٥	١١٧	٢٧٠	١٢٣	٦٥	٨٥	٨٦	١٣٧٨
ادلب	٢١٤	٢٦	٢٦١	١٣١	١٨٧	٢٣٤	١١٣	٧١	٧٩	٦٨	١٣٨٥
الحسكة	٣١٨	٢٨	٣٥٠	١٥٧	٢٢٠	٣٠٧	٨٦	١٧١	٦٤	١٠٢	١٨٠٤
دير الزور	٤١٨	١٦	٣٤٨	٢٠٢	١٥٥	٣٠٧	٧٠	٩٥	٨٢	٨١	١٧٧٥
طرطوس	٢٠٢	٣٠	٣٤٧	١٠٤	١٧٨	٢٨٠	١٣٧	٦٢	٥٤	١١٨	١٥١٤
الرقة	٢٩٠	١٧	١٨٢	٨٣	٢١٤	٢٦٩	٥٥	١٥٢	٣٩	٧٨	١٣٨١
درعا	٢٤٧	٢٣	٣٧٨	١٨٧	٢٧٤	٢٩٥	١٢٢	١٢٢	٨٩	١٠١	١٨٤٠
السويداء	١٥٩	١٠	٢٠٤	١٧٨	١٧٢	١٨٣	١٢٩	٨٧	٤٩	٩١	١٢٦١
القنيطرة	٢٣٨	١٦	٢٦٠	١١٧	٢٣١	١٤٢	١١٦	١١٨	٦٥	٨٦	١٤٨٩
المتوسط											١٥٤٤

المصدر: قاعدة بيانات مشروعFivims المستندة إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء، إحصائيات ٢٠٠٤.

تبين معطيات الجدول (٦ -٨)، أن أعلى إنفاق، للفرد الواحد من السكان، على الغذاء، في الشهر، هو في محافظة درعا (١٨٤٠ ل.س) تليها الحسكة (١٨٠٤ل.س)، وفي المرتبة الثالثة تأتي دير الزور (١٧٧٥ل.س). في حين

جاءت السويداء في المرتبة الأخيرة (١٢٦١ل.س)، تلتها اللاذقية (١٣٧٨ل.س) ومن ثم الرقة (١٣٨١ل.س). لا يوجد سبب واضح، لاختلاف الإنفاق الشهري للفرد الواحد، من السكان، على الغذاء، في المحافظات السورية.

٤ - مستوى الاكتفاء الذاتي، من أهم المنتجات الغذائية:

إن مفهوم الاكتفاء الذاتي، هو مفهوم نسبي جداً، يجري قياسه حسابياً، بمقارنة ما يتم إنتاجه، من منتجات غذائية، بما هو متاح في الأسواق المحلية. يغيب عن هذه الطريقة، في حساب الاكتفاء الذاتي، العنصر الأهم وهو المستهلك نفسه. وبسبب عدم توفر معطيات، تتعلق بالاستهلاك الفعلي من المنتجات الغذائية، المتاحة في الأسواق، يتم الاكتفاء، بمقارنة ما ينتج محلياً من مواد غذائية، بما هو متاح منها، في الأسواق المحلية. من منظور الأمن الغذائي، يفضل دائماً، مقارنة ما يتم إنتاجه محلياً من مواد غذائية، بما يتم استهلاكه فعلياً منها، وبما ينبغي استهلاكه، مقاساً بالمقننات المعيارية المطلوبة صحياً، للتأكد من مدى تغطية الإنتاج المحلي، للاستهلاك المحلي الفعلي، والمطلوب.

إضافة إلى ذلك، يمكن الإيهام بتحقيق الاكتفاء الذاتي، من المنتجات الغذائية عن طريق التحكم بالمتاح في الأسواق. لهذه الأسباب جميعها، يعدّ مؤشر الاكتفاء الذاتي المعتمد، غير دقيق. لتكوين صورة، عن الاكتفاء الذاتي، من منتجات الحبوب، يمكن النظر في معطيات الجدول (٦ -١٠).

جدول (٦ -١٠)　　　الاكتفاء الذاتي من أهم منتجات الحبوب (%)

المنتج	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
القمح	٩٩,٤	١٠٠,٢٥	١١٣	١٠٨,٩٣	١١٤	١١٣,٧	٩٨,٧	١٣١
الشعير	٢٦,٥	٨٥	٧٦,٧	٩٥	٥٥	٥١,٢	٧٤,٣	٨٩,٦
العدس	١٢٨,٩	١٢٠,٩	١٤٩,٤	١٦٨,٦	٢٣١,٣	١٩٤	١٠٠	+++
الحمص	١١٣,١٥	٩٠,٩	٩٣,١٩	١٠٣,٢	١٨٧,٥	١٣٧,٨	١٠٤	٨٩,٢
ذرة صفرا	١٦,٦٨	٤٢,١٨	٢٠,٥١	١٩,٨٧	١٩,٦٩	١١,٢٥	١٠,٤	١١,٢
فول حب	١٦٠	١٢١,٧	١١٤,٨	١٠٠,٩	٩٧,٢٩	١٠٤,٢٩	٢٠٠	٩٧,٦
فاصولياء	٤٢,٢٢	٩٠,٩	١٠٠	١١٠	١٠٢,٨٥	٢٦٠	٢٠٠	١٠
سمسم	١٢	٦,٩٧	١٦,٢٧	٢٠,٦٦	٨,٦٩	١,٢١	٨,٥	٥٧,٥

المصدر: حسبت من بيانات الجدول(٦ -١).

تبين معطيات الجدول (٦ -١٠)، أن سورية، قد حققت الاكتفاء الذاتي، من القمح، والعدس، والحمصن والفول الحب، في حين لا تزال واقعة في عجز بالنسبة للشعير، والذرة الصفراء، والسمسم. تشير معطيات الجدول أيضاً، أن مؤشر الاكتفاء الذاتي، يتذبذب من سنة إلى أخرى، بالعلاقة مع مستوى الإنتاج، من المنتجات الغذائية، المشار إليها، والمتاح منها. تغيب عن الجدول علاقة مستوى الأمن الغذائي، بتزايد السكان.

من جهة أخرى، فإن مؤشرات الاكتفاء الذاتي، من منتجات الخضروات، تبينها معطيات الجدول (٦ -١١).

تبين معطيات الجدول (٦ -١١)، أن سورية قد حققت اكتفاء ذاتياً، من جميع منتجات الخضر، بنسب كبيرة، ما عدى الثوم الجاف، والبصل الجاف، والباذنجان، إذ بالكاد يغطي الإنتاج المحلي،المتاح في السوق،في أغلب السنوات.

جدول (٦ -١١)   الاكتفاء الذاتي من أهم منتجات الخضر

المنتج	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
فول أخضر	١٠٤,٤	١٠٧	١٠٣,٩	١٠٤,٦٧	١٠٦,٧٩	١٠٢,٣	١٠٢	١٣٨,٧
فاصولياء+	١١٢,٨٣	٢٣٠,٧	١٠٧,٨٩	١٠٩,٧٧	١٠٥,٦٢	١٠٤,٢٥	١٠٨,٣	١٠٢,٨
ملفوف+	١٠٧,٦	١١٣,٢٣	١١٣,١٥	١١٩,٥٩	١١٨,٧٥	١١٤,٨	١٠٤٢,٨	٨٨٧,٥
ثوم جاف	١٠٤,٢٥	١٠٠,٦٩	٧٧,٣٦	٩٥,٤	٨٩,١٣	٩٦	٩٨,٢	٨٤,٩
بازلاء	١١٢,٥٤	٩١,٨٩	١٠٩	١١٤,٣	١٠٩	١١٥	١٧٠	١١١,٢
بصل جاف	١٠٠,١٣	٩١,٢	٨٩,٨	٩٣,٣٩	٩٢,٨	١١٣,٦	١٣٣,٧	٨٧,٥
خيار كوسا+	١٠٣,٣٧	١٠٠,١٦	٩٧,٥١	٩٩,٧١	٩٨,٨١	١٠٠	١٠٣	١١٩,٤
جبس	١٠٦,٣٨	١٠٤,١	١٠١,٤٧	١٠٠,٨٣	١٠٠,٢٤	١٠٠,٨٢	١١٥,٦	١١٣,٢
بطيخ	١٥٥,٩٨	١٢٥,٢١	١٢٠,٤٨	١١٥,٦٣	١٢٠	١١٩,٨٧	١٣٦,١	١٢٧,٢
بطاطا	١٠٣,٨٧	١٠٠,٢٢	١٠٠,١٩	٩٦,٠٧	٩٩,٠٨	٩٦,٧٧	١٠٥,٩	١٠١,٧
بندورة	١٣٣,٧٣	١١٨,٧٥	١٢٧,٨٤	١٢٩,٠٣	١٣٤,١٢	١٣٤,٩٦	١٠٠	١٥٠,٦
باذنجان	١٠١,٨١	٩٦,٥٢	١٠٠	٨٩,٠٦	٧٧,٤٥	٩٥,٣	١٠٦	٩٦,٨

المصدر: حسبت معطيات الجدول استنادا إلى بيانات الجدول (٦ -٢)

أما بالنسبة للاكتفاء الذاتي، من الفواكه فإن معطيات الجدول (٦ -١٢) تعطي صورة عنها.

جدول (٦ -١٢)

الاكتفاء الذاتي من الفواكه

المنتج	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	التغير%
زيتون	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠,٨٢	===
عنب	١٠٥,٤	١٠٨,٣٥	١٠٧,٨	١٠٣,٤	١٠٣,٦	١٠٤,١٤	-١,١٩
تين	٩٩,٣٢	١٠٦,٣٨	١٠٠	١١٣,٢٥	١١٢,١٢	١٠٩,٩	١٠,٦٥
مشمش	١١٦,٢٠	١٢٩,٤	١٠٩,٧٨	١٠٧,٩	١٠٥,٥٥	١١٢,١٥	٨٢,٥٧
تفاح	١٠٥,٦٣	١٠٧,٣٤	١٠٨	١٠٤,٧٨	١٠٨,٤٨	١٣٠,١	٢٣,١٦
أجاص	١٣٢,٤٦	١٧٣,٩	٢٠٠	١٤٢,٩	١٣٢,٢٥	١٩٠,٣٨	٤٣,٧٢
خوخ وجانرك	١١٩,٥١	١٢٠	١٣٢,١٤	١٢٠,٧	١١٣,٧٩	١٠٧,٧	-٩,٨٨
رمان	١٠٣,١٢	١٠٢,٧٣	١٠٣,٧	١٠٤,٧٦	١٠١,٣٦	١٠١,٦٨	-١,٣٩
كرز	١١٩,٢٧	١١٣,٣	١٤٨,١٤	١٢٣,٤٧	١١٦,٢٧	١١٤,٦	-٣,٨٥
دراق	١٠٩,٩	١٠٨,٥	١٢٠,٦	١١٣,٢	١٠٣,٨	١٠٩,٣	===
سفرجل	١٠٠	١٠٧,٧	٩٤,٣	١٢٥	١٠٠	١٠٠	===
فستق حلبي	١١٠,٢	١٣٥,٥	١٠٧,٥	١٠٦,٥	١٠٥	١٠٠,٢	-٩
حمضيات	١٠٥,١٢	١٠٤,٧	١٠٢,٩	١٢١,٨	١٠١,١	١٠٤,٥	-٠,٥٧

المصدر: حسبت معطيات الجدول استنادا إلى معطيات الجدول (٦ -٣).

تبين معطيات الجدول (٦ -١٢)، صورة شبيهة، بالصورة، التي أعطتها معطيات الاكتفاء الذاتي، للمحاصيل الأخرى، مع فارق بسيط، هو أن سورية، قد حققت اكتفاء ذاتيا، من جميع محاصيل الفاكهة التي تضمنها الجدول المشار إليه. وبالفعل توجد في سورية، ظروف مناخية، وطبيعية، تلائم زراعة الفواكه، وثمة إمكانيات حقيقية، للتوسع في هذه الزراعات، خصوصا، بوجود أسواق عربية، وأجنبية لها.

أما بالنسبة لموضوع الاكتفاء الذاتي، من المنتجات الحيوانية، فإن معطيات الجدول (٦ -١٣) تعطي صورة عنها.

جدول (٦ -١٣) الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الحيوانية.

المادة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
حليب	١٠٠	١٠٠,١٢	١٠٠,٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠,٢	١٠٠
بيض	١٠١,٨	١٠٠,٥	١٠٠,٣	١٠٣,٢	١١٦,٣	١٠٠,٦٤	١٠٠,٨	١٠٠
لحم أحمر	١٠٥,٨	١٠١,٧	١٤٩,٥	١١٣,٢	١٢٥,٧	١٢٦	١٠٠	٩٩,٢
لحم دجاج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٤	١٠١,١

المصدر : حسبت بيانات الجدول استنادا إلى معطيات الجدول (٦ -٥)

تبين معطيات الجدول (٦ -١٣)، أن سورية مكتفية ذاتيا، من أهم المنتجات الحيوانية، وثمة إمكانيات حقيقية، لرفع مستوى الاكتفاء الذاتي، من المنتجات الحيوانية، بسبب توفر ظروف ملائمة للتوسع في تربية مختلف أنواع الطيور والحيوانات، كما أشرنا إلى ذلك في حينه.

٥ - ميزانية الأسرة، والإنفاق على الغذاء:

أشير فيما سبق، إلى عدم وجود معطيات، تتعلق بكمية المستهلك، من المتاح، من المواد الغذائية، ولا تتوفر معطيات حديثة، حول إنفاق الأسرة السورية، على الغذاء، فآخر دراسة، كان قد أجراها المكتب المركزي للإحصاء، تعود إلى عام، ١٩٩٤ ولم تنشر نتائجها. وبالرجوع إلى نتائج، هذه الدراسة، والدراسات الأخرى، التي سبقتها (١٩٨٦)، يمكن تكوين صورة تقريبية، عن كيفية توزع النفقات، في ميزانية الأسرة.

لقد جاء في النتائج، أن الأسرة السورية، تنفق نحو ٤٨,٤ بالمائة، من مجمل إنفاقها، على الغذاء، في حين تنفق، نحو ٩,٣ بالمائة، على الكساء، و٦,٦ على التعليم، يليها نفقات العلاج، والأدوات المنزلية، والأثاث، بنسبة ٦ بالمائة، لكل منها.

بحسب معطيات نتائج الدراسة المشار إليها، فإن الأسرة السورية تنفق على سلع الغذاء الرئيسية، بين ٣٨٠٠ و٤٢٠٠ ليرة سورية سنويا، تختص

منها مجموعة اللحوم، والأسماك، والبيض، بنحو ١٧إلى ٢٠ بالمائة، بحسب المناطق الريفية، والحضرية. وتحتل نفقات الزيوت النباتية، المرتبة الثانية، بنسبة١٤,٥إلى ١٨,٦ بالمائة، على التوالي،في المناطق الريفية، والحضرية، ثم نفقات الألبان ومنتجاتها، بنسبة تراوح بين ١٤,٦ و١٦,٤ بالمائة، وتأتي مجموعة الخضروات، في المرتبة الرابعة، بنسبة تراوح بين ١٠,٨ و١٢,٦ بالمائة، ثم مجموعة الفاكهة بين ٦,٩ و٨,٩ بالمائة، ثم السكر والمنتجات السكرية، بنسبة بين٦,٥ و٦ بالمائة، والإنفاق على الحبوب ومنتجاتها، بنسبة ٥,٨ و٤,٩ بالمائة، كل ذلك في الريف، والحضر على التوالي.تشكل مجموع هذه النفقات، نحو ٨٣ بالمائة، من مجموع نفقات الأسرة على الغذاء (٨٢,١ بالمائة للريف، و٨٣,٦ بالمائة للحضر).

٦ - استشراف مستقبل الأمن الغذائي في سورية:

تعد الدراسات الاستشرافية، حديثة العهد في سورية، ولهذا لا توجد خبرات كبيرة، في هذا المجال. بداية لا بد من التفريق، بين الاستشراف، والتخطيط، فهذا الأخير يقبض، على الصورة المستقبلية لموضوعه، بواسطة الأرقام الملزمة، إذ لا مجال للاحتمال فيها. تصير الخطة بعد صدورها قانوناً ملزماً، يتوجب تنفيذها. يدعى هذا النوع من التخطيط، بالتخطيط الكمي الإلزامي، لتفريقه عن نوع أخر، من التخطيط، يدعى بالتخطيط التأشيري، الذي يختلف عنه، من ناحية إلزامية الخطة فقط. في التخطيط التأشيري، تلعب دور الموجه، والمرشد، ولهذا فهي تقبل التعديل، في سياق التنفيذ، وهي تترك هامشاً كبيراً، من الحرية للعاملين، على تنفيذها.

ينبغي التفريق أيضاً، بين الاستشراف، والتنبؤ، فهذا الأخير يسمح بتكوين صورة مستقبلية، لموضوعه، بناء على انتظام تأثير العوامل المكونة له، أو المؤثرة فيه. فعندما يتم العلم مثلا بأن السكان يتزايدون بنسبة معينة، عندئذ يمكن التنبؤ بعددهم، في المستقبل.

أما الاستشراف فهو أعقد من التخطيط، ومن التنبؤ، مع أنه يجمع في ذاته بعض سماتهما، ويستخدم بعض أدواتهما. الاستشراف هو رؤية تفاعلية، لمختلف العوامل المشكلة للواقع، باحتمالاتها المختلفة، تسمح بتشخيص احتمالات هذا الواقع، في المستقبل. بكلمات أخرى، الاستشراف هو رؤية المستقبل، من منظار الاحتمالات المختلفة لحراك الواقع. بهذا المعنى، الاستشراف يحاول أن يضع مشاهد مختلفة، لحراك الواقع في المستقبل.

٦ -١ العوامل المتصلة باستشراف الأمن الغذائي:

أصبح معلوما، أن الأمن الغذائي، يتحدد في ضوء تأثير عوامل متغيرة مختلفة، منها:

- تزايد عدد السكان، وتحسن مستوى ثقافتهم، ودخولهم.
- تغير القدرات الإنتاجية للغذاء، واستيراده.
- تمكين الناس، من الوصول إلى الغذاء، بغض النظر عن التغيرات المحتملة، في أسعاره.

٦ -١ -١ تغير عدد السكان، في المستقبل:

تبين الإحصاءات السكانية، وجود اختلاف كبير، في تقدير عدد السكان، في المستقبل. فعلى سبيل المثال، بلغ نمو السكان بنحو ١,٩٣%، في عام ٢٠٠٥، ليصير في عام ٢٠٠٦، نحو ٣,١٩%، ليتراجع إلى ما بين ٢ و٣ بالمائة، في السنوات التالية. في ضوء معطيات السنوات الأخيرة للنمو السكاني، حتى عام ٢٠٠٩، يمكن استشراف، عدد السكان المحتمل، حتى عام ٢٠٢٥. انظر الجدول (٦ -١٤).

في ضوء معطيات الجدول (٦ -١٤)، من المتوقع، أن يستمر معدل الزيادة، في عدد السكان بالتراجع، لكن ببطء، حتى أواخر الثلاثينات، من القرن الحالي، إذ من المتوقع، عندئذ، أن تتوازن الولادات مع الوفيات، ويستقر عدد السكان، عند نحو ٣٥ مليون نسمة.

جدول (٦ -١٤) تطور عدد السكان، رؤية استشرافية (ألف نسمة)

العام	عدد السكان	الرقم القياسي %	معدل الزيادة السنوية%
١٩٦٠	٤٥٦٥	١٠٠	------
١٩٧٠	٦٣٠٥	١٣٨,١١	٣,٨١
١٩٨١	٩٠٤٦	١٤٣,٤٧	٤,٣٤
١٩٩٤	١٣٧٨٢	١٥٢,٣٥	٥,٢٣
١٩٩٥	١٤٢٨٥	١٠٣,٦٥	٣,٦٥
٢٠٠٠	١٦٣٢٠	١٠٢,٦٩	٢,٦٩
٢٠٠١	١٦٧٢٠	١٠٢,٤٥	٢,٤٥
٢٠٠٢	١٧١٣٠	١٠٢,٤٥	٢,٤٥
٢٠٠٣	١٧٥٥٠	١٠٢,٤٥	٢,٤٥
٢٠٠٤	١٧٧٩٣	١٠١,٣٨	١,٣٨
٢٠٠٥	١٨١٣٨	١٠١,٩٣	١,٩٣
٢٠٠٦	١٨٧١٧	١٠٣,١٩	٣,١٩
٢٠٠٧	١٩١٧٢	١٠٢,٤٣	٢,٤٣
٢٠٠٨	١٩٦٤٤	١٠٢,٤٦	٢,٦٧
٢٠٠٩	٢٠٠٨٨	١٠٢,٢	٢,٢٦
٢٠١٠	٢٠٤٢٩	١٠١,٦٩	٢,٢
٢٠١٥	٢١٣٥١	١٠٤,٥١	١,٨٤
٢٠٢٠	٢٢٩٥٢	١٠٧,٤٩	١,٤٩
٢٠٢٥	٢٤٥٥٨	١٠٦,٩٩	١,٣٩

المصدر: أعد الجدول استناداً، إلى بيانات المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٥ ولعام ٢٠٠٩. عدد السكان في عام ٢٠١٠ وما بعدها قدر تقديراً.

٦ -١ -٢ تغير مساحة المحاصيل المزروعة، وإنتاجيتها:

من المعلوم، أن الأرض الصالحة للزراعة، في سورية، محدودة، وهي تزداد ندرة، من سنة، إلى أخرى، مع تزايد السكان، وتعديات العمران عليها، ومن جراء عمليات التصحر. نظر معطيات الجدول (٦ -١٥).

تبين معطيات الجدول (٦ -١٥)، أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، في سورية، ازدادت بنسبة طفيفة (١,٨%) بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨، ولا يتوقع أن تزداد هذه المساحة، في المستقبل، بسبب التكاليف

العالية لاستصلاح الأراضي التي خرجت من نطاق الاستخدام الزراعي، بسبب التملح أو التصحر. مع ذلك، فقد حصلت زيادة مهمة، في مساحة الأراضي المروية في عام ٢٠٠٦، مقارنة بعام ٢٠٠٢، بلغت نحو ٥,١٧ بالمائة، لتعود فتتراجع، في عام ٢٠٠٧، وعام ٢٠٠٨. علماً أن هذه الزيادة، كانت بلغت نحو٦,٣ بالمائة سنويا، في تسعينات القرن الماضي. وقد حصل هذا التوسع، نتيجة للسياسات، والبرامج الحكومية، خصوصا، لجهة التوسع، في مشاريع البنية التحتية، وبناء السدود، وشبكات الري. لكن من جهة أخرى، حصل تراجع بنحو -١,١ بالمائة، في المساحة البعل. تجدر الإشارة إلى إن المساحة المتروكة للراحة، ازدادت بنحو ٢٧,١%، وهذا مؤشر سلبي، غير مبرر، في حين تراجعت المساحة غير المستثمرة بنحو - ٢٧,٢ بالمائة.

جدول (٦ -١٥) تغير استعمالات الأراضي القابلة للزراعة

السنوات	أراض قابلة للزراعة						
	أراض مزروعة فعلا			ثبات للراحة	لا تزرع	مجموع
	سقي	بعل	مجموع			
٢٠٠٢	١٣٣٣	٣٢٥٨	٤٥٩١	٨٣٠	٤٩٠	٥٩١١
٢٠٠٣	١٣٦١	٣٣٠٠	٤٥٦١	٨١٧	٣٨٥	٥٨٦٣
٢٠٠٤	١٤٣٩	٣٢٩٠	٤٧٢٩	٧٩٦	٣٨٥	٥٩١٠
٢٠٠٥	١٤٢٦	٣٤٤٧	٤٨٧٣	٦٩٠	٣٧١	٥٩٣٤
٢٠٠٦	١٤٠٢	٣٣٤١	٤٧٤٣	٨٤٥	٣٦٢	٥٩٥٠
٢٠٠٧	١٣٩٦	٣٣٢٣	٤٧١٩	٥٦٣	٣٥٦	٦٠٣٨
٢٠٠٨	١٣٦٥	٣٢٥٥	٤٥١٠	١٠٥٥	٣٥٧	٦٠٢٢
التغير %	٢,٤	-١,١	-١,٨	٢٧,١	-٢٧,٢	١,٨

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٧ و٢٠٠٩.

تشير بعض الدراسات الحكومية، إلى أن التوسع في المساحات المروية، حتى عام ٢٠١٠، سوف يبلغ ١,٨٦ بالمائة سنويا، وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠، سوف يبلغ نحو ١,١٧ بالمائة سنوياً. لتكوين

صورة، عن التغيرات المحتملة، في الموارد الأرضية، حتى عام ٢٠٢٠، يمكن النظر في معطيات الجدول (٦ -١٦).

جدول (٦ -١٦)

التغيرات المحتملة في استعمالات الأراضي الزراعي في سورية حتى عام ٢٠٢٠

البيان	القيم الفعلية ١٩٩٨	معدل النمو ١٩٩٨ - ٢٠١٠	تقديرات ٢٠١٠	معدل النمو ٢٠١٠ - ٢٠٢٠	تقديرات ٢٠٢٠
إجمالي المساحة	٤٨٦٨	١,٠٧	٥٤٤٠	٠,٦٢	٥٧٨٧
المروية	١٢١٣	١,٨٦	١٥١٣	١,١٧	١٧٠٠
البعلية	٣٦٥٥	٠,٨	٣٩٢٧	٠,٤	٤٠٨٧

المصدر: تأثير إصلاح السياسات على المستهلكين والأمن الغذائي في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، جدول (٦ -١) ص٩٤.

تؤكد معطيات الجدول (٦ -١٦)، حقيقة أن فرص توسيع الأراضي الزراعية، في سورية مستقبلاً، محدودة جداً.

في مواجهة، محدودية الأرض الزراعية، لا بديل، عن تطوير إنتاجية وحدة المساحة، واستنباط أصناف جديدة، عالية الإنتاجية، وتطوير صناعة المخصبات الصناعية، كي يتم اقتراب مقنن السماد الفعلي، من المقنن المعياري، بل بلوغه.

إن كميات السماد المنتجة محليا، لا تغطي أكثر من ٥٥ بالمائة، من كميات السماد المستخدمة، وهذه الأخيرة تقل كثيرا عن الكميات، التي تحتاجها النباتات، وعن المستويات العالمية لمقننات السماد.

كما ينبغي التركيز، على استخدام الموارد المائية المتاحة، بكفاءة عالية، إذ لا يمكن زيادة الإنتاج، من وحدة المساحة، بدون تضافر عوامل ثلاث: صنف عالي الإنتاجية، ومقنن سمادي يلبي حاجة النبات، ومقنن مائي مناسب.

٧ - التقديرات المحتملة، لإنتاج الغذاء، في المستقبل:

في ضوء التقديرات المحتملة، لتغير العوامل المؤثرة، في الأمن الغذائي، خصوصا، تلك المؤثرة في الإنتاج، والإنتاجية، مع الأخذ بالحسبان، أن تزايد السكان، سوف يوسع الطلب المحلي، على الغذاء، فإن إنتاج الغذاء، سوف يأخذ الاتجاه الآتي:

- فيما يخص مجموعة سلع الخضروات، والحبوب، من المتوقع أن تحقق زيادة كبيرة، في إنتاجية الهكتار، من جراء استنباط أصناف جديدة، عالية الإنتاجية، وزيادة مقنن السماد، إلى مستواه المعياري، والتوسع في الزراعات المروية، بالاستفادة الكاملة، من حصة سورية، من مياه الفرات ودجلة، وترشيد استعمالات المياه،من جراء استخدام منظومات الري الحديثة.

- أما فيما يخص الحمضيات، والزيتون، فمن المتوقع، أن يزداد إنتاجها، من جراء التوسع الأفقي، في زراعتها، إذ يمكن أن تحل الحمضيات، محل الزيتون، في بعض المناطق الساحلية، خصوصا، في الأراضي المنبسطة، والمروية، في مقابل انتشار الزيتون، في مناطق شرق حمص، وحماه (السلمية مثلاً)، وفي جنوب سورية (حوران، ودرعا).

- من جهتها، مجموعة محاصيل الفاكهة، هي الأخرى، من المتوقع أن تزداد إنتاجيتها، وإنتاجها، من جراء التوسع الأفقي، في زراعتها، وتحسين خدمات الزراعة، خصوصا، تلك المتعلقة بالتفاح، والكرز، والعنب، إذ توجد مزايا نسبية كبيرة لها، في سورية.

- فيما يخص الإنتاج الحيواني، تجدر الإشارة، إلى وجود إمكانيات غير مستفاد منها، في هذا القطاع، يمكن تركيز التطوير عليها، لزيادة الإنتاج، والإنتاجية، من السلع الغذائية الحيوانية الرئيسية. ومما يساعد في هذا المجال، أن تربية الأبقار، والدواجن، تستجيب بصورة ممتازة للتقنية الحديثة. وثمة مجال واسع لتحسين خدمات التربية، وتربية سلالات، وعروق، عالية الإنتاجية، كما يمكن التوسع في عدد الأبقار المنتجة للحليب، والدجاج البياض، والفروج.

- في مجال تربية الأغنام، والماعز، ثمة مجال واسع، لزيادة عددها، بإجراء تنظيم، وتحسين المراعي، في البادية، كما أن هناك إمكانية واقعية، لتحسين إنتاجية الغنمة من الحليب، عن طريق تحسين شروط التربية، وهناك تجارب ناجحة، على هذا الصعيد.

- ومما يعزز هذه التوقعات كون الإصلاح الاقتصادي الجاري، في سورية، والتوجهات السياسية الحكومية، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية، والمالية

العالمية، سوف تدفع جميعها، باتجاه التركيز،على القطاع الزراعي، من جهة، لكون الطلب على المنتجات الزراعية، أقل مرونة من المنتجات الصناعية، ومن جهة ثانية، لتمتع سورية بمزايا نسبية كبيرة في مجال إنتاج الغذاء، ومن جهة ثالثة، كون الطلب على المنتجات الزراعية، سوف يتوسع، في المستقبل، من جراء زيادة السكان، في سورية، وفي البلدان المستوردة للغذاء من سورية..

في دراسة بعنوان "تأثير إصلاح السياسات، على المستهلكين، وعلى الأمن الغذائي، في سورية"، أنجزها فريق من الباحثين، تم التوصل، إلى التوقعات الآتية؛ لمستقبل إنتاج الغذاء في سورية. انظر معطيات الجدول (٦ -١٧).

جدول (٦ -١٧) توقعات إنتاج الغذاء في سورية حتى ٢٠٢٠

السلع الغذائية	الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٨/٨٦			تقديرات ٢٠١٠		تقديرات ٢٠٢٠	
	متوسط ٨٦/٨٨ ألف طن	متوسط ٩٦/٩٨ ألف طن	معدل النمو السنوي %	معدل النمو٨٦ ٩٨/ - ٢٠١٠	الإنتاج ألف طن	معدل النمو %	الإنتاج ألف طن
قمح	١٨٩٧,٥	٣٧٤١	٧,٠٢	٢,٧	٥٢٨٩	٢,٢	٦٥٧٤,٨
بقوليات	١٧٠,٦	٢١٢,٦	٢,٢	٢,٥	٢٨٥,٩	٢,٢	٣٥٥,٤
بطاطا	٣٥٩,٩	٣١٨,٩	١,٠٣	٢,٥	٥٤٩,٩	٢,٢	٦٨٣,٦
بندورة	٦٠٢,٢	٤٥٧,١	٢,٧	٣,٢	٦٨٨,٤	٣	٩٢٥,٢
خضر أخرى	٢٠٣٥,٢	٢٣٥٥,٨	٣,٩٨	٣,٢	٢٠٤١,٩	٣	٢٧٤٤,١
حمضيات	٢٢٧,٣	٦٧٣,١	١١,٤٧	٥	١٢٦٩,٢	٤	١٨٧٨
تفاح	١٦١	٣٤٠	٧,٧٦	٤	٥٦٦,١	٣	١٣٦٩,٣
زيتون	٣٧٢,٥	٦١١,٩	٥,٠٩	٤	١٠١٨,٩	٣	١٣٦٩,٣
فاكه اخرى	٨٤٥,٨	٩٤٧,٨	١,١٥	٣	١٣٩٢	٣	١١٧٠
لحوم حمراء	١٣١,٢	١٩٦,٥	٤,١٢	٣,٢	٢٩٥,٩	٢,٨	٣٩٠
لحوم دواجن	٦٧,٨	٩٠,٦	٢,٩٤	٥	١٧١	٥	٢٧٨
حليب	١١٧٧,٤	١٦٣٢,٩	٣,٣٢	٣,٣	٢٤٩٠,٤	٣	٣٤٤٦,٤
أسماك	٥,٣	١١,٩	٨,٤٢	٥	٢٢,٤	٥	٣٦,٦
بيض (مليون)	١٥٧٦,١	٢٢٤٣,٦	٣,٥٩	٣,٥	٣٥٠٨,٩	٣,٢	٤٨٠٨

المصدر: "تاثير إصلاح السياسات على المستهلكين والأمن الغذائي السوري" مرجع سبق ذكره، جدول (٦ -٢) ص٩٧.

٨ - **احتمالات زيادة قدرة سورية، على استيراد الغذاء:**

إن استقرار الأمن الغذائي، في سورية، لا يتوقف على إنتاج الغذاء محلياً فحسب، بل على مدى قدرة سورية، على استيراد الغذاء، من الخارج. فالإنتاج المحلي، لا يستطيع تأمين حاجة السكان، من الغذاء، لأسباب تتعلق أساسا، بالظروف المناخية،والطبيعية، ومحدودية الموارد الزراعية الطبيعية أصلاً.

ومما يزيد الموضوع صعوبة، كون الاقتصاد السوري، يحتاج إلى إجراء إصلاحات، عميقة، وجذرية، عليه، تعيد تفعيله، وتنشط الاستثمار فيه، وتقضي على الفساد المستشري، في كيانه. ورغم تبني الحكومة لنهج الإصلاح، من الناحية المبدئية، غير أن أولوياته، وآلياته، غير واضحة، ولا يزال التردد باد،على الحكومة،في مدى عمق الإصلاحات الواجب إجراؤها. إضافة إلى ذلك، تراجع إنتاج النفط، وتراجع، من ثم، عائداته، التي مكنت سورية لأكثر من عقدين من السنين، من استيراد، ما تحتاجه، من سلع مختلفة، ومنها السلع الغذائية. في الوقت الراهن، صارت سورية، تستورد كميات كبيرة من المشتقات النفطية، وتبيعها في السوق المحلية، بأسعار مدعومة، تكلف الخزينة عشرات المليارات، من الليرات السورية.

وتتعقد المسألة أكثر، في ظل الأزمة الاقتصادية، والمالية العالمية، التي أضعفت الطلب، على المنتجات السورية، في الخارج، مؤقتا، كما أثرت في تحويلات السوريين العاملين، في الخارج، وأرغمت أعداداً كبيرة منهم، على العودة، بعد أن فقدوا أعمالهم. ومن المرجح أن تفقد أعداد أخرى أعمالها في السنوات الخمس القادمة. ومما يشوش الرؤية، أن عمق هذه الأزمة، ومدى شموليتها، غير واضحة المعالم، وقد تستمر، حسب رأي وزير الاقتصاد البريطاني، في تصريح له، نشر في وسائل الإعلام (شريط أخبار قناة الجزيرة) بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٨، أكثر من خمس عشرة سنة. وقد زادت تكاليف هذه الأزمة، بحسب تصريح، لرئيس البنك الدولي، على ٦٤ تريليون دولار، خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ٢٠٠٨ لوحدها، وكان نصيب العرب

منها، بحسب تصريح وزير الاقتصاد الكويتي، على هامش القمة الاقتصادية العربية، التي عقدت في الكويت في عام ٢٠٠٩، نحو ٢٥٠٠ مليار دولار، في المدة ذاتها. (شريط أخبار الجزيرة الفضائية بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٥).

ومهما يكن، فليس أمام سورية، من خيار، سوى تطوير اقتصادها، وتنويعه، وزيادة كفاءته التشغيلية، والاقتصادية، وتعظيم قدرته التنافسية، كي تتمكن سورية، من استيراد ما تحتاجه من غذاء. في هذا المجال ينبغي العمل على الصعد الآتية:

أ- الاستفادة من مزايا المناخ الاستثماري المتاحة، لتشجيع الاستثمار في سورية، مثل مزايا الموقع، ومزايا الاستقرار الأمني، ومزايا الأجور المنخفضة، وغيرها من المزايا. ولا بد أيضا، من اتخاذ إجراءات عاجلة، جذرية، وعميقة، لجهة إصلاح القطاع العام، ومحاربة الفساد، وإصلاح النظام السياسي، والإداري، وتحفيز القطاع الخاص.

ب- العمل على الاستفادة القصوى، من الموارد الطبيعية، والبشرية المتاحة، بما يحافظ على ديمومتها، والاستفادة من المزايا النسبية، في سورية لزيادة الإنتاج الزراعي، وإنتاجيته.

ت- توسيع المجال الحيوي للاقتصاد السوري، والعمل على استقراره. ينبغي، على هذا الصعيد، إنجاز الشراكة السورية الأوربية، والعمل على تسريع الانضمام، إلى منظمة التجارة العالمية، بشروط ملائمة، كما ينبغي العمل على التوسع، في السوق العربية، وتنظيمه، واستقراره. إلى جانب هذه المجالات التقليدية، للاقتصاد السوري، ينبغي الاهتمام، بأسواق أسيا، خصوصا، بأسواق الهند، والصين، وأسواق البلدان الإسلامية الأسيوية.

٩ - توقعات الطلب على الغذاء في المستقبل:

استناداً إلى توقعات زيادة عدد السكان، وتحسين قدرتهم الشرائية، وأنماط عيشهم، وزيادة الانتفاع، من الموارد الزراعية المتاحة، وتحسين

واستقرار المجال الحيوي، للاقتصاد السوري، وزيادة قدرة الاقتصاد السوري، على فتح الأسواق الخارجية، والمنافسة فيها، يمكن توقع زيادة الطلب، على مختلف المنتجات الغذائية، بوتائر مختلفة.

أ- بالنسبة لمجموعة سلع الخضار، والفواكه، والحبوب، والشاي والسكر، والبن، سوف يزداد الطلب عليها بصورة مستمرة، كذلك الأمر بالنسبة لمنتجات الألبان، واللحوم. وتعود الزيادة هنا في جانب منها، لزيادة عدد السكان، وفي جانب آخر، لتحسن المستوى الثقافي للناس، ومستوى تمكينهم من الحصول على الغذاء.

ب- بالنسبة لمجموعة سلع البقوليات، والزيوت، والحليب، والبطاطا، سوف يزداد الطلب عليها، بوتائر أقل، من زيادة الطلب على سلع المجموعة الأولى، من السلع الغذائية، وسوف تعود الزيادة المتوقعة هنا، بالدرجة الأولى إلى زيادة السكان. وتشمل هذه الفئة أيضا منتجات اللحوم الحمراء، والسمك.

في دراسة " تأثير إصلاح السياسات على المستهلكين، والأمن الغذائي"، التي أشرنا إليها سابقاً، حدد فريق البحث بعض الأرقام المتوقعة، لزيادة الطلب على المنتجات الغذائية. أنظر معطيات الجدول (٦ - ١٨).

تبين معطيات الجدول (٦ -١٨)، أن معدل زيادة الطلب، على المنتجات الغذائية، في عام ٢٠٢٠، في حال نمو متوقع للسكان يبلغ نحو ٢,٣ بالمائة، وهي نسبة محتملة، سوف يأخذ قيما متفاوتة. فهو بالنسبة للبقوليات الحب، والبطاطا، والحمضيات، والتفاح، والبندورة، والخضار، والفواكه المختلفة، واللحم الأحمر، والحليب، والسمك، والبيض، يأخذ نسبا أكبر من مائة، وأقل من مائتين، أما بالنسبة للزيتون، ولحم الدواجن، فمن المحتمل أن تتخطى نسبة الزيادة حدود المائتين بالمائة، في حين بقية المنتجات الغذائية، من المحتمل أن تأخذ نسبا أقل من المائة بالمائة.

جدول (٦ -١٨)

توقعات الطلب على الغذاء في عام ٢٠١٠ وعام٢٠٢٠

السلعة	الطلب في عام ١٩٩٧ ألف طن	توقعات ٢٠١٠ في ظل نمو متوقع للسكان		توقعات ٢٠٢٠ في ظل نمو متوقع للسكان		معدل زيادة% ٢٠٢٠/١٩٩٧ مع نسبة نمو للسكان ٢,٣%
		نمو ٣,٣%	نمو٢,٧%	نمو٢,٧%	نمو٢,٣%	
القمح	٣٠٤٢,٩	٤٩٤٠,٥	٤٤٠٢	٦٠٢٠	٥٥٢٦	٨١,٦
الرز	١٦٦,٥	٢٨٩,٢	٢٥٧,٧	٣٥٢,٤	٣٢٣,٥	٩٤,٢٩
البقوليات حب	١٢١,١	٢٤١	٢١٤,٧	٣٥٢,٤	٣٢٣,٥	١٦٧,١٣
السكر	٤٩٩,٦	٨٤٣,٥	٧٥١,٦	١٠٢٧,٨	٩٤٣,٥	٨٨,٨٥
جلوكوز	١٥,١	٢٤,١	٢١,٥	٢٩,٤	٢٧	٧٨,٨
بطاطا	٢٤٢,٢	٤٨٢	٤٢٩,٥	٦٤٦	٥٩٣,٩	١٤٥,٢١
حمضيات	٤٨٤,٤	٩٦٤	٨٥٨,٩	١٣٢١,٥	١٢١٣	١٥٠,٤١
تفاح	٢٤٢,٢	٤٨٢	٤٢٩,٥	٧٣٤,٢	٦٧٣,٩	١٧٨,٢٤
زيتون	٧٥,٧	١٦٨,٧	١٥٠,٣	٢٩٣,٧	٢٦٩,٦	٢٥٦,١٤
بندورة	٢٧٢,٥	٦٠٢,٥	٥٣٥,٨	٨٨١	٨٠٨,٧	١٩٦,٧٧
خضار اخرى	٨١٧,٥	١٤٤٦	١٢٨٨,٤	٢٠٥٥,٦	١٨٨٦,٩	١٣٠,٨١
فواكه اخرى	٨٧٨,١	١٥٦٦,٥	١٣٩٥,٧	٢٢٠٢,٤	٢٠٢١,٧	١٣٠,٢٣
زيت زيتون	٨٦,٣	١٣٧,٤	١٢٢,٤	١٦٧,٤	١٥٣,٧	٧٨,٠٩
إجمالي الزيوت النباتية	٢٥٨,٣	٤١١,١	٣٦٦,٣	٥٠١	٤٥٩,٩	٧٨,٠٤
المكسرات	٦٨,١	١٠٨,٥	٩٦,٦	١٣٢,١	١٢١,٣	٧٨,١٢
الشاي	٢١,٢	٣٣,٧	٢٤,٥	٣٣,٥	٣٠,٧	٤٤,٨١
البن الأخضر	١١,٢	١٧,٨	١٥,٩	٢١,٧	١٩,٩	٧٧,٦٧
الكاكاو والشوكولا	٣	٤,٨	٤,٣	٥,٩	٥,٤	٨٠
المتة	١٥,١	١٦,٩	١٥	٢٠,٦	١٨,٩	١٦,٠٤
لحم أحمر	١٦٢	٢٨٩,٢	٢٥٧,٧	٤٤٠,٥	٤٠٤,٣	١٤٩,٥٦
لحم دواجن	٨٠,٢	١٩٢,٨	١٧١,٨	٢٩٣,٧	٢٦٩,٦	٢٣٦,١٥
حليب	١٤٠٧,٩	٢٧٧١,٥	٢٤٦٩,٤	٣٦٧٠,٨	٣٣٦٩,٥	١٣٩,٣٢
سمك	١٥,١	٢٨,٩	٢٥,٩	٤٤	٤٠,٤	١٦٧,٥٤
بيض (مليون)	٩٠,٨	١٥٦,٧	١٣٩,٦	٢٢٠,٢	٢٠٢,٢	١٢٢,٦٨

المصدر: دراسة " تأثير إصلاح السياسات في المستهلكين والأمن الغذائي السوري" ص١٠٢ -١٠٣. مرجع سبق ذكره. العمود الأخير حسب من قبل الباحث.

١٠ - تقدير مستوى الأمن الغذائي السوري في المستقبل:

أشير سابقا، إلى أن طريقة حساب مؤشرات الاكتفاء الذاتي غير دقيقة، بسبب إمكانية التدخل، في كمية المتاح من الغذاء، بصورة تعطي انطباعا غير دقيق، عن حقيقة الاكتفاء الذاتي، من المنتجات الغذائية. وذكر في حينه، أنه من الأفضل مقارنة الإنتاج مع الاستهلاك، غير إن غياب المعطيات المتعلقة بحجم المستهلك، من المتاح، من المنتجات الغذائية، سوف يتم الاكتفاء بمقارنة الكميات المنتجة بالطلب على المواد الغذائية، لتكوين صورة تقريبية عن مستوى الأمن الغذائي السوري، في المستقبل. انظر معطيات الجدول (٦ -١٩).

تشير بيانات الجدول (٦ -١٩)، إلى أن سورية سوف تعاني، من عجز في ميزانها الغذائي، للسلع المستوردة بالكامل، مثل الرز، والشاي، والبن، والكاكاو، والشكولا، والبن الأخضر، والمتة، وهو عجز يمكن تفهمه، بسبب عدم زراعة هذه المحاصيل، في سورية، لكون الظروف المناخية، غير ملائمة لها. أما فيما يخص السكر، فيمكن التقليل، من حجم الفجوة الغذائية، من جراء تطوير زراعة الشوندر السكري، أو قصب السكر.

من المعلوم أن وحدة المساحة المزروعة، بقصب السكر، يمكن أن تعطي ثلاثة أمثال كمية السكر، الذي تنتجه المساحة ذاتها، المزروعة بالشوندر السكري. غير أن قصب السكر أكثر تطلبا للمياه، ودورة حياته (تقارب السنة) أطول من دورة حياة الشوندر السكري، ولا بد من أخذ هذه المعطيات بالحسبان، عند اتخاذ القرار، بالتوسع في زراعة قصب السكر.

جدول (٦ -١٩)

توقعات الأمن الغذائي حتى عام ٢٠٢٠ في حال نمو السكان بنسبة ٢,٣%

اسم المنتج	كمية الإنتاج (ألف طن)	حجم الطلب (ألف طن)	الرصيد
القمح	٦٥٧٤,٨	٥٥٢٦	١٠٤٨,٨
الرز	---	٣٢٣,٥	-٣٢٣,٥
البقوليات حب	٣٥٥,٤	٣٢٣,٥	٣١,٩
السكر	١٨٥	٩٤٣,٥	-٧٥٨,٥
جلوكوز	---	٢٧	-١٧
بطاطا	٦٨٣,٦	٥٩٣,٩	٨٩,٧
حمضيات	١٨٧٨	١٢١٣	٦٦٥
تفاح	١٣٦٩,٣	٦٧٣,٩	٦٩٥,٤
زيتون	١٣٦٩,٣	٢٦٩,٦	١٠٩٩,٧
بندورة	٩٢٥,٢	٨٠٨,٧	١١٦,٥
خضار اخرى	٢٧٤٤,١	١٨٨٦,٩	٨٥٧,٢
فواكه اخرى	١١٧٠	٢٠٢١,٧	-٨٥١,٧
زيت زيتون	٣٧٢	١٥٣,٧	٢١٨,٣
إجمالي الزيوت النباتية	---	٤٥٩,٩	
المكسرات	---	١٢١,٣	
الشاي	---	٣٠,٧	-٣٠,٧
البن الأخضر	---	١٩,٩	-١٩,٩
الكاكاو والشوكولا	---	٥,٤	-٥,٤
المتة	---	١٨,٩	١٨,٩
لحم أحمر	٣٩٠	٤٠٤,٣	-٤٠٤,٣
لحم دواجن	٢٧٨	٢٦٩,٦	٨,٤
حليب	٣٤٤٦,٤	٣٣٦٩,٥	٧٦,٩
سمك	٣٦,٦	٤٠,٤	-٣,٨
بيض(مليون)	٤٨٠٨	٢٠٢٢	٢٧٨٦

المصدر: اعد الجدول استنادا إلى معطيات الجدولين (٦ -١٧) و(٦ -١٨).

الفصل السابع

مقترحات

لاستقرار الأمن الغذائي السوري وديمومته

١ - مقدمة:

السياسة الحكومية القطاعية، هي جزء لا يتجزأ، من السياسة الكلية للدولة، وهذه الأخيرة تعكس، التوجهات الفكرية، والأيديولوجية، للفئات الاجتماعية الحاكمة.

من المعلوم، إن حزب البعث العربي الاشتراكي، يتولى زمام السلطة السياسية في سورية، منذ نحو أربعة عقود من الزمن، وقد سعت حكوماته المتعاقبة، إلى بسط سيطرة الدولة، على المجالات الاقتصادية الحاسمة، وحمايتها من تأثير المزاحمة، والمنافسة، الخارجية. وفي التطبيق العملي، لهذه التوجهات السياسية، اعتمدت الدولة، نهج التخطيط المركزي الشامل، وأنشأت، لهذا الغرض، هيئة تخطيط الدولة.

وجدت هذه السياسة تبريراً لها، بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظروف انقسام العالم إلى معسكرين، رأسمالي، واشتراكي، وبروز الاتحاد السوفييتي السابق، على رأس مجموعة، من الدول الأوربية، والأسيوية، وغيرها، كقوة اشتراكية عظمى. لقد حفزت إنجازاته العلمية، والعسكرية، والاقتصادية، في مدة قصيرة من الزمن، نشاطات، وتوجهات القوى الاشتراكية في العالم، ومنها، سورية.

لم تترك البيئة الدولية العامة، وانقسامها بين فلسفتين، ونهجين اقتصاديين، وسياسيين، متباينين، مجالاً آخر للاختيار: فإما الاصطفاف مع المعسكر السوفييتي، ونهجه الاشتراكي، وإما الاصطفاف مع المعسكر الغربي، ونهجه الرأسمالي، مع كل ما يترتب على ذلك، من التزامات سياسية، واقتصادية، واجتماعية. وقد اختارت سورية النهج الاشتراكي.

غير أن النهج الاشتراكي، الذي اتبعته سورية، وطريقة تطبيقه، وصلا إلى نهايتهما، في أواخر ثمانيات، ومطلع تسعينات القرن الماضي، وتبين، أن تدخل الدولة الشامل، في الشأن الاقتصادي، لا يطور اقتصاداً ديناميكيا، بل فساداً وبيروقراطية، وهدراً للموارد.

لقد فتح سقوط الاتحاد السوفييتي، ومعسكره، الباب على مصراعيه، لإجراء مراجعات سياسية، واقتصادية شاملة، تصحح المسارات السابقة، تعيد تفعيل الحياة الاقتصادية، على أسس جديدة، يشارك فيها، بفعالية، القطاع الخاص، بعد رد الروح الاقتصادية إليه، تلك الروح، التي طالها التخريب، فحولته من قطاع أعمال منتج، ومنافس، إلى قطاع طفيلي، وفاسد. لقد كان من المتوقع، أن تعيد سورية النظر، في سياساتها الاقتصادية، بعيد سقوط المعسكر الاشتراكي، مثلها في ذلك، مثل جميع الدول، التي قلدت السوفيت، في نهجهم الاقتصادي، لكنها، لأسباب عدة، تأخرت كثيراً، في إجراء إصلاحات عميقة، وجذرية، تطال بنية، وأسس النظام الاقتصادي السياسي المتبع. ومن المعلوم، أن لكل تأخير ثمن، لا بد من دفعه، وثمة خشية من أن يكون الثمن المستوجب دفعه، قد صار باهظاً.

لقد تأخرت سورية، في تحرير الاقتصاد، وإعادة هيكلته، الأمر الذي فاقم كثيراً، من مشكلاته، حتى صارت تتناسل، بطريقة يصعب حلها. تشير إلى ذلك، مؤشرات التقارير الاقتصادية الدولية، والعربية، والوطنية، ومنها تقري التنافسية الوطني، الذي أعلن عنه، في أوائل عام ٢٠٠٩.

لقد تأخرت سورية، في عملية الاندماج بالاقتصاد العالمي، مسترشدة بالمصالح الوطنية، على قاعدة التأثير، والتأثر المتبادلين، فاكتفت بالتأثر دون التأثير، وما كان يكلف، في حينه، سطرا واحدا، أصبح يتطلب موافقة أكثر من مائة وخمسين بلدا، في العالم، كي تنضم سورية إلى منظمة التجارة العالمية.

لقد تأخرنا سورية أيضاً، في التوقيع على اتفاقية الشراكة السورية الأوربية، حتى تحول هذا التأخير، إلى ورقة ضغط سياسي عليها، من قبل دول الاتحاد الأوربي، لإملاء شروط سياسية معينة. وإذ تغير الوضع، في عام ٢٠٠٩، وأصبح طلب ود سورية مطلوباً، أوربياً، وأمريكياً، فقد تم تعديل بعض مواد، ونصوص الاتفاقية، بناء على طلب سورية. مع ذلك لا تزال سورية تمتنع عن التوقيع على الاتفاقية، وثمة توجه لاستبدالها، باتفاقية للتعاون، وليس للشراكة، وهذا ما يرفضه الاتحاد الأوربي.

لقد تأخرت سورية أيضا، في البحث عن خيارات أخرى بديلة، أو مكملة للخيارات المتاحة، تحرر اقتصادها من الضغوط السياسية، وتفتح له مجالات حيوية جديدة، مثل التوجه شرقاً، نحو الدول الأسيوية(دول منظمة آسيان)، وتنشيط علاقاتها بمجالها العربي.

والأخطر من كل ذلك، لم تعيد سورية النظر في نظامها السياسي الاقتصادي، والإداري، نحو مزيد من الحرية، والانفتاح، والديمقراطية، تعيد تأسيسه، على قاعدة جديدة من المصالح، تعظم من قدرات الفئات الاجتماعية المختلفة، للدفاع عنها، بصورة سلمية، وفي إطار القانون. ثمة توجهات لا تزال مسيطرة، تفيد بإمكانية تحقيق النجاح في الإصلاح الاقتصادي، والإداري، وغيرها من الإصلاحات القطاعية، بدون إصلاح النظام الذي يشغلها، ويديرها جميعها، وهو النظام السياسي.

لقد دفعت سورية ثمنا باهظاً، ولا تزال تدفع، تجلى في استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة، وفي تشويه الهياكل الاقتصادية القطاعية، وفي تباطؤ النمو، حتى

تحول إلى نمو سلبي، في أواخر تسعينات القرن الماضي، وأوائل القرن الواحد والعشرين، وفي المحصلة، تراجعت مستويات الحياة، وانتشر الفقر.

بدأت فكرة الإصلاح، تمكن حضورها، في طريقة تفكير صانعي القرار السياسي، والاقتصادي، في سورية منذ عام ١٩٨٧، وأخذت تكتسب زخما جديدا، بعد عام ١٩٩١، لتتحول إلى خطاب رسمي للسلطة السياسية، منذ منتصف عام ٢٠٠٠.

ورغم التردد الواضح، في حسم العديد من الخيارات، سواء ما تعلق منها، بوضع القطاع الاقتصادي الحكومي، ودوره في مجمل الاقتصاد الوطني، أو ما تعلق منها، بدور القطاع الخاص، أو بإعادة النظر بالحياة السياسية في البلد، أو بمحاربة الفساد، الذي يكاد يسيطر على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في البلد، فإن عملية الإصلاح قد بدأت. لقد صدر العديد من التشريعات، التي تتعلق بالمناخ الاستثماري، وسمح بتأسيس البنوك الخاصة، وتم إنشاء سوق للأوراق المالية، واتخذت إجراءات عديدة لتحرير الاقتصاد، وانفتاحه.

وبسبب تميز القطاع الزراعي، بمزايا نسبية عديدة، وعلاقته المباشرة بإنتاج الغذاء، فقد احتل صدارة الاهتمام، لدى الدولة، خلال العقود الماضية. لقد جرى العمل، على تطوير بنيته التحتية، من طرق، وسدود، وشبكات ري، ومستودعات، ومخازن، وتم الاهتمام بوسائل الإنتاج، حتى صارت الجرارات، والآلات الزراعية، وغيرها، من الوسائل الإنتاجية الحديثة، منتشرة في الزراعة السورية. وبزراعة، أصناف نباتية، وسلالات حيوانية عالية الإنتاجية، وبالتوسع في استخدام الري، والمخصبات الصناعية، وكانت حصيلة، كل هذه الإجراءات، تحسين مستوى الأمن الغذائي في البلد.

إلى جانب النجاحات الكبيرة، التي تحققت، من جراء تطبيق السياسات الزراعية السابقة، ظهرت مجموعة من السلبيات الخطيرة، منها:

- تعمق تفتت الحيازات، حتى تحول إلى عقبة كبيرة، أمام تطوير الزراعة السورية، في ضوء متطلبات العلوم والتكنولوجيا.

- استنزاف الموارد المائية، وانخفاض مستوى كفاءة الانتفاع منها.

- خروج مساحات كبيرة، من نطاق الاستخدام الزراعي، نتيجة لعوامل التصحر، أو التملح، أو التوسع العمراني.

- انخفاض مؤشرات الانتفاع، من وقت العمل الزراعي، وضعف الاهتمام بالنشاطات الاقتصادية التكميلية، غير الزراعية.

إن أسئلة القطاع الزراعي الراهنة، هي ذاتها أسئلة المستقبل، ولا بد من الإجابة عنها، مثلا:

- كيف يمكن، تطوير وسائل الإنتاج الزراعي، وكيف يمكن تحسين مؤشرات الانتفاع منها؟

- كيف يمكن، حل مسألة تنظيم الزراعة، في سورية، والحد من تفتت الحيازات، والانتقال إلى تجميعها، في تعاونيات إنتاجية، أو مشاريع رأسمالية كبيرة؟

- كيف يمكن، تحسين أوضاع سكان الريف، وخصوصا، أوضاع المنتجين الزراعيين؟ وكيف يمكن الانتفاع، من وقت العمل المتاح، في الريف؟

- كيف يمكن، تنمية الموارد المائية، وترشيد استعمالها، وزيادة كفاءة الانتفاع منها؟

- كيف يمكن، إعداد القطاع الزراعي، لكي يتحمل تبعات الاندماج، في الاقتصاد العالمي، ومواجهة المنافسة المحتملة، على هذا الصعيد؟

- كيف يمكن، زيادة الإنتاج، والإنتاجية، والانتقال، من التنمية الأفقية، إلى التنمية الرأسية.

- كيف يمكن، الحد، من تأثير تقلبات المناخ، على الزراعة السورية؟

- وأخيرا كيف يمكن، الحد، من ظاهرة الفقر، وصولا إلى القضاء عليه؟

٢ - مقترحات لتطوير عوامل الإنتاج الزراعي:

من المعلوم، أنه لكي تجري أية عملية إنتاجية، ينبغي أن يتأمن لها، في الحد الأدنى، وسائل للإنتاج، بشقيها أدوات العمل، ومواد العمل، والعمل المناسب. غير أنه، في ظروف الثورة العلمية، والتقنية المعاصرة، دخل العلم، بمؤسساته المختلفة، كطرف مستقل، في العمليات الإنتاجية المختلفة، مما أدى إلى توسع الاهتمام، بشروط الإنتاج المادية، والمعنوية للعاملين فيه.

وفي المستقبل، لا يمكن ضمان مستوى جيد، من الأمن الغذائي، لسورية، بدون إعداد سياسات، وبرامج، تلائم المتغيرات المستقبلية المتوقعة، في عوامل الإنتاج.

٢ -١ مقترحات لتطوير البيئة الاستثمارية الزراعية:

يؤدي المناخ الاستثماري السائد، في سورية، دوراً حاسماً، في جذب الاستثمارات من مصادرها المختلفة، لإنشاء طاقات إنتاجية جديدة،و تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومنها القطاع الزراعي.

يعد مفهوم المناخ الاستثماري من المفاهيم المعقدة، فهو ينطوي على عناصر كثيرة، بدأ من سلوك شرطي المرور، وصولاً إلى البيئة السياسية، والقانونية، السائدة في البلد، وكيفية تحقيق مختلف الفئات الاجتماعية لمصالحها.

بطبيعة الحال، ليس من مهمة هذا الكتاب البحث التفصيلي، في العوامل المحددة للمناخ الاستثماري، في سورية، بل الوقوف على بعض عوامله

الحاسمة، مثل حاجة النظام السياسي، والبيئة التشريعية، والقانونية، والقضائية، فيها للتطوير، باتجاه مزيد من الشفافية، والحرية، والمساءلة، وإجراء إصلاحات عميقة، في النظام الإداري العام، في البلد، وفي الأنظمة الإدارية الفرعية، والقطاعية، بما يحد من البيروقراطية، ومن تفشي الفساد والرشاوى، ويسرع،من ثم، من إجراء معاملات المواطنين، والمستثمرين.

لقد صنف منتدى الاقتصادي العالمي، في دافس، الاقتصاد السوري، ضمن الاقتصاديات النامية، التي تعتمد عوامل الإنتاج، محركاً رئيسياً للنمو.

وقد احتلت سورية المرتبة ١٢، من أصل ٤٨ دولة، ضمتها مجموعة الدول النامية، التي تعتمد عوامل الإنتاج، محركاً رئيسياً للنمو، بحسب تقرير التنافسية العربي لعام ٢٠٠٧. غير أنها احتلت المرتبة ٨٤، من أصل ١٢٨ دولة، ضمها تقرير تنافسية الاقتصاد الوطني. انظر معطيات الجدول (٧-١).

جدول (٧-١) مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري

المؤشر	الترتيب		تطور الترتيب
	٢٠٠٦ (١)	٢٠٠٧ (٢)	
مؤشر التنافسية الإجمالي	٨٤	٨٠	٤+
مؤشر المؤسسات العامة والخاصة	٧٣	٦١	١٢+
مؤشر البيئة التحتية	٧٨	٧٤	٤+
مؤشر الاقتصاد الكلي	٦١	٩٨	٣٧-
مؤشر الصحة والتعليم	٤٤	٦٩	٢٥-
مؤشر التعليم العالي والتدريب	٩٦	١٠٤	٨-
مؤشر كفاءة أسواق السلع	٩٢	٨١	١١+
مؤشر كفاءة أسواق العمل	٩١	١١٧	٢٦-
مؤشر كفاءة الأسواق المالية	١٢٢	١١٦	٦+
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	١٠٩	٧٢	٣٧+
مؤشر حجم الأسواق	---	٦٢	جديد
مؤشر تقدم قطاع الأعمال	١٠٩	٧٢	٣٧+
مؤشر الإبداع والابتكار	٩٩	٩٣	٦+
(١)تقرير التنافسية العربي لعام ٢٠٠٧ (٢) تقرير التنافسية العالمي ٢٠٠٧/٢٠٠٨			

المصدر: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد الوطني لعام ٢٠٠٧، الملخص التنفيذي، ص ٨.

تبين معطيات الجدول (٧-١) أن سورية، تشغل مراتب متأخرة، في ترتيب الدول، حسب مؤشرات التنافسية، مع أنها، حققت تقدما في بعض المؤشرات، مثل مؤشر تقدم قطاع الأعمال (+٣٧ مرتبة)، ومؤشر المؤسسات العامة والخاصة (+١٢ مرتبة)، ومؤشر كفاءة أسواق السلع (+١١ مرتبة). لكنها من جهة أخرى، تراجعت في مؤشرات، مثل مؤشر الاقتصاد الكلي (-

٣٧ مرتبة)، ومؤشر كفاءة أسواق العمل (-٢٦ مرتبة)، ومؤشر الصحة والتعليم (-٢٥ مرتبة).

وتقدمت سورية، في كثير من المؤشرات الفرعية للمؤسسات، واكتسبت، في، بعضها ميزة تنافسية. لكن، من جهة ثانية، لا تزال تحتل مواقع متأخرة جداً، في مؤشرات أخرى. أنظر الجدول (٧ -٢).

جدول (٧ -٢) المؤشرات الفرعية للمؤسسات

المؤشر	الترتيب		ملاحظات
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
حقوق الملكية	٨٨	٣١	ميزة تنافسية
حقوق الملكية الفكرية	٩١	٧٩	
هدر الأموال العامة	٤٣	١١٤	
الثقة في السياسيين	٦٣	٥٣	
استقلال القضاء	٨٨	٨٠	
الفساد في عمل الموظفين	٧٢	٧٧	
الإنفاق الحكومي	٧٨	٧٦	
عبء التشريعات الحكومية	٨٦	٧٨	
كفاءة البيئة القانونية	---	٧٧	
شفافية السياسات الحكومية	---	١١٢	
كلفة الإرهاب على العمال	٢٩	٣	ميزة تنافسية
كلفة الجريمة على الأعمال	٢٠	١	ميزة تنافسية
الجريمة المنظمة	٢٠	٧	ميزة تنافسية
جودة خدمات الشرطة	٤٦	٨٤	
أخلاقيات المؤسسات الخاصة	٥٨	٧٩	
قوة أنظمة المراقبة والمحاسبة	١٢٤	١٢٠	
كفاءة مجالس الإدارة	١١٨	٨٦	
حماية حقوق صغار المساهمين	٩٢	٤٩	ميزة تنافسية

المصدر: التقرير الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

تبين معطيات الجدول (٧ -٢)، أن لدى سورية، مزايا تنافسية مهمة في مؤشرات حقوق الملكية، وكلفة الجريمة، والإرهاب، على الأعمال، ومؤشر حماية حقوق صغار المساهمين، وحققت تقدما ملحوظاً، في مؤشرات أخرى، مثل؛ مؤشر حقوق الملكية الفكرية، ومؤشر الثقة بالسياسيين، ومؤشر استقلال القضاء، وغيرها، من المؤشرات الأخرى. لكن من جهة ثانية، تراجعت كثيراً، في بعض

المؤشرات، مثل؛ مؤشر هدر الأموال العامة، ومؤشر جودة أعمال الشرطة، ومؤشر أخلاقيات المؤسسات الخاصة، وغيرها من المؤشرات.

يتضح، استنادا إلى المؤشرات، التي ذكرت (والمؤشرات التفصيلية الأخرى، التي تضمنها التقرير الوطني للتنافسية، ولم تذكر) أن على سورية أن تبذل، في المستقبل، جهداً كبيراً، لكي تجعل مناخها الاستثماري، جاذبا للاستثمار.

فيما يخص البنية التحتية، التي تؤدي دوراً حاسماً، في جودة المناخ الاستثماري، وجاذبيته للاستثمار، فقد عرض التقرير الوطني، أهم المؤشرات التي تعين ترتيب سورية بين الدول التي شملها التقرير. انظر الجدول (٧ -٣).

توضح المؤشرات، التي تضمنها الجدول (٧ -٣)، أن البنية التحتية، في سورية، تحول دون جعل المناخ الاستثماري فيها، جاذبا للاستثمار، ولهذا يتعين على السلطات المعنية، بذل جهود إضافية، لتطوير البنية التحتية السورية، ويحسن صورة سورية الاستثمارية، في الخارج، ويستقدم رؤوس الأموال إليها.

جدول (٧ -٣) ترتيب سورية استنادا إلى مؤشرات البنية التحتية

المؤشر	ترتيب سورية	
	٢٠٠٦	٢٠٠٧
جودة البنية التحتية	٧٤	٧٥
تطور الطرق البرية	٦١	٧٠
النقل بالسكك الحديدية	٦١	٦١
النقل البحري وجودة الموانئ	٨٤	٩٦
جودة النقل الجوي والمطارات	٨٩	٧٧
عدد المقاعد اسبوعيا/كم	---	٧٩
جودة مصادر الطاقة الكهربائية	٨٠	٧٢
الخطوط الهاتفية	٦٩	٧١

المصدر: التقرير الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص١١.

يكاد يقتصر الاستثمار، في القطاع الزراعي، على الاستثمار الحكومي، إذا استثنيت بعض الشركات الزراعية، التي أنشئت استنادا إلى قوانين

الاستثمار وتعديلاتها، التي صدرت في العشرين سنة الماضية، وهي شركات لا تزال متعثرة بصورة عامة.

من المعلوم، أن الزراعة السورية، هي زراعة فلاحية، وهي أقرب إلى كونها نمط حياة، منها نشاط اقتصادي، وتتعرض حيازاتها باستمرار، إلى التفتت. من الأهمية بمكان، اتخاذ إجراءات حاسمة، لجهة منع تفتت الحيازات مستقبلاً، بل تجميعها، في تعاونيات زراعية إنتاجية، أو في مشروعات رأسمالية كبيرة.

من غير الممكن، ضمان مستوى جيد، للأمن الغذائي، في سورية، بدون اتخاذ جملة من السياسات، وحزمة من الإجراءات، في مجال تطوير البنية التحتية، خصوصا لجهة الارتقاء بجودة النقل، وخدماته، وتطوير النقل البحري، والتشجيع على الاستثمار الخاص فيه، وإلغاء احتكار الدولة، للنقل بالسكك الحديدية، ولموانئ التصدير.

ينبغي اتخاذ جملة من السياسات، وحزمة من الإجراءات، في مجال تبسيط معاملات الاستثمار، والتسريع منها،وتبسيط إجراءات الجمارك، ومعاملاتها، وتشجيع الصادرات، والحد من التدخل الحكومي الزائد، وتطوير الإدارات القطاعية، وزيادة كفاءتها.

وينبغي أيضا تطوير السياسات المتعلقة، بالبيئة التشريعية، والقانونية، وإصلاح النظام القضائي، وتعزيز سلطة القانون، وتحسين خدمات الأجهزة المعنية، بفرض احترامه وتطبيقه.

ويعد تطوير السياسات المتعلقة بالتعليم، والبحث العلمي، على درجة كبيرة من الأهمية، خصوصاً، لجهة التطوير المستمر للمناهج، وإعداد الكوادر العلمية الكفوءة، وزيادة الاهتمام، بتدريس اللغات الأجنبية، وأنظمة الحاسوب، وتطوير بنية تحتية للبحث العلمي، وزيادة الإنفاق الحكومي، والخاص، على البحث، والتطوير، وإنشاء وحدات لهذا الغرض، بدء من الوحدات الإنتاجية، مرورا بالمعامل، والمصانع، والشركات، وصولا إلى الجامعات، والمستوى الوطني ككل.

وأخيرا، وليس آخرا، ينبغي تطوير النظام السياسي، لجهة جعله أكثر شفافية، وديمقراطية، ومشاركة. فبدون مناخ الحرية، والديمقراطية يصعب كثيراً، جعل المناخ الاستثماري في سورية جاذبا للاستثمار، ويصعب، من ثم، تأمين مستوى مرتفع من الأمان في الأمن الغذائي السوري مستقبلاً.

٢ -٢ مقترحات لتطوير التمويل الزراعي:

يوجد في سورية مؤسسة حكومية واحدة، للتمويل الزراعي، هي المصرف التعاوني الزراعي، تقدم القروض المختلفة، النقدية والعينية، للمؤسسات الزراعية الحكومية، وللتعاونيات، وللمزارع الخاصة.

تعد القروض التي يمنحها المصرف الزراعي التعاوني، نوع من الدعم الذي تقدمه الدولة للزراعة، لأن أسعار الفوائد، التي يتقاضاها المصرف، نظير قروضه الموسمية، والمتوسطة، والطويلة الأجل، تبلغ نحو ٤,٥%، للقروض الممنوحة للقطاع التعاوني، ونحو ٥,٥%، للقروض الممنوحة للقطاع الخاص. تشذ عن ذلك القروض الموسمية، التي يزيد قيمة القرض منها، على ٥٠ ألف ليرة سورية، إذ تراوح فائدته بين ٥ و٨ بالمائة.

هدفت السياسة الحكومية التي اعتمدت، قبل عام ١٩٨٧ أساساً، إلى دعم الزراعة، بكل الوسائل الاقتصادية، والمالية الممكنة. ولتحقيق هذا الهدف دعمت الحكومة أسعار مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي أدى في حينه، دوراً إيجابياً في التنمية الزراعية. لكن الحكومة، عدلت عن هذه السياسة، بعد عام ١٩٨٧، دون أن تتخلى عن دعم الزراعة. وقد شملت المراجعة أسعار البذار المنتج محليا، إذ صار يباع بسعر الكلفة. أما مستلزمات الإنتاج المستوردة، فقد بدء برفع الدعم عنها، بصورة تدريجية، وشمل الرفع طائفة كبيرة منها، مثل مواد المكافحة، والأسمدة، والآلات الزراعية.

أما فيما يخص المحروقات فقد استمرت الحكومة تدعمها، لكن منذ عام ٢٠٠٨ عدلت الحكومة سياستها هذه، لجهة التقليل من حجم الدعم، المقدم للمحروقات، بعد أن تحول، إلى عبء كبير، على موازنة الدولة.

ولم يقتصر دعم القطاع الزراعي، على أسعار مستلزمات الإنتاج، بل شمل أيضا، أسعار الشراء الحكومية، إذ عرضت الدولة، ولا تزال تعرض، على المزارعين، أسعاراً تشجيعية، للمحاصيل التي يسوقونها لمؤسسات الدولة.

وشمل الدعم الحكومي للزراعة، الإعفاءات الضريبية لطائفة كبيرة من الموضوعات المكلفة، مثل مساكن العمال، وحظائر الماشية، ومخازن السلع، والجمعيات التعاونية الإنتاجية، عداك عن الإعفاءات التي نصت عليها قوانين الاستثمار المعمول بها في سورية.

وفي حين كانت تفرض ضرائب منخفضة، على السلع الزراعية، المصدرة لا تزيد عن ١٢ بالمائة، من قيمتها المقدرة، أعفيت الخضار والفواكه الطازجة والمجففة والمجمدة عند التصدير من الضريبة، وقد شمل هذا الإعفاء القطن منذ مطلع عام ١٩٩٩، ليشمل الإعفاء منذ مطلع عام ٢٠٠١ جميع المنتجات الزراعية المصدرة.

ولم يقتصر الدعم المقدم للقطاع الزراعي على الإعفاء من الضرائب، بل شمل تخفيضات جوهرية على التعريفة الجمركية لمستلزمات الإنتاج المستوردة.

من منظور مستقبلي لا بد من إعادة النظر بالسياسات المالية المتبعة في مجال الزراعة بحيث تشمل المراجعة النواحي الآتية:

- من المعروف أن أغلبية القروض التي تمنح للقطاع الزراعي (٩٥%) هي قروض تشغيلية، وبالتالي لا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة لتحويل قروض المصرف إلى قروض تنموية.

- ينبغي العمل على تعدد الجهات الممولة للقطاع الزراعي، لجهة تشجيع المزارعين على إنشاء مصرف تعاوني يتكون رأسماله من الفوائض المالية للمزارعين، كما ينبغي تحفيز القطاع الخاص على تمويل الزراعة. من اجل ذلك من الأهمية بمكان إنشاء مؤسسة حكومية للتأمين على القروض الممنوحة للزراعة، للحد من تأثير المخاطر الكثيرة في الزراعة على تمويلها.

- ينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة لجهة التأكد من أن القروض الممنوحة للزراعة سوف تذهب لتمويل مشروعات فيها وليس في غيرها.

- العمل على تحسين جباية القروض الممنوحة للمزارعين.

- الاستمرار في تمويل مشاريع البنية التحتية للزراعة من طرق زراعية وسدود وشبكات ري وغيرها.

- إعادة النظر في سياسات الدعم المعتمدة لجهة التأكد من وصول الدعم لمستحقيه فعلا.

- العمل على إنشاء مؤسسة مالية مستقلة لدعم الصادرات الزراعية والتامين عليها بما يشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم من اجل التصدير.

- في السابق كانت الحكومة تعتمد أسعار صرف مختلفة وذلك من اجل تلافي حالات انخفاض قيمة العملة، أو ارتفاع أسعار السلع المستوردة. لم يعد ثمة مبرر لهذه السياسة لذلك ينبغي توحيد أسعار الصرف بحيث تقترب من أسعارها في الدول المجاورة.

-في مجال الاستثمار تم تعديل السياسات التي كانت متبعة قبل عام ١٩٨٧ لجهة مزيد من تحري الاقتصاد السوري والتشجيع على الاستثمار فيه بما في ذلك في القطاع الزراعي. لهذا الغرض صدرت العديد من القوانين والتشريعات المشجعة على الاستثمار في سوري نذكر منها القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وتعديلاته اللاحقة (تعديل عام ٢٠٠٠، وتعديل عام ٢٠٠٧) والتي تم بموجبها منح المستثمرين مزيدا من الإعفاءات والتسهيلات

٢ -٣ مقترحات لتطوير العلوم الزراعية، والتقنية:

يتطلب تطوير زراعة حديثة، عالية الكفاءة الإنتاجية، والاقتصادية، في ظروف اشتداد المنافسة الدولية، تطوير وسائل الإنتاج الزراعي، بما فيها أدوات العمل ومواده وشروطه.

فيما يخص أدوات العمل، التي تشمل الجرارات، والآلات الزراعية المختلفة، وتجهيزات الري، وغيرها، ينبغي أن يشمل التطوير إدخال آلات جديدة، عالية الإنتاجية، وقليلة التكاليف، وإدخال شبكات الري الحديث، بالرش، أو بالتنقيط. من المعلوم أن أدوات العمل الحديثة، تؤدي دوراً حاسماً، في زيادة الإنتاج، وتحسين نوعيته، وتقليل كلفته، وزيادة قدرته التنافسية.

فيما يخص مواد العمل، التي تشمل البذار، والشتول، والغراس، والأسمدة، والمبيدات، والأعلاف، والطاقة، والمياه، وغيرها، ينبغي أن يركز التطويرعلى استنباط أصناف نباتية، وسلالات حيوانية، عالية الإنتاجية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ينبغي العمل، على تقريب المقننات الحقلية للأسمدة، والمبيدات، والمياه، وجميع مواد العمل المختلفة، من مقنناتها. في هذه الحالة، يمكن تحقيق أعلى إنتاج، بأقل التكاليف، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية السورية.

أما فيما يخص شروط الإنتاج، والتي تشمل الطرق الزراعية، والساحات والمباني الإدارية الحقلية، والمستودعات، ووسائط النقل الزراعية، فإن تأثيرها في زيادة الإنتاج الزراعي، وتقليل تكاليفه، في سورية قليل الأهمية، بسبب طابعها الفلاحي. أما إذا تم تجميع الحيازات الزراعية، في مزارع تعاونية، أو في مزارع رأسمالية كبيرة، عندئذ فإنها سوف تؤدي دوراً في غاية الأهمية. من المعلوم عن شروط الإنتاج، إنها لا تشارك في العملية الإنتاجية، بصورة مباشرة، لكنها تؤمن الظروف، والشروط المناسبة، التي تجعل العمل الزراعي، ممتعا، وأكثر إنتاجية. يجري الاهتمام، في هذا المجال، أيضاً، بشروط حياة العاملين، والمحافظة على صحتهم. وتساعد شروط الإنتاج، في المحافظة على أدوات العمل، من تأثير العوامل الطبيعية والمناخية، كما أنها تساعد على حفظ مواد العمل، وحماية المنتج النهائي، من التلف أو الهدر، وفي المحصلة التقليل من تكاليف المنتج السوري، وزيادة قدرته التنافسية.

إن تطوير التقنيات الزراعية، وخلق بيئة تقنية زراعية متطورة، ضروري لزيادة الإنتاج، وتقليل تكاليفه، وزيادة قوته التنافسية، وخلق خيارات أكثر لزيادة

الطلب عليه، وتسويقه. ففي الوقت الذي تركز فيه التقنيات الحديثة على المنتج الرئيسي، فإنها تسمح باستخدام المنتجات الثانوية بكفاءة أيضا، مما يحقق دخلا إضافيا للزراعة.

ويبقى السؤال الكبير، بل التحدي الكبير، وهو خلق الظروف، والشروط المناسبة لإنتاج التقنية الزراعية محليا، بدلا من استيرادها من الخارج. وللإجابة عن هذا السؤال، ينبغي إعداد سياسات، وخطط، واتخاذ حزمة من الإجراءات، التي تحرض، وتشجع، العقل المبدع السوري، والمنتج الصناعي السوري، والمؤسسات التعليمية المعنية، على القيام بهذه المهمة الكبيرة، والحاسمة.

ينبغي إعداد السياسات، والخطط المناسبة، في المجالات الآتية:

أ - إعداد سياسات، وبرامج، لتطوير العلوم التقنية، بمختلف مراحلها، وربط مخرجاتها، باحتياجات الزراعة.

ب - إعداد سياسات، وبرامج، تشجع على استخدام العلوم، والتقنيات الزراعية، في جميع مراحل العملية الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك تأمين القروض، اللازمة لذلك.

ج - إعداد سياسات، وبرامج، لتطوير الصناعة الزراعية، سواء صناعة وسائل الإنتاج، أو الصناعة التحويلية، للمنتج النهائية. لا يجوز الاستمرار باستيراد، وسائل الإنتاج الزراعي من الخارج، رغم أنه يمكن إنتاج اغلبها محليا. وليس مبرراُ أيضا، تصدير المنتج الزراعي الخام، بل تصنيعه، الأمر الذي يؤمن قيمة مضافة أكبر، ويخلق فرصاً لتشغيل العمالة السورية.

د - إنشاء قاعدة بيانات متكاملة، تستطيع تأمين المعطيات الضرورية، لإعداد السياسات الزراعية، والخطط، والبرامج التنفيذية، الضرورية لتطوير الزراعة السورية.

من المعلوم أن الرقم الإحصائي، في سورية، يشكل مشكلة حقيقية، فهو يفتقر إلى الدقة، ولا يسمح بوضعه الحالي، بأن تبنى عليه الخطط، والبرامج الضرورية لتطوير الزراعة في المستقبل.

هــ - قد يكون من المفيد، النظر بنوع من التعاون، والتكامل، في مجال إنتاج التقنية الزراعية، مع الدول العربية، أو الإقليمية المجاورة، بما فيه الفائدة للأطراف المتشاركة.

٢ -٤ مقترحات لتطوير الخدمات الزراعية المساندة:

تشمل الخدمات المساندة، للإنتاج الزراعي، طائفة واسعة من المجالات، منها تطوير تطبيقات العلوم الزراعية، والتعليم، والتدريب، وإعادة التأهيل، وخدمات الوقاية، ومكافحة الأمراض، التي تصيب النباتات، والحيوانات الزراعية، وتطوير الخدمات الإرشادية، وتمكين المهندس الزراعي، وتطوير البيئة الريفية، بهدف زيادة مشاركة المرأة الريفية، سواء في الإنتاج، أو في تنظيم، وضبط ميزانية الأسرة، وتحسين نمط الحياة الريفية. ففي مجال البحوث الزراعية ينبغي:

- إعداد سياسات، وبرامج، لتطوير البحوث العلمية الزراعية، تعيد النظر، في بنيتها المؤسسية، والإدارية، وتجهيزاتها البحثية، والعاملين فيها، وتؤمن لها التمويل الكافي.

- إن إنشاء الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، بموجب القانون رقم ٤٢ لعام ٢٠٠١ بهدف تنسيق العمل، بين جميع المديريات العاملة، في هذا المجال، على أهميته، فهو إجراء غير كاف، بل لا بد من إنشاء أكاديمية تعليمية بحثية زراعية، تعمل باستقلالية مالية، وإدارية، على أسس تجارية.

- إعداد برامج، وخطط للتطبيق الفوري، لمخرجات البحوث، والدراسات الزراعية، وان لا تبقى ملفات في الدروج المغلقة.

- إعداد سياسات، وبرامج، وخطط، لإعادة تأهيل اليد العاملة الزراعية، وخصوصا الفنية منها، لتواكب منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، في المجال الزراعي.

- إعداد سياسات، وخطط، وبرامج، لتفعيل دور الإرشاد الزراعي، وتمكين المهندس الزراعي، من تقديم مشورته، إلى العاملين في الحقل الزراعي. ومع إن وحدات الإرشاد الزراعي منتشرة، في الريف السوري لكنها بلا فعالية، وهي غطاء لنوع من البطالة المقنعة، لا أكثر.

من الأهمية بمكان، في المستقبل، إعداد خطط، وبرامج، لتطوير إعلام زراعي فعال، بما في ذلك إنشاء، قناة تلفزيونية إرشادية زراعية، وصحافة ريفية.

- من المعلوم أن وزارة الزراعة السورية، تقوم بتنفيذ بعض البرامج للمكافحة الشاملة، ووقاية المزروعات، وحماية الحيوانات، من الأمراض، مع الأخذ بالحسبان سلامة البيئة، وصحة الإنسان، وهذا أمر جيد، ينبغي الاستمرار به، وتطويره مستقبلا.

ورغم الرقابة الحكومية على استخدام المبيدات، قد يكون من المفيد، في المستقبل، التركيز على المكافحة الحيوية،إذ ثبتت فعاليتها في القضاء على مسببات الأمراض للنباتات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأنها تحافظ على المنتج الزراعي، سليما من الآثار المتبقية، للمبيدات الكيميائية.

- ينبغي إعداد سياسات، وبرامج، وخطط، لتمكين المرأة في الريف، بصفتها شريك للرجل في مجال الإنتاج، ولأنها المسؤولة الوحيدة، عن تدبير المنزل، وعن ميزانية الأسرة، وعن سلامة الغذاء، وهذه من المسائل التي لها علاقة مباشرة، كما تبين بمستوى الأمن الغذائي. بدون الدور الفعال، والنشط، للمرأة الريفية، لا يمكن ضمان مستوى جيد، للأمن الغذائي في الريف، وعلى مستوى الوطن ككل.

- من الأهمية بمكان، إعداد سياسات، وبرامج، وخطط، لإنشاء اتحادات نوعية للمنتجين، منفصلة عن الاتحاد العام للفلاحين، أو بديلة عنه، لأن هذا الأخير، بوضعه الراهن، ليس سوى جهاز بيروقراطي زائد عن الحاجة.

وينبغي أن تناط بهذه الاتحادات في حال إنشائها جميع المسائل، التي لها علاقة بالقطاعات الإنتاجية المعنية بها، سواء من حيث رسم السياسات، أو إعداد الخطط، والبرامج الضرورية، لتطويرها، أو فتح الأسواق لتصريف الإنتاج، والقيام بالأدوار الإرشادية اللازمة. مثل هذه الاتحادات بحكم كونها تضم المنتجين، والمعنيين، هي الأكثر حرصا على تطوير القطاع الإنتاجي المعين، والأكثر قربا من مشكلاته، والأقدر على استشراف مستقبله.

٣ - مقترحات لتمكين الأفراد، من الحصول على الغذاء:

صار معلوماً، أنه لا يكفي، أن يتوفر الغذاء، بل لا بد من تمكين الأفراد من الحصول عليه. ولكي يحصلوا عليه في المستقبل، بصورة دائمة، ومستقرة، لا بد من إعداد سياسات، وبرامج، وخطط، في المجالات الآتية:

٣ -١ مقترحات لدعم إنتاج الغذاء:

من المعلوم على الصعيد العالمي، أن الزراعة، على خلاف بقية المجالات الاقتصادية الأخرى، تحتاج باستمرار إلى الدعم، بسبب طبيعة الحياة، والعمل في الريف. إضافة إلى ذلك، فإن المخاطر في الزراعة كبيرة جدا، بسبب العوامل الطبيعية، والمناخية، غير المسيطر عليها، وبسبب التقلبات الحادة أحيانا، في الإنتاج، وفي أسعار المنتجات الزراعية، وهذه أسباب أخرى تستدعي دعم القطاع الزراعي.

ينبغي إعداد سياسات، وبرامج، وخطط مستقبلية، للاستمرار بدعم القطاع الزراعي، والحرص على أن يصل الدعم، إلى مستحقيه، وان يرتبط مباشرة بزيادة الإنتاج، وتحسين نوعيته.

في ظروف تحرير الاقتصاد، وانفتاحه، واندماجه، في الاقتصاد العالمي، ينبغي أن يقتصر الدعم، على اللوائح الاقتصادية، من أسعار، وضرائب، وإعفاءات، وغيرها، إلى جانب الاستمرار، في الاستثمار، في البنية التحتية. بمعنى

آخر، ينبغي التخلي، عن السياسات الإلزامية المتعلقة، بزراعة المحاصيل، أم بالتسويق الإلزامي للحكومة، التي يمكنها مستقبلاً استخدام سياسة التعاقد مباشرة مع المنتجين، أو المسوقين، وان تقدم الحوافز المادية لهم، عن طريق العقود، على أن تربط هذه الحوافز بالتنفيذ.

وينبغي أن لا يقتصر الدعم على إنتاج الغذاء وحده، بل ينبغي أن يشمل المواد الغذائية ذاتها، وخصوصا، تلك المستخدمة على نطاق واسع شعبياً، مثل الخبز. وينبغي أن يربط الدعم بالقوة الشرائية للمستهلكين، وعندما تتحسن هذه القوة الشرائية، يمكن تخفيض مستوى الدعم، حتى إلغائه في نهاية المطاف.

٣ -٢ مقترحات لتطوير التجارة الخارجية:

من المعلوم، أنه لا يوجد بلد في العالم، يستطيع أن ينتج كل ما يستهلك من غذاء، من جهة، بسبب العوامل المناخية، والطبيعية، إذ إن الزراعة وثيقة الصلة بها. ومن جهة ثانية، إن زراعة جميع المحاصيل، ليس مجديا من الناحية الاقتصادية، ولهذا، ينبغي زراعة المحاصيل، التي تتميز بمزايا نسبية فقط. هذا يعني، أنه لا بد من إعدادا سياسات، وبرامج، وخطط مستقبلية، للاستمرار في استيراد المواد الغذائية، التي لا يمكن إنتاجها محليا، بكفاءة اقتصادية. وينبغي أن تشمل هذه السياسات، والبرامج، والخطط، المسائل الآتية:

- العمل، على أن تغطي الصادرات الزراعية، المستوردات الزراعية.

- ينبغي إلغاء إجازات الاستيراد، واستصدار تشريعات، تنظم المنافسة في السوق الداخلية، وتمنع الاحتكار، وإنشاء جهاز رقابة فعال على الأسواق.

- ينبغي الإسراع باستصدار تشريع يمنع الإغراق، وذلك انسجاما مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وإنشاء جهاز متخصص، وفعال لمراقبته، تكون له سلطة التدخل لمنعه.

- ينبغي تحرير سعر الصرف، وتركه يتحدد وفق السوق.

- العمل على خلق مجال حيوي للزراعة السورية، من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية، أو متعددة الأطراف، للتجارة الحرة، خصوصا مع البلدان التي تتميز فيها المنتجات السورية بمزايا تنافسية.

- العمل على دعم النفاذ إلى الأسواق، عن طريق دعم الصادرات، وإنشاء اتحادات، أو منظمات تسويقية، نوعية، وفاعلة، تجمع في عضويتها المنتجين، والمصدرين، تعنى برسم السياسات، المتعلقة بالتصدير، وتجري دراسات تقويمية، مستمرة لأسواق التصدير، وترصد متطلبات، ومعايير هذه الأسواق.

- التيسير الضريبي، والجمركي، على السلع الزراعية المصدرة والمستوردة.

- تطوير شبكة تخزين، ونقل بري، وجوي، للصادرات، والمستوردات الغذائية.

- إنشاء جهاز للترويج، للتجارة الخارجية، يقوم بالدعاية للمنتج السوري، عن طريق تنظيم المعارض، في الداخل، والخارج، تعرف الآخرين على المنتجات السورية، مما يساعد في توليد طلب عليها.

- العمل على إنشاء شركات تسويقية، نوعية، على درجة عالية، من التنظيم، والكفاءة الإدارية، والتسويقية.

- إنشاء قاعدة بيانات خاصة، بالتجارة الخارجية، وتمكين المعنيين، من الوصول إليها.

٣ -٣ مقترحات لاستقرار أسعار المواد الغذائية:

تتعرض أسعار المنتجات الزراعية، لتقلبات مستمرة، في المدى القصير والطويل، بالعلاقة مع الدورة الإنتاجية، وتغير أسعار مستلزمات الإنتاج. وللحد من هذه التقلبات، ينبغي في المستقبل، اتخاذ جملة من الإجراءات، منها:

- ربط السياسات السعرية، بالسياسات الإنتاجية، واستخدام السعر كأداة اقتصادية لزيادة الإنتاج، خصوصا،من المنتجات ذات الأهمية الإستراتيجية.

- ربط السعر، بجودة المنتج، ومدى تحقيقه، للمواصفات المطلوبة.

- التخلي عن سياسة التسعير الإلزامي، والاكتفاء بالأسعار التوجيهية، إلا في الحالات، التي تنخفض فيها أسعار السوق، عن مستوى معين، عندئذ يمكن للحكومة أن تشتري، فوائض السوق، بأسعار تحفيزية معينة.

- اعتماد تكاليف الإنتاج الضرورية، الأساس الذي تبنى عليه الأسعار، على أن يتم تقويم هذه التكاليف، بصورة دورية.

- التخلي التدريجي عن دعم مستلزمات الإنتاج، وحصره في مدى كفاءة الانتفاع، من بعض الموارد الطبيعية، مثل الأرض الزراعية، والمياه.

- إنشاء مراكز تسويقية حديثة (سوبر ماركت)، تعتمد قواعد التسويق الحديث، بما في ذلك تصنيف، وتدريج المنتجات، وخدمة المنازل، وإلغاء طريقة الانتقاء، والمساومة، على السعر.

- إنشاء مركز إعلامي تسويقي، وقاعدة بيانات تسويقية، وإتاحتها للمعنيين.

٣ -٤ مقترحات لتحسين دخل الأفراد:

لا يكفي وجود سياسات، وبرامج، وخطط، في مجال تسعير المواد الغذائية، فهذا يعالج طرف واحد، من أطراف الأمن الغذائي، يتعلق بتمكين الأفراد من الحصول على الغذاء، بل لا بد من وجود سياسات، وبرامج، وخطط، لتحسين دخل الأفراد. ومن المعلوم أن الجزء الكبر من دخول الأفراد يتحقق في خارج إطار الزراعة، ولهذا فإن السياسات، والخطط، المقترحة، ينبغي أن تستهدف تطوير القطاعات الاقتصادية، التي يعمل فيها الأفراد، ويحصلون على دخولهم.

من جهة أخرى، لا بد من إعادة النظر، في توزيع الدخل الوطني، بحيث تحصل العوامل المنتجة له، على حصة مناسبة، وعادلة. ليس مقبولاً أن تكون حصة نحو ١٠ بالمائة، من السكان، نحو ٦٠ بالمائة، من الدخل الوطني، في حين لا تزيد حصة ٩٠ بالمائة، من السكان، على ٤٠ بالمائة. هذه الوضعية، غير

العادلة تؤدي إلى تضييق السوق، وتقليص الطلب الكلي، بالمحصلة تحد من تحفيز القطاعات المنتجة.

قد يكون من المفيد، النظر في التسويق التعاوني، المنظم من طرف المستهلكين، لما يوفره عليهم من نفقات إضافية. ويمكن تنظيم هذا النوع من التسويق في الأحياء، وفق قواعد التعاونيات المساهمة، لكن قبل ذلك لا بد من استصدار تشريع، يجيز هذا النوع من التعاون، ويحدد قواعد تنظيمه، ومراقبته.

إن تجربة التسويق التعاوني، المنظم من قبل المستهلكين، لاقى نجاحا ملحوظا، في كثير من دول العالم، وفي أوربا على وجه الخصوص.

ومما له أهمية خاصة، العمل على ربط مؤشرات مستوى الحياة، بمستوى غلاء الأسعار، بما يسمح بتصحيح الدخول الاسمية، بمقدار ارتفاع، أو انخفاض، مؤشر الأسعار. في مثل هذه الحالة، يمكن تحييد، تأثير تقلبات الأسعار، على القوة الشرائية للمستهلكين، والمحافظة على استقرار الأمن الغذائي.

ينبغي وضع سياسات، وبرامج، وخطط، قابلة للتنفيذ، للحد من ظاهرة الفقر، وتفشيها، في المجتمع، وإن المدخل إلى ذلك، يكون بنشيط الاستثمار، وتحفيزه، والحد من البطالة. قد يكون من المفيد، النظر في إنشاء صندوق خاص بالبطالة، يساهم القطاع الخاص، إلى جانب الحكومة، في تميله، يحدد غرضه الرئيس بتأمين راتب حد أدنى (راتب بطالة)، لمدة معينة من الزمن، (سنة مثلا) ريثما يجد العاطل عن العمل، عملا يؤمن له دخلا.

٣ -٥ مقترحات لتغيير أنماط العيش:

ويبقى السؤال الكبير، ما نفع تأمين الغذاء بالكميات الكافية، والنوعية الجيدة، وبالأسعار المناسبة، إذا كان تناوله، لا يراعي القواعد الصحية. من المعلوم أن تناول الغذاء يتم في مكانين مختلفين: المكان الأول في المنازل، والمكان الثاني في المطاعم. بالنسبة للمكان الأول، من الصعوبة بمكان، إخضاعه لأية سياسات، أو برامج، أو خطط إلزامية، إذ تتحكم به الثقافية التي تتكثف فيما يسمى بالذوق

الاستهلاكي. أما المكان الثاني، فيمكن إخضاعه لجملة من القواعد الصحية، ومراقبة مدى تقيده بها.

ولأن الأذواق الاستهلاكية، تتشكل عبر زمن طويل، من التعود، فإنه من الممكن التأثير في أذواق المستهلكين، من خلال البرامج الهادفة لتعريفهم بقواعد حفظ الطعام، وإعداده، واستهلاكه. وقد يكون من المفيد، تدريس مادة أصول التغذية الصحية، وقواعدها، في بعض مراحل الدراسة. ويمكن للإعلام الصحي، والغذائي، أن يؤدي دوراً هاما في هذا المجال. وأخيراً ينبغي افتتاح أقسام، أو كليات للاقتصاد المنزلي، في جميع محافظات القطر، لا يقتصر دورها على التعليم، بل يتعداه إلى تنظيم دورات مستمرة للتدبير المنزلي للنساء، والرجال، سواء بسواء.

مراجع الكتاب

١ - اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة، بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التونسية، تونس، ٢٤/شباط/٢٠٠٤.

٢ - اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة، بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية، بلا تاريخ توقيع.

٣ - اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة، بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية السودان، الخرطوم، ٣١ / أيار ٢٠٠١.

٤ - اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة، بين الجمهورية العربية السورية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، دمشق، ٢/٤/٢٠٠٠.

٥ - اتفاقية تيسير التبادل التجاري، وتنميته، بين الدول العربية"، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، شباط ١٩٨١.

٦ - اورتيغا، كونسويلو فارلا، وساغاردوي، خوان أنطونيو(خبيران دوليان)، التقرير النهائي حول "استخدامات الموارد المائية في الزراعة"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع الفاو، دمشق - سورية، آب ٢٠٠٨.

٧ - البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، إدارة المال والتجارة والاستثمار.

٨ - بروتوكول تنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق، دمشق، ٣١ / كانون الثاني / ٢٠٠١.

٩ - "التجارة الزراعية السورية (٢٠٠٦)، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سورية ٢٠٠٦.

١٠ - تقرير فني حول "توزيع الدخل والفقر: الآثار لسياسات مختارة في سورية"، دمشق - سورية، حزيران ٢٠٠٨.

١١ - حسن، عبير منلا، " كفاءة استخدام الموارد المائية في الزراعة السورية"، ورقة عمل رقم ٢٦، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سورية، كانون الأول ٢٠٠٧.
١٢ - حيدر، فراس، " تطور البنى التحتية في سورية خلال الـــ ٢٥ سنة الماضية وتوجهاتها المستقبلية - الوقائع والاستثمارات"، ورقة عمل رقم ٢٧، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سورية، شباط ٢٠٠٧.
١٣ - خدام، منذر، " الزراعة السورية بين الواقع والممكن"، ورقة عمل قدمت إلى ندوة (سورية في عالم متغير)، المرديان – دمشق - سورية، كانون الأول ٢٠٠٨.
١٤ - خدام، منذر، "الأمن المائي السوري"، وزارة الثقافة، دمشق - سورية ٢٠٠٠.
١٥ - خدام، منذر، "الاقتصاد الزراعي"، وزارة الثقافة، دمشق – سورية، ٢٠٠٠.
١٦ - خلاصة التجارة الخارجية خلال عام ٢٠٠٧"، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق - سورية ٢٠٠٨.
١٧ - راما، دانييل (خبير دولي)، التقرير النهائي حول "التسويق والتصنيع الزراعي"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع الفاو، دمشق – سورية - تشرين الأول ٢٠٠٠.
١٨ - الزغبي، سميرة، "أوضاع الأمن الغذائي في سورية"، ورقة عمل رقم ١٧، المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع منظمة الفاو، دمشق - سورية، نيسان ٢٠٠٦.
١٩ - ساراتي، بارتا (خبير دولي)، التقرير النهائي حول "القروض الزراعية"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع الفاو، دمشق - سورية، تشرين الأول ٢٠٠١.
٢٠ - ساراتي، بارثا(خبير دولي)، التقرير النهائي حول" تحرير مستلزمات الإنتاج الزراعي"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع الفاو،دمشق - سورية، كانون الأول ٢٠٠٠.
٢١ - سالم، حمدي، التقرير النهائي حول "الأمن الغذائي"، برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق – سورية - كانون الأول ٢٠٠٠.
٢٢ - فريق عمل، "تأثير إصلاح السياسات على المستهلكين والأمن الغذائي في سورية"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سورية.
٢٣ - فورني، ناديا (خبير دولي)، التقرير النهائي حول "نظم استخدام الأراضي: الصفات البنيوية والسياسات" وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بالتعاون مع الفاو، دمشق - سورية، آذار ٢٠٠١.

٢٤ - كومينيز، غاري (خبير دولي) التقرير النهائي حول "قطاع الثروة الحيوانية"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الفاو، دمشق - سورية تشرين الأول ٢٠٠٠.
٢٥ - "ميزانية الغذاء"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دائرة الاقتصاد، دمشق - سورية ٢٠٠٦.
٢٦ - المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام ٢٠٠٦، وزارة الزراعة، دمشق – سورية، ٢٠٠٦.
٢٧ - المجموعة الإحصائية السنوية لعام ٢٠٠٨، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق – سورية ٢٠٠٨.
٢٨ - نعمة، نوال " القدرة التنافسية للصادرات الزراعية"، منتدى السياسات الزراعية، الوقائع رقم ٢٥، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سورية،آب ٢٠٠٧.
٢٩ - نعمة، نوال، " الأمن الغذائي والتنمية"،منتدى السياسات الزراعية، الوقائع رقم١١، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سورية،كانون الثاني ٢٠٠٤.
٣٠ - نعمة، نوال "الزراعة في اتفاقية الشراكة الأوربية السورية"، منتدى السياسات الزراعية، الوقائع رقم ١٧، المركز الوطني للسياسات الزراعية،دمشق - سورية، آذار ٢٠٠٥.
٣١ - نعمة، نوال، تقرير" واقع الغذاء والزراعة في سورية"، منتدى السياسات الزراعية، الوقائع رقم ١٩، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سورية، تشرين الأول ٢٠٠٥.
٣٢ - نعمة، نوال،" التوجهات الجديدة للسياسات الزراعية في سورية"، منتدى السياسات الزراعية، الوقائع رقم ١٨، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سورية، حزيران ٢٠٠٥.
٣٣ - الهندي، عطية، "قطاع الزراعة: واقعه – دوره – مشكلاته - أفاقه" المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق – سورية، آب ٢٠٠٧.
٣٤ - هوف، بروس(خبير دولي)، بدائل تعديل أدوات سياسات الدعم الزراعي في سورية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع الفاو، دمشق - سورية، تشرين الاول ٢٠٠٤.

٣٥ - وانتباخ، هوبس (خبير دولي)، التقرير الفني حول " النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق -سورية، آذار ٢٠٠٦.
٣٦ - واقع الغذاء والزراعة في سورية" المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق - سورية ٢٠٠٧.
٣٧ - ويستليك، حايك (خبير دولي)، التقرير النهائي حول "قطاع المحاصيل الاستراتيجية"، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع الفاو، دمشق - سورية، تشرين الأول ٢٠٠٠.

الفهرس

الصفحة

تقديم ٥

الفصل الأول

أهمية الأمن الغذائي

١ - مقدمة ٩

٢ - مفهوم الأمن الغذائي.. ١٢

٣ - أنماط العيش وعلاقتها بالأمن الغذائي ١٨

٤ - مؤشرات قياس الأمن الغذائي.. ٢١

٥ - موضوع الأمن الغذائي.. ٢٣

٦ - علاقة "الأمن الغذائي بغيره من حقول الدراسة ٢٤

٧ - لغة " الأمن الغذائي " ٢٥

الفصل الثاني

الموارد الزراعية في سورية

١ - الموارد الزراعية الطبيعية.. ٢٧

١ -١ الموارد الأرضية ٢٧

٢ -١ -١ المساحة المحصولية في سورية ٣١

٢ -٢ الموارد الحيوانية في سورية ٣٣

٢ -٢ -١ الأبقار ٣٤

الصفحة

٢ -٢ -٢ الأغنام ٣٦

٢ -٢ -٣ الماعز ٣٩

٢ -٢ -٤ الدواجن.. ٤٠

٢ -٢ -٥ خلايا النحل.. ٤٢

٢ -٣ الموارد البشرية في الزراعة السورية.. ٤٤

٣ - الموارد الصنعية في الزراعة السورية.. ٤٧

٣ -١ واقع التكنولوجيا الزراعية ٤٧

٣ -٢ المخصبات الصناعية ٤٨

٣ -٣ الموارد المالية المتاحة للزراعة في سورية ٤٩

٤ - أشكال تنظيم الزراعة في سورية ٥١

الفصل الثالث

الموارد المائية واستخداماتها في سورية

١ - مقدمة ٥٣

الوضع المائي في سورية ٥٤

٢ -١الموارد المائية في سورية ٥٤

٢ -١ -١ الموارد المائية التقليدية.. ٥٤

٢ -١ -٢ الموارد المائية غير التقليدية ٥٩

٣ - الطلب على المياه في سورية.. ٦١

٤ - الفجوة المائية في سورية ٦٥

٥ - تنمية الموارد المائية في سورية.. ٦٦

٥ -١ تنمية الموارد المائية المطرية.. ٦٧

٥ -٢ تنمية الموارد المائية السطحية ٧٢

الصفحة

٥ -٣ - تنمية الموارد المائية الجوفية.................................. ٨٥

٦ - تنمية الموارد المائية غير التقليدية.................................. ٨٦

٧ - ترشيد استعمالات المياه في سورية ٨٧

٧ -١ - تطوير أساليب الري وطرقه.................................. ٨٧

٧ -٢ - تقليل الفاقد في شبكات نقل المياه وزيادة كفاءتها ٨٨

٧ -٣حماية الموارد المائية من التلوث ٨٩

٨ - العوامل ذات الصلة بتغير الطلب على المياه ٩٠

٨ -١ - تزايد السكان ٩٠

٨ -٢ -التنمية الصناعية ٩٢

٨ -٣ - التنمية الزراعية.................................. ٩٢

٩ - مشاهد الوضع المائي في سورية مستقبلا.................................. ٩٤

٩ -١ معادلة العرض المائي في سورية.................................. ٩٤

٩ -٢ معادلة الطلب على المياه ٩٧

٩ -٣ الفجوة المائية – نظرة استشرافية.................................. ٩٨

الفصل الرابع

الإنتاج السوري من الغذاء

١ - مقدمة ١٠١

٢ - تطور إنتاج مجموعة المحاصيل الشتوية وإنتاجيتها ١٠١

٢ -١ -١ تطور مساحة القمح وإنتاجه وغلته ١٠٢

٢ -١ -٢ مساحة الشعير وإنتاجه وغلته.................................. ١٠٤

٢ -١ -٣ مساحة بعض المحاصيل البقولية وإنتاجها وغلتها.................................. ١٠٥

٢ -١ - ٤ مساحة بعض محاصيل الحبوب الشتوية الأخرى،

وبعض المحاصيل الرعوية، وإنتاجها، وغلتها ١١٠

٢ -٢ مساحة محاصيل الخضر الشتوية الرئيسية وإنتاجها وغلتها ١١١
٣ - مساحة المحاصيل الصيفية، وإنتاجها وغلتها ١١٢
٣ -١مساحة محاصيل الحبوب الصيفية، وإنتاجها وغلتها ١١٣
٣ -٢ مساحة الشوندر السكري، وإنتاجه وغلته ١١٤
٣ -٣ مساحة البندورة، وإنتاجها، وغلتها ١١٥
٣ -٤ مساحة البطاطا، وإنتاجها، وغلتها ١١٧
٣ -٥ مساحة بعض المحاصيل الصيفية الأخرى، وإنتاجها وغلتها ١١٩
٤ - مساحة الأشجار المثمرة، وإنتاجها، وغلتها ١١٩
٤ -١ مساحة الزيتون، وعدد الأشجار، وإنتاجها، وغلتها ١٢١
٤ -٢ زراعة الحمضيات، وإنتاجها في سورية ١٢١
٤ -٣ إنتاج الأشجار المثمرة الأخرى، وإنتاجها ١٢٤
٥ - المنتجات الغذائية الحيوانية ١٢٦
٦ - السياسات السورية في مجال تنمية الإنتاج الزراعي، وإنتاجيته ١٣٣

الفصل الخامس

استقرار الإمدادات الغذائية، وديمومتها، في سورية

١ - مقدمة ١٣٩
٢ - تطوير القدرات السورية على استيراد الغذاء ١٤٠
٢ -١ التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية..................................... ١٤١
٢ -٢ واقع التجارة الخارجية السورية بالمنتجات الزراعية ١٤٣
٢ -٣ المجال الحيوي للتجارة الخارجية السورية.............................. ١٤٦
٢ -٤ السياسات السورية في مجال التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية .. ١٥٠
٣ - دور التسويق في تحقيق الأمن الغذائي..................................... ١٥٣

الصفحة

٣ -١ السياسات التسويقية الحكومية بالمنتجات الغذائية ١٥٥
٤ - القوة الشرائية المتاحة واستقرار أسعار المنتجات الغذائية ١٥٨
٤ -١ السياسات الحكومية في مجال استقرار أسعار المواد الغذائية........... ١٥٩
٥ - الأمن الغذائي وظاهرة الفقر ١٦١

الفصل السادس

واقع الأمن الغذائي السوري وآفاقه المستقبلية

١ - مقدمة ١٦٥
٢ - الميزان السلعي الغذائي السوري ١٦٦
٣ - مستويات تأمين الفرد الواحد من السكان من الغذاء........................ ١٧٤
٣ -١ - الاستهلاك اليومي للفرد من بعض العناصر الغذائية................. ١٧٥
٤ - مستوى الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الغذائية ١٧٩
٥ - ميزانية الأسرة والإنفاق على الغذاء ١٨٢
٦ - استشراف مستقبل الأمن الغذائي في سورية ١٨٣
٦ -١ العوامل ذات الصلة باستشراف الأمن الغذائي ١٨٤
٦ -١ -١ تزايد السكان.. ١٨٤
٦ -١ -٢ تغير مساحة المحاصيل المزروعة وإنتاجيتها ١٨٥
٧ - التقديرات المحتملة لإنتاج الغذاء في المستقبل ١٨٧
٨ - احتمالات زيادة قدرة سورية على استيراد الغذاء........................... ١٩٠
٩ - توقعات الطلب على الغذاء في المستقبل ١٩١
١٠ - تغير مستوى الأمن الغذائي السوري في المستقبل ١٩٤

الفصل السابع

مقترحات

لاستقرار الأمن الغذائي، وديمومته، في سورية

١ - مقدمة ١٩٧
٢ - مقترحات لتطوير عوامل الإنتاج الزراعي ٢٠٢
٢ -١ مقترحات لتطوير البيئة الاستثمارية ٢٠٢
٢ -٢ مقترحات لتطوير التمويل الزراعي ٢٠٧
٢ -٣ مقترحات لتطوير العلوم الزراعية والتقنية ٢٠٩
٢ -٤ مقترحات لتطوير الخدمات الزراعية المساندة ٢١٢
٣ - مقترحات لتمكين الأفراد من الحصول على الغذاء ٢١٤
٣ -١ مقترحات لدعم إنتاج الغذاء ٢١٤
٣ -٢ مقترحات لتطوير التجارة الخارجية ٢١٥
٣ -٣ مقترحات لاستقرار أسعار المواد الغذائية ٢١٦
٣ -٤ مقترحات لتحسين دخل الأفراد ٢١٧
٣ -٥ مقترحات لتطوير أنماط العيش ٢١٨
مراجع الكتاب ٢٢١

د. منذر محمد خدام

- دكتور في العلوم الاقتصادية من أكاديمية جورجي ديمتروف للعلوم الاقتصادية (بلغاريا).
- أستاذ متفرغ في قسم الاقتصاد الزراعي –كلية الزراعة –جامعة تشرين.
- رئيس الوحدة المهنية للدراسات الاقتصادية الزراعية في كلية الزراعة بجامعة تشرين منذ عام ١٩٩٩ ولا يزال حتى تاريخه.

* من مؤلفاته العلمية:

- الاقتصاد الزراعي –وزارة الثقافة –٢٠٠٠.
- الأمن المائي السوري –وزارة الثقافة –٢٠٠٠.
- أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة –وزارة الثقافة –٢٠٠٤.
- الأسس النظرية للاستثمار –وزارة الثقافة –٢٠٠٤.
- العرب والعولمة –وزارة الثقافة –٢٠٠٩.
- بالإضافة إلى أكثر من عشر كتب أخرى، والعديد من البحوث والدراسات العلمية والمقالات المنشورة في الدوريات والمجلات المحلية والعربية.

الطبعة الأولى / ٢٠١٠
عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة

تشير تقارير التنمية المختلفة، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في السنوات الأخيرة، إلى أن اعداد من يعانون الجوع المزمن، لم ينقص منذ القرن الماضي، بل هو في ازدياد. فحسب تقرير عام ٢٠٠٤، لايزال هناك نحو ٨٠٠ مليون شخص، في العالم، يعيشون بأقل من دولار في اليوم، وحسب التقرير ذاته، فإنه نحو ٣٤ مليون شخص، في الوطن العربي، يعانون من سوء التغذية، فضلاً عن نحو ١١ مليون طفل في العالم، ممن هم دون سن الخامسة، يموتون سنوياً، يوجد منهم في الوطن العربي نحو مليون طفل.

وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة الدولية، إلى أن أعداد، من يعانون من نقص التغذية في سورية، استناداً إلى مؤشر السعرات الحرارية، تتراوح نسبتهم بين ٢,٥و٤٪ من عدد السكان. ومع أن هذا المؤشر لوحده غير كاف، لتحديد مستوى نقص التغذية في سورية، إلا أنه يقاربه، بصورة عامة. وإذا كانت سورية، لاتزال في وضع أفضل، مقارنة مع العديد، من دول العالم النامي، إلا أنها سوف تواجه في المستقبل، تحديات كبيرة، على صعيد أمنها الغذائي، وخصوصاً بين سكان الريف، حيث ينتج الغذاء. فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٥، فإن نحو ٦١٪ من الفقراء في سورية، يعيشون في الريف، وأن عدد، الذين لايحصلون على الأغذية الأساسية، وغير الغذائية، بلغ في عام ٢٠٠٤ نحو ٢,٠٢ مليون فرداً، أي ما يساوي نحو ١١,٤٪ من عدد السكان.

www.syrbook.gov.sy
مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٠

سعر النسخة ١٧٠ل.س أو ما يعادلها